24 صفحة

صحيفة إلكترونية تخصصية تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع

الأربعاء 1 شعبان 1447 هـ | 20 كانون الثاني 2026 م | العدد 27

دمشق تعود إلى خريطة التحول الطاقي العالمي من بوابة «IRENA» | 11

شراكة إستراتيجية سورية – سعودية في قطاع الطاقة المتجددة | 17

انطلاقاً من ضفتي دجلة والفرات.. | 2-3-4-5-6-7-8

سوريا تستكمل عناصر قوتها الاقتصادية

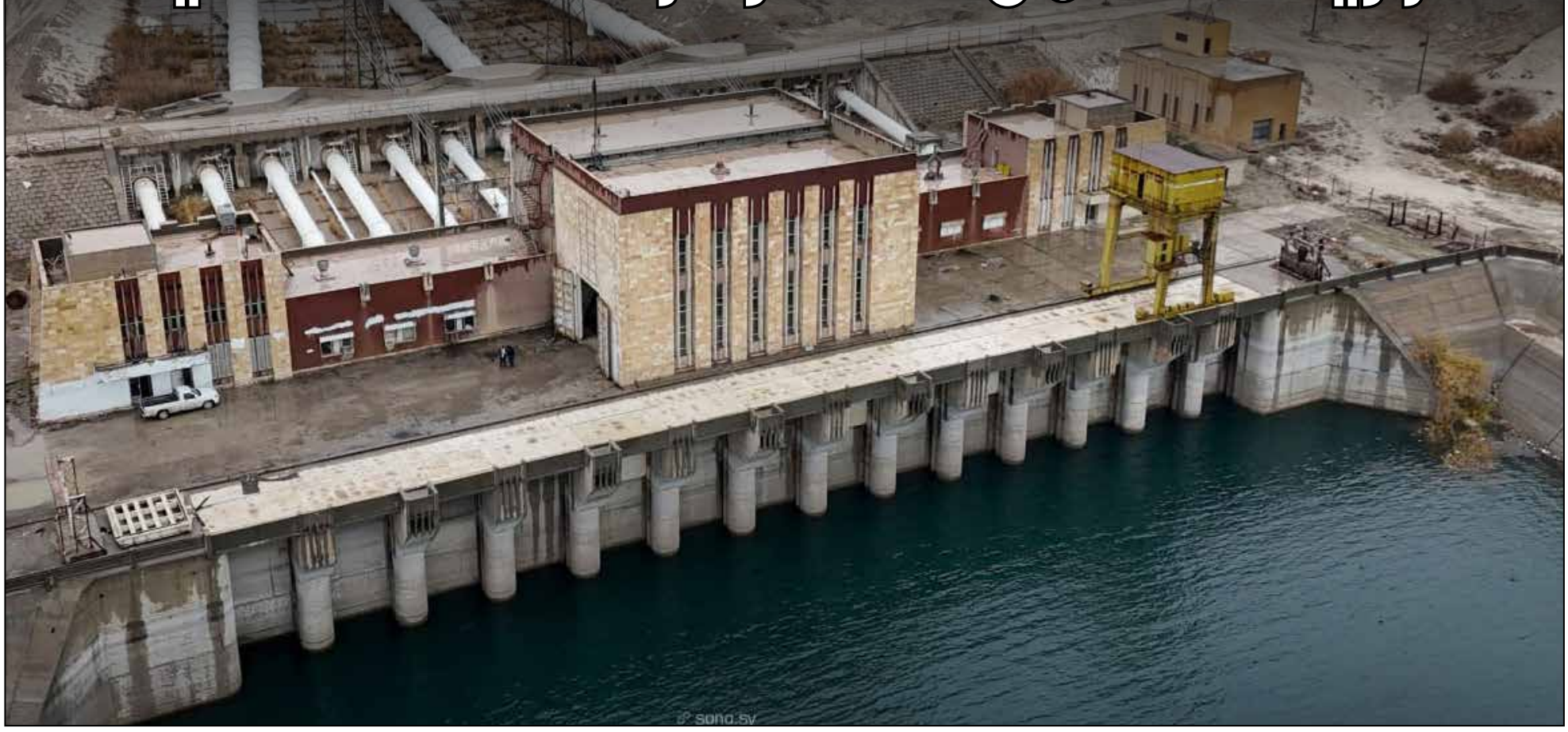

▪ اقتصاد | 9

حين يصبح السكن اختباراً للتعافي لا للقدرة الشرائية..

التمويل العقاري في سوريا ليس قضية مصرفية بحتة

▪ محليات | 20

سوريا تصدر نوع واحد من الأسماك..

90٪ من الموجود في الأسواق مهرب..!

غياب التمويل متناهي الصغر فجوة تهدد التعافي الاقتصادي | 11

بصراحة

الجزيرة السورية.. عودة الخير والأمل

علام العبد

الأفـراح العارمة التي يعيشها المواطن السوري هذه الأيام على امتداد ساحة الوطن جراء تحرير (الجزيرة السورية) وإعادة ما كان محروماً منها جغرافياً واقتصادياً من غرب وشـرق الفرات وخـارج الحسابات، وبعودتها جلبت أفراحاً كان السوري ينتظرها طويلاً، فالانتصار الـذي حققته الانتفاضة الشعبية في الجزيرة السورية كان وراء إعـادة الحق لأهـلـه وعــودة الـحـيـاة الطبيعية والأمــل للمحافظات الشرقية، فعلى الفور بدأت تشهد تلك المنطقة جهوداً لإعادة الإعمار واستعادة الأمن والحرية، لتصبح رمزاً لنهاية حقبة سوداء وبداية عهد جديد من الاستقرار والبناء.

ما عاشته الجزيرة السورية وما تعرضت له خلال الحقبة الماضية لم يكن قـدراً، بل كان نتيجة سياسات خاطئة مارسها النظام السابق تجاهل البيئة والتاريخ المحلي، وأجبرت سياسته الفاشلة الأرض على أن تكون شيئاً آخر غير ما اعتادت عليه، ومع ذلك يمكن استعادة التوازن إذا تمت إدارة الموارد بشكل عـادل وهـذا ما سيحصل، ومُنح الفلاحون دورهم الطبيعي، في الحفاظ على خصوبة الأرض، فالجزيرة التي كانت يوماً سلة غذاء سوريا ما تزال قادرة على استعادة مكانتها إذا أعيدت إليها علاقتها الأصيلة، علاقة الأرض بالإنسان الذي يعرفها ويحميها.

اليوم السوري في الجزيرة السورية قال كلمته بطريقة أخـرى، في سوريا لم يخرج الأبطال والشهداء ليعدّوا الركام، بل ليزرعوا المستقبل شهداء لأجل بناء الوطن وتحريره يوم حاولت الحرب أن تختطفه من الذاكرة، لم تكن الثورة إلا ثورة محقة، فكان الانتصار هادئاً شديد البلاغة صنعته تضحيات الأبطال ودماء من استشهد فداء للوطن.

هناك، في ديـر الـزور والـرقـة والحسكة هذه المدن التي عرفت السنابل قبل البنادق، عادت اليوم جارة للنهر والوادي وهي تقول إن الوطن لا يُقاس بالدم وحده بل يحيا..

بعد عـام ونيف على تحرير الـبـلاد من النظام البائد، تعود اليوم الحسكة ودير الزور والرقة إلى حضن الفرات، لا كشعار، بل كقرار حياة سطره الأبطال الذين قاتلوا والشهداء ضحوا بأرواحهم فقلبوا المعادلة، جاعلين من التاريخ ليس حليفاً للعنف، بل حليف لمن ينتصر.

باختصار ؛ التحرير الـذي تحقق للجزيرة السورية وعودتها إلـى حضن الوطن يزيل الكثير من العوائق يعيد الأمل والحياة للأراضي الزراعية في مناطق مثل الرقة والحسكة ودير الـزور، هناك سيعود المزارعون لزراعة محاصيلهم بعد أن هجروها قسراً بسبب تداعيات الحرب، فالقطاع الزراعي في تلك المنطقة واجه تحديات كبيرة مثل الجفاف، وتجريف الأراضي لأغراض أخرى، ما هدد الأمن الغذائي، و هذا يتطلب اليوم جهوداً مضاعفة مستمرة وشاملة لتأهيل البنية التحتية للري وتحسين السياسات الزراعية، وبعبارة أدق الـحـرب الحقيقية الآن هـي ضـد التحديات البيئية والاقتصادية لإعادة القطاع الزراعي إلى سابق عهده، فالجزيرة السورية عرفت على مر التاريخ الطويل بسلة سوريا الغذائية، فهي تُعدّ من أغنى مناطق البلاد بالقمح والنفط والمياه، وتمتاز بتنوعها السكاني الكبير.

«الجزيـرة» مفتاح مـوارد الطاقة والمياه والاسـتقرار الشـامل

الحرية- رشا عيسى

تفتح سوريا فرصاً جديدة مع استعادة الجزيرة السورية، لتكون بمثابة محطة حاسمة في إعـادة بناء الدولة على أسس جديدة، ولا يتوقف الأمر عند مجرد استعادة الأراضي، بل يتعداه إلى تحقيق استقرار شامل من خلال تحسين الوضع الأمني، وتعزيز الاقتصاد الوطني، وتحقيق السيادة الحقيقية على الموارد الاستراتيجية التي تتيح للدولة التحكم بمصيرها. فمن خلال العودة إلى هذه المنطقة الحيوية، يتجدد الأمل في استعادة الاستقرار الشامل.

الباحث في الشؤون السياسية والاقتصادية، المهندس باسل كويفي أشار لـ"الحرية" إلى أن هذه الخطوة ليست مجرد استعادة للأراضي، بل هي عملية معقدة ومتعددة الأبعاد، تمتد تأثيراتها لتشمل الجوانب الأمنية، العسكرية، السياسية، والاقتصادية.

ويؤكد كويفي أن هذه التحولات ستفتح أبواباً جديدة نحو آفاق مشرقة للمستقبل، ما يساهم في تغيير واقع الحياة اليومية للمواطنين بشكل إيجابي.

استعادة الاستقرار

أحد أبرز المكاسب التي يمكن أن تتحقق من استعادة هـذه المناطق هو التحسن الأمني الـذي سيتحقق في الجزيرة، وإتاحة الفرصة أمام السكان المحليين للعيش في بيئة أكثر أماناً، ما سيسهم بشكل كبير في تخفيض معدلات العنف.

وأضـاف كويفي: هـذا التحسن الأمني يعزز الثقة بين المواطنين والحكومة ويهيئ الـظـروف لاستئناف الحوار الوطني وفتح قنوات للبحث عن حلول سلمية مستدامة، ما يعود بالنفع على الاستقرار الداخلي ويزيد من الطمأنينة في المجتمع السوري.

الزراعة في قلب الاستراتيجية

تعتبر منطقة الجزيرة من الجانب الاقتصادي منطقة حيوية في سوريا، حيث تضم حقول النفط والغاز التي تشكل مصدرًا أساسيًا لإيرادات الدولة.

وأوضـح كويفي أن استعادة السيطرة على هذه الثروات الطبيعية سيسهم في تحسين الإيـرادات الحكومية، ودعم سعر الليرة السورية، وتحسين ظروف المعيشة للمواطنين، كما أضاف أن استقرار الأوضاع الأمنية في المنطقة سيعزز النشاط الاقتصادي، ويزيد من جذب الاستثمارات في قطاعات الطاقة والزراعة، بما يسهم في توفير فرص عمل جديدة للسوريين.

فضلاً عن ذلك، تمتاز المنطقة بمساحات زراعية واسعة يعتمد فيها المزارعون على المياه التي يوفرها سد الفرات، وأشار كويفي إلى أن تحسين إدارة هذه الموارد المائية سيمكن من زيادة الإنتاج الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي في سوريا، ما سيحسن الوضع الاقتصادي بشكل عام.

عودة الحياة لموارد المياه والطاقة

يعد سد الفرات من أهم المنشآت الحيوية في سوريا، حيث يُعتبر مصدرًا رئيسيًا للطاقة والمياه في البلاد، وقد انخفضت حصة سوريا من مياه نهر الفرات، حيث كانت حصة سوريا 500 متر مكعب في الثانية، لكنها تراجعت إلى 150 مترًا مكعبًا فقط بسبب السدود التركية.

وأكد كويفي أن استعادة السيطرة على بحيرة الطبقة وسد الفرات ستسهم في إعادة تفعيل الاتفاقيات المائية مع الدول المجاورة (تركيا والعراق) بشكل عادل ومتوازن.

إضافة إلى ذلك، أشار كويفي إلى أن إعادة تأهيل العنفات في سد الفرات يمكن أن توفر نحو 800 ميغاوات من الكهرباء، ما سيُحسن إمدادات الطاقة في البلاد ويخفض أسعارها، ويعزز من النشاط الاقتصادي ويُسهم في استئناف الصناعات المحلية.

سد الفرات والزراعة

تتمتع المنطقة المحيطة بسد الفرات بخصوبة زراعية كبيرة، ويعتمد المزارعون على المياه التي يوفرها السد لري محاصيلهم، خاصة المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والقطن، وأضاف كويفي أن توحيد إدارة هذه الموارد المائية سيسهم في تحسين كفاءة استخدام المياه وزيادة الإنتاج الزراعي، ما يعود بالنفع على الاقتصاد المحلي ويعزز قدرة سوريا على جذب الاستثمارات في القطاع الزراعي.

وأكد كويفي أن الإدارة الفعالة لهذه الموارد ستدعم الأمن الغذائي في سوريا، وتُسهم في إعادة تأهيل بنية الزراعة في المنطقة، فضلاً عن توفير فرص عمل جديدة للسوريين.

الأمن الاجتماعي واستعادة الثقة

أحد الأبعاد الهامة لهذه الاستعادة الاستراتيجية هو دورها في دعم عملية العودة للنازحين واللاجئين، ومع تحسن الأوضاع الأمنية والاقتصادية، ستبدأ العائلات في العودة إلى مناطقها الأصلية، ما يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي، وأضاف كويفي أن تحسين ظروف المعيشة، وزيادة فرص العمل، والاهتمام بالبنية التحتية سيساهم في تعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة، ما يُعزز التماسك الاجتماعي ويؤدي إلى استقرار اجتماعي أكبر.

من أجل سوريا جديدة

إن استعادة السيطرة على منطقة الجزيرة بما فيها سد الفرات وحقول النفط والغاز، تحمل في طياتها إمكانيات هائلة لتحسين الوضع الاقتصادي والسياسي في البلاد، ومع ذلك، يؤكد الباحث كويفي أن النجاح في تحقيق هذا التحول يعتمد على الإدارة الحكيمة لهذه الموارد، وتطبيق سياسات شاملة تأخذ بعين الاعتبار التحديات المحلية والاحتياجات المتنوعة.

وأضاف كويفي أنه رغم الفرص الواعدة التي تحملها هذه الخطوة، فإن النجاح يتطلب تعاوناً واسعاً بين كافة الأطراف، وتوجيه الجهود نحو بناء مستقبل سوريا الجديدة وتحقيق الاستقرار المستدام.

عـودة الجزيـرة السـورية..

تعزّز الاستقرار الاقتصادي وتفتح آفاقاً أوسع للتنمية

الحرية– آلاء هشام عقدة

تمثل عودة الجزيرة السورية إلى سيادة الدولة السورية خطوة مفصلية في مسار التعافي الاقتصادي الوطني، لما تحمله من أبعاد تتجاوز السياسة والجغرافيا إلى عمق الاقتصاد والمالية العامة ومعيشة المواطنين.

هذه العودة لا تعني فقط توحيد الجغرافيا السورية، بل تعني استعادة القرار الاقتصادي على واحدة من أهم مناطق الإنتاج والثروة في البلاد.

ولا يخفى على أحد حجم الأثر الإيجابي المترتب على عودة الجزيرة إلى حضن الوطن، سواء على مستوى الموارد المالية للدولة، أو على مستوى الموازنة العامة والخطط التمويلية للمشاريع الحيوية وإعادة الإعمار.

كما تحمل هذه الخطوة بعداً اجتماعياً ومعنوياً يتمثل بعودة الأمل لدى السوريين بإمكانية الخروج التدريجي من سنوات الضغط الاقتصادي والمعيشي.

وتبعث عـودة الجزيرة برسالة واضحة للمستثمرين في الداخل والخارج بأن سوريا ماضية نحو الاستقرار، وأن الدولة قادرة على إدارة مواردها الاستراتيجية وحمايتها، وأن تحسين معيشة المواطن يشكّل أولوية أساسية في السياسات الاقتصادية، مع السعي لإطلاق مسار تنموي يشمل جميع المناطق والمحافظات.

موارد استراتيجية تعيد التوازن المالي

تمتلك الجزيرة السورية خيرات طبيعية واقتصادية تشكّل ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، في مقدمتها النفط والغاز والمياه والثروة الزراعية والحيوانية، إضافة إلى إمكانات سياحية غير مستثمرة.

ويُنتظر أن تسهم عودة هذه الموارد إلى إدارة الدولة في توفير موارد مالية إضافية تتيح توسيع الحيز المالي المتاح، وتخفيف الضغط الناتج عن ضعف الموارد خلال السنوات الماضية.

النفط والغاز مفتاح التعافي

في هذا السياق، يؤكد الخبير الاقتصادي الدكتور ذو الفقار عبود، أستاذ العلاقات الدولية في كلية الاقتصاد بجامعة اللاذقية، أن استعادة الدولة السورية لعدد من حقول النفط والغاز في شمال شرق سورية تمثل منعطفاً اقتصادياً بالغ الأهمية في ملف الطاقة، لما لها من آثار مباشرة على الاقتصاد الوطني والواقع المعيشي.

ويبيّن عبود أن الحقول المستعادة، وفي مقدمتها حقول العمر والتنك وكونيكو للغاز، إلى جانب الجفرة والعزبة وعدد من الحقول الأصغر، تشكّل قاعدة أساسية لإعـادة بناء منظومة الطاقة الوطنية، نظراً لمواقعها اللوجستية ودورهـا التاريخي في تغذية شبكات النقل والتكرير.

ويشير إلى أن حقل العمر يُعد الأكبر في سوريا من حيث الطاقة الإنتاجية، فيما يتميز حقل التنك بإنتاج النفط الخفيف عالي الجودة، في حين يشكّل معمل كونيكو للغاز منشأة محورية في توليد الكهرباء وتشغيل الصناعات الحيوية، ما يجعل استعادته خطوة أساسية في تحسين واقع الطاقة.

انعكاسات مباشرة على المعيشة

بحسب عبود، فإن استئناف الإنتاج في هذه الحقول سيؤدي إلى زيادة المعروض من النفط والغاز في السوق المحلية، مـا يسهم فـي التخفيف مـن أزمـات الوقود وتقليص فترات الانقطاع، إضافة إلى تحسين إمدادات الغاز المخصص لتوليد الكهرباء، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على ساعات التغذية الكهربائية وجودة الخدمة.

ويضيف أن زيـادة الإنتاج المحلي ستخفف من فاتورة الاستيراد، وتدعيم الخزينة العامة، وتحسّن الميزان التجاري، فضلاً عن فتح آفاق مستقبلية للتصدير، بما يعزز الاحتياطيات المالية للدولة ويدعم تمويل إعادة الإعمار.

دفع عجلة التعافي الاقتصادي

ويُتوقع أن ينعكس تحسن إمـدادات الطاقة على تنشيط قطاعات اقتصادية حيوية، مثل الصناعة والزراعة والنقل والخدمات، وهي قطاعات تضررت بشكل مباشر من أزمات الوقود، ما يسهم في دعم التعافي الاقتصادي بشكل تدريجي وتحسين مستوى المعيشة.

ومن المؤكد أن عودة الجزيرة السورية، بما تحمله من موارد وإمكانات، والاستثمار في الداخل واستعادة السيطرة على المـوارد الوطنية يمثلان حجر الأسـاس لأي سياسة اقتصادية قادرة على تحقيق الاستقرار والنمو المستدام.

استعادة حقول النفط مسار سيادي لتعزيز الأدوات المالية والنقدية وإعادة نبض الحياة الاقتصادية

الحرية – مايا حرفوش

تمثل عودة حقول النفط بالمنطقة الشرقية وإعـادة سيطرة الدولة عليها مـساراً سـيادياً لتعزيز الأدوات المالية والنقدية وإعادة نبض الحياة الاقتصادية ومسك زمـام الأمـور في ضبط السيولة وتحقيق الاستقرار النقدي.

أهم المناطق الاقتصادية

الخبير الاقـتصادي فاخر قربي أكد بحديثه لـ"الحرية"، أن الجزيرة السورية تعتبر من أهم المناطق الاقتصادية في سوريا لتمتعها بموارد طبيعية كبيرة " النفط، والغاز، والثروات الزراعية بشقيها النباتي والحـيـوانـي إضـافـةً إلـى الـثـروة السمكية، وتعد الجزيرة السورية من أهم المناطق الزراعية في سوريا حيث تتمتع بتربة خصبة ومناخ مناسب للزراعة وتعتبر من أهم المناطق المنتجة للحبوب في سوريا وتشمل المحاصيل الزراعية فيها " القمح، الشعير، القطن، والخضروات.

وتـقـدر الـمـسـاحـة الـمـزروعـة في المنطقة بحوالي 1.2 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، وتعتبر الجزيرة السورية من أكبر مناطق تربية المواشي في سوريا، كالأبقار، والأغنام، والماعز. وأوضح قربي أنه قبل عام 2011 كانت تمثل منطقة الجزيرة الدعامة الأساسية لقطاع الطاقة في البلاد حيث كان إنتاج النفط والغاز يعد جزءاً كبيراً من إيرادات الدولة السورية.

مكاسب كبيرة

ولخص قربي أهمية استعادة حقول النفط بعدة نقاط أساسية: بمقدمتها الإسـهـام فـي دعـم الـمـيـزانـيـة العامة للدولة، إذ إن عودة السيطرة على حقول النفط والغاز تعني إيرادات مباشرة للخزينة العامة للدولة من الإنتاج المحلي ما يساعد في تقليل العجز المالي الناتج عن تكاليف الاستيراد وزيادة الموارد المالية للاستثمار فـي الـقـطـاعـات الحيوية مثل " البنية التحتية، التعليم، والصحة، وتحسين سعر صرف العملة الوطنية عبر تقليل الاعتماد على العملات الأجنبية لشراء الوقود".

كما ستساهم عودة الحقول بتحسين أمـن الطاقة، حيث تستفيد سوريا من الإنتاج الداخلي لتعزيز أمن الطاقة الوطني عن طريق تقليل الاعتماد على الاستيراد الخارجي.

وخـتـم قـربـي حـديـثـه بالقول: رغـم المكاسب، هـنـاك عـدة عقبات مـا زالـت تواجه سوريا في مجال الطاقة منها البنية التحتية المتدهورة، إذ توجد أضـرار كبيرة بمحطات التكرير وشبكات النقل ما يجعل إعادة تأهيل المصافي مثل حمص وبانياس أولـويـة أساسية, كما إن هـنـاك حاجة لاستثمارات ضخمة في تحديث خطوط أنابيب النفط والغاز.

الفرات.. قلب الاقتصاد وشريان الحياة العائد لجميع السوريين

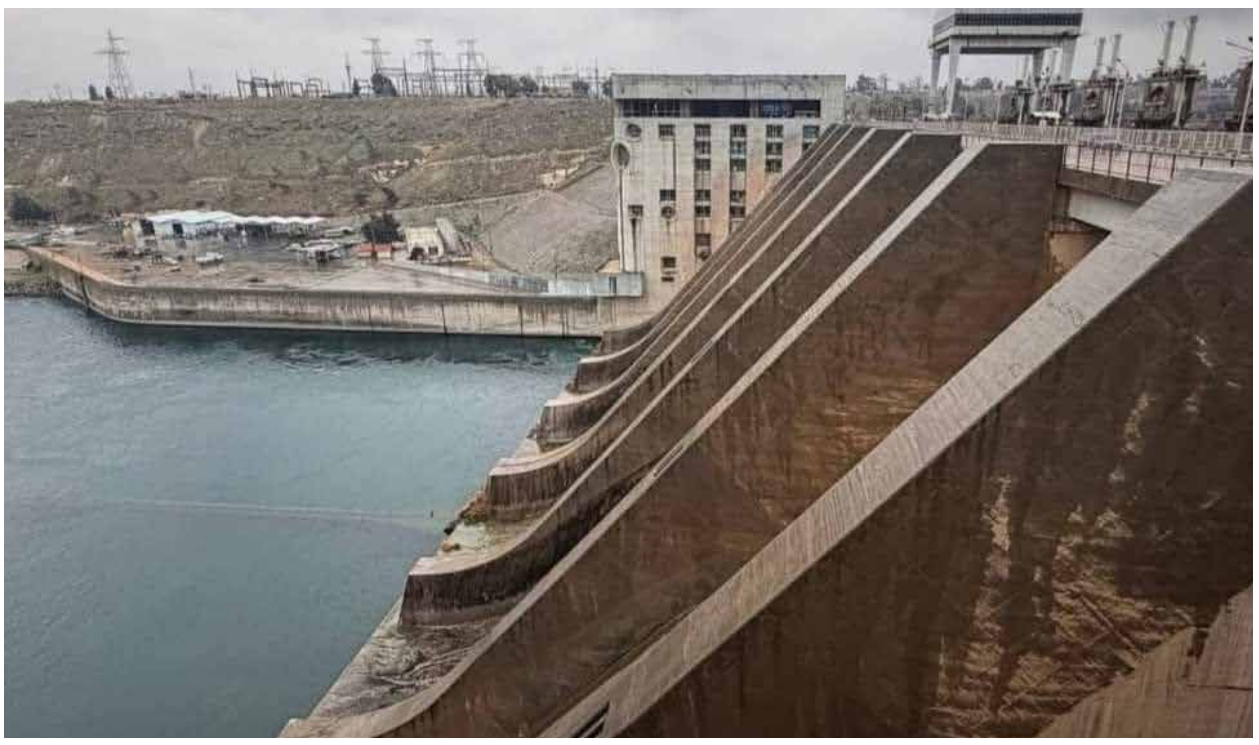

الحرية – نهلة أبو تك

شهدت سوريا، وبشكل خاص شمالها وشرقها، تجديد التأكيد على الدور الحيوي لنهر الفرات، الذي تجاوز كونه مصدر مياه ليصبح رافعة استراتيجية للاقتصاد والمجتمع، يمتد النهر لأكثر من 2,800 كم، ويغذي مشاريع زراعية توفر الغذاء لملايين المواطنين، كما يولد نحو 880 ميغاواط من الكهرباء، ليشكل القلب النابض للاستقرار والتنمية في البلاد.

قلب الاقتصاد السوري

سد الفرات ليس مجرد منشأة هندسية، بل محور أساسي لإدارة الموارد المائية والطاقة والزراعة بما يخدم مصالح الدولة والمواطنين.

يقول الخبير الزراعي الدكتور مازن الفريح: سد الفرات أداة استراتيجية للاقتصاد السوري، وإدارة السد بشكل فعال تعني إنتاجاً أفضل للمحاصيل الأساسية واستقرار الكهرباء والموارد الحيوية لكل السوريين.

ومن خلال إدارة السد بفعالية، يمكن ضبط تدفق المياه، حماية الأراضي الزراعية من الجفاف، وضمان استمرار الإنتاج في جميع المحافظات على طول النهر، الكهرباء المنتجة من السد، بطاقة تصل إلى 880 ميغاواط، تؤمن احتياجات المنازل والصناعات، وتدعم الإنتاج المحلي وتخلق فرص عمل جديدة، كما تقلل الاعتماد على الوقود المستورد.

ويضيف الفريح إن الاستقرار الكهربائي من سد الفرات يعزز الإنتاج المحلي، ويدعم الأسر السورية، ويوفر فرص عمل جديدة، كما يساهم السد في إنتاج طاقة نظيفة ومستدامة تقلل الاعتماد على الوقود الأحفوري، ما يجعله ركيزة للتنمية المستدامة.

المياه والزراعة ضمان الأمن الغذائي

تغذي بحيرة الفرات بسعة 14.1 مليار متر مكعب مشاريع الري في الرقة ودير الزور والحسكة، لتصبح العمود الفقري للإنتاج الزراعي وتأمين الغذاء لملايين السوريين، والإدارة الفعالة للمياه تضمن العدالة في التوزيع ورفع الإنتاجية الزراعية، ودعم الزراعة المستدامة دون استنزاف الموارد الطبيعية.

ويردف الفريح أن المياه من الفرات هي شريان الزراعة السورية، والإدارة الجيدة لها توفر الغذاء لجميع المواطنين وتحمي الاقتصاد من تقلبات السوق، وهذه الموارد تدعم أيضاً تربية الثروة الحيوانية والسمكية، ما يخلق فرص عمل إضافية ويحسن مستوى المعيشة في المجتمعات الريفية.

إدارة متكاملة للفرات

يمتد تأثير نهر الفرات عبر سلسلة من السدود والبحيرات في الرقة ودير الزور، مثل سدود الرقة، بحيرة الفرات، وسد تشرين، لتشكيل شبكة متكاملة لإدارة المياه والطاقة ، وتتيح هذه المنشآت تخزين المياه للزراعة والاستخدام المنزلي خلال فترات الجفاف، وتوليد الطاقة الكهربائية لضمان استقرار الكهرباء في المنطقة، بالإضافة لتنظيم تدفق المياه لضمان توزيع عادل على المزارعين وإنعاش المشاريع الزراعية الصغيرة والكبيرة.

ويؤكد الفريح أن شبكة السدود والبحيرات المرتبطة بالفرات تشكل العمود الفقري للزراعة والطاقة في المنطقة، والإدارة الفعالة تعني إنتاجاً مستداماً وفرص عمل لمجتمعات كاملة.

الفرات كمحرك شامل للنشاط الاقتصادي

إلى جانب الزراعة والطاقة، يعتبر النهر قاعدة للعديد من النشاطات الاقتصادية، منها

الصيد النهري الذي يوفر دخلاً لعشرات آلاف الأسر، والنقل النهري الذي يسهل حركة البضائع الزراعية والصناعية بين المدن والقرى، ويدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مثل الورش الزراعية، تربية الأسماك، والمزارع المتكاملة.

كما يشكل النهر مركز ربط بين المجتمعات المحلية والمدن الكبرى، ويعزز التجارة الداخلية، محفزاً للاستثمارات المحلية ورافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع السوريين.

الأهمية الاجتماعية والثقافية

يمتد تأثير الفرات ليشمل حياة السكان على ضفافه، الذين يعتمدون على مياه النهر للري والاستهلاك المنزلي، وتشكل ضفافه مراكز للسكن والتجارة، ويبقى الفرات رمزاً حضارياً يعكس هوية السوريين ويجمع بين الماضي والحاضر.

ويقول الفريح: إن الحفاظ على الفرات وإدارته بشكل جيد لا يضمن فقط الغذاء والكهرباء، بل يحافظ على تراث الأجيال القادمة ويضمن استدامة المجتمعات المحاذية للنهر.

التخطيط المستقبلي والتحديات

إدارة النهر بشكل مستدام تتطلب مواجهة تغير المناخ وتأثيره على تدفق المياه، وتطوير استراتيجيات فعّالة للري والطاقة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد، وإنشاء برامج ري ذكية لحماية الإنتاج الزراعي وتعزيز التنمية الاقتصادية، والتخطيط الطويل الأمد لضمان أن يبقى الفرات رأس مال دائماً للأجيال القادمة.

تحسن الوضع المالي للدولة.. عودة آبار النفط تسهم في تطوير القطاع الزراعي وتحسين بنيته التحتية

الحرية– سامي عيسى

إنجاز كبير حققته الحكومة باستعادة أهم الموارد الداعمة للاقتصاد الوطني، والمساهم الأكبر في تحسين مستوى معيشة المواطنين، والذي يكمن في عودة آبار النفط إلى الدولة، الأمر الذي ستؤدي إلى تحسين الوضع المالي للدولة بشكل كبير، فالنفط مورد طبيعي مهم يمكن أن يوفر دخلاً كبيراً للخزينة العامة وخاصة إذا تم استغلاله بشكل فعّال ومدروس، هذا الدخل يمكن أن يتم استخدامه في تحسين البنية التحتية، وتطوير الخدمات العامة، وتقديم الدعم للقطاعات الأخرى من الاقتصاد، بما في ذلك القطاع الزراعي.

إنهاء حالة الاعتماد على الاستيراد

الخبير الزراعي أكرم عفيف أكد "للحرية" أنه بمجرد أن تعود آبار النفط إلى الدولة، يمكن أن تقلل سوريا من الاعتماد على استيراد النفط، ما يوفر موارد مالية إضافية يمكن استخدامها في تطوير القطاع الزراعي، إلى جانب استيراد المعدات الزراعية الحديثة، والأسمدة، والمبيدات، وغيرها من المواد اللازمة لتحسين الإنتاجية الزراعية وتحديث أدواتها.

تحسين البنية التحتية الزراعية

وفي هذا الجانب يمكن توظيف قسم كبير من عائدات النفط، في تحسين البنية التحتية الزراعية، هذا يمكن أن يشمل بناء القنوات المائية، وتحسين شبكات الري، وتطوير الطرق الزراعية، وغيرها من البنية التحتية التي يمكن أن تساعد في تحسين الإنتاجية الزراعية التي عانت لسنوات من ضعفها وما زالت تعاني، بانتظار خطوات ما بعد عودة موارد الثروة النفطية.

دعم البحث والتطوير الزراعي

وهناك أثر كبير لا يقل أهمية عمّا سبق يتعلق بإمكانية تقديم الدعم المادي اللازم للبحوث الزراعية لتطوير العمل الزراعي، وهذا يمكن أن يشمل إنشاء مراكز بحثية زراعية، وتوفير الدعم المالي للباحثين، وتطوير تقنيات زراعية جديدة يمكن أن تساعد في تحسين الإنتاجية الزراعية المطلوبة والتي تحقق الأمن الغذائي وحالة الاستقرار الدائمة، إلى جانب تقديم الدعم المالي للفلاحين، من خلال تقديم القروض الزراعية بأسعار فائدة منخفضة، وتوفير الدعم المالي للفلاحين الذين يعانون من صعوبات مالية، والفلاحين الذين يرغبون في تحسين إنتاجيتهم الزراعية.

تطوير أسواق المنتجات الزراعية

ويضيف "عفيف" أن توافر الموارد المالية من عائدات النفط، يمكن للدولة استثمار هذه الموارد في تحسين أسواق المنتجات الزراعية، من خلال بناء أسواق جديدة، وتحسين الأسواق الموجودة، وتطوير شبكات التوزيع الزراعية، وغيرها من التدابير التي يمكن أن تساعد في تحسين أسواق المنتجات الزراعية التي تستهدف حالة الاستقرار النوعية على مستوى القطاع الزراعي بشقيه الزراعي والحيواني.

هل تنعش خيرات المنطقة الشرقية الاقتصاد السوري المنهك؟

الحرية – إلهام عثمان

بعد سنوات من التهميش والصراع، تعود أهم ثروات سوريا الطبيعية إلى دائرة السيطرة الحكومية في تطور قد يشكل منعطفًا تاريخيًا في الملف الاقتصادي، في شمال شرق البلاد، حيث يكمن ثلثا الاحتياطي النفطي ونسبة كبيرة من أراضي القمح، لتبدأ معادلة جديدة بالتشكل.

وهنا يطرح السؤال الجوهري، كيف ستنعكس هذه الخطوة على حياة السوريين اليومية؟ وهل ستكون كافية لتحقيق الاستقرار النقدي وتأمين الغذاء والوقود وغيرها؟

يبدأ الخبير الاقتصادي والمالي علي محمد حديثه لـ"الحرية"، ومن خلال أرقام الماضي وإمكانيات الحاضر بالقول: إن حقول النفط والغاز تمثل ثروة سورية كبرى، تتضمن احتياطيات جيولوجية وأخرى قابلة للإنتاج، لافتاً إلى أن سوريا عانت في الفترة الماضية من حرمانها من إيرادات هذه الثروة النفطية، التي كانت تُقدر بنحو 386 ألف برميل يومياً عام 2011، مؤكداً أنه لو تم استثمارها بالشكل الأمثل، باستخدام المعدات والتكنولوجيا الحديثة مثل الرفع الذاتي أو الحقن، لكان من الممكن الوصول إلى إنتاج افتراضي قابل للتطبيق يقارب مليون برميل يومياً.

كما أضاف أن إنتاج الغاز السوري كان يُقدر بحوالي 25 مليون متر مكعب يومياً، بينما لا تستفيد الدولة السورية حالياً سوى من 7 ملايين متر مكعب فقط، وهو فرق كبير.

وأكد أن موارد حقول النفط في شمال شرق سوريا كانت متوقفة بسبب تداعيات الفترة الماضية، وأن الحديث عن ثلثي الإنتاج يعني ثروة ضخمة لا تقتصر على النفط والغاز فحسب، بل تشمل القمح.

السلة الغذائية

أوضح محمد أن احتياجات سوريا من القمح تبلغ نحو مليوني طن، بينما كان إنتاج المنطقة الشمالية الشرقية يتراوح بين 3 إلى 4 ملايين طن. في حين أن بقية المناطق، بمعزل عن هذه المنطقة، كان إنتاجها في أحسن الأحوال يتراوح بين 500 ألف إلى مليون طن، وهذا ما دفع الدولة لاستيراد القمح لموازنة العجز.

التأثير على الخزينة السورية

بخصوص السؤال عمّا يمكن أن يتغير على الخزينة السورية بعد السيطرة على هذه الموارد، أجاب محمد بأن الفارق لن يكون في فكرة الإيرادات فحسب، بل في إيرادات الموازنة العامة للدولة.

كما أشار إلى أن ذلك سيمكن المؤسسات المالية والنقدية من إعادة ضبط سياساتها، ما يسمح بإدارة أوجه الإنفاق بشكل أفضل، فالسياسة النقدية تعاني من تدهور سعر الصرف، رغم بعض التحسن الحالي نتيجة الأخبار، معتبراً أن سعر الصرف عامل مؤثر جداً على معيشة المواطن السوري.

وأضاف أن النقطة الأهم هي أن هذه الآبار تحتاج إلى صيانة وإصلاح، معرباً عن اعتقاده أن الفترة القادمة، مع تلزيم هذه الآبار للشركات واستخدام التقنيات الحديثة، ستُظهر فرقاً ملحوظاً على مستوى سوريا بشكل عام.

بين الإمكانات والفرص

في السياق ذاته: لفتت الخبيرة الاجتماعية نورا عز الدين، إلى أن المواطنين في سوريا يتطلعون إلى التماس أثر إيجابي على حياتهم اليومية، وسط مؤشرات عن تحسن محتمل في الإيرادات العامة مع استعادة السيطرة على عدد من الحقول النفطية في مناطق البلاد الشمالية الشرقية.

وأن تحسين الواقع المعيشي للمواطن يتطلب تحويلاً استراتيجياً للعائدات المتوقعة نحو القنوات التنموية المباشرة، والتي يمكن أن تنعكس سريعاً على جودة الحياة.

وتضيف الشهابي: إن التركيز يجب أن ينصب على ثلاث دوائر أساسية تشكل جوهر الاهتمام المجتمعي وهي الطاقة، الغذاء، والخدمات الأساسية، وتأمين الوقود بأسعار مستقرة ومنخفضة الشريحة الأكبر من السكان، و90 بالمئة منهم تحت خط الفقر، وإن ذلك سينعكس فوراً على تكلفة النقل والإنتاج، كما إن دعم القطاع الزراعي سيساهم في استقرار أسواق الغذاء المحلية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز الخدمات في مجالات الصحة والتعليم يمثل حاجة ملحة للمجتمع".

وتشير عز الدين إلى أن الاستفادة القصوى من هذه الفرصة تتطلب آليات واضحة وشفافة لضمان وصول أثر الموارد إلى المواطن بشكل عادل وفعال، ما يعزز الثقة ويسهم في استقرار الأوضاع الاجتماعية.

الفجوة بين الإيراد والأثر

وبينما ترتفع أرقام تقديرات الإنتاج والإيرادات السورية يظل السؤال المجتمعي الأكثر إلحاحاً هو كيف ستُقْطَرُ هذه الثروة الوطنية من أبراج الحسابات الكلية إلى أسواق الأحياء، ومن محطات التصدير إلى محطات الوقود، لتصبح فرقاً ملموساً في تكلفة المعيشة وجودة الخدمة للمواطن السوري؟ خاصة أن تحويل الثروة من تحت الأرض إلى رفاهية فوق الأرض هي المعادلة الأصعب.

وهي المسؤولية التي ننتظر الجهات المعنية للإجابة عنها بأعمال ملموسة، وليس بأرقام وتقديرات فحسب.

استعادة الموارد الوطنية..

ركيزة أساسية للتعافي الاقتصادي في سوريا

الحرية– مها يوسف

تشكل عودة المناطق المحررة إلى سيطرة الدولة السورية خطوة مفصلية في مسار التعافي الاقتصادي، لما تحمله من دلالات عميقة على صعيد استعادة الموارد الطبيعية والزراعية الحيوية، وفي هذا السياق تبرز أهمية الجزيرة السورية بوصفها خزّاناً استراتيجياً للثروات الوطنية ومصدراً رئيسياً لدعم الإنتاج الزراعي والصناعي.

استعادة شرايين الاقتصاد

أستاذ التجارة الدولية في كلية الاقتصاد بجامعة حماة الدكتور رياض الأشتر، أكد أن عودة المناطق المحررة إلى كنف الدولة السورية تشكل محطة مفصلية في مسار استعادة السيادة الوطنية، ليس فقط على المستويين الأمني والسياسي، وإنما على الصعيد الاقتصادي أيضاً، لكون هذه المناطق تمثل خزاناً استراتيجياً للموارد الطبيعية والزراعية وقادرة على دعم الإنتاج وتحريك عجلة التنمية.

عمق استراتيجي

وأوضح الدكتور الأشتر لـ"الحرية" أن منطقة الجزيرة السورية من أهم المناطق لما تمتلكه من مقومات اقتصادية جعلتها على مدى عقود العمود الفقري للإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية، إضافة إلى احتضانها أهم مصادر الطاقة في البلاد، حيث تمتد على مساحات خصبة جعلتها السلة الغذائية الأولى لسوريا.

وأشار الدكتور الأشتر إلى أن الجزيرة السورية تنتج النسبة الأكبر من محاصيل القمح والشعير والقطن، وهي محاصيل استراتيجية تشكل أساس الأمن الغذائي الوطني وتغذي العديد من الصناعات التحويلية، ما يعزز استقرار السوق المحلية ويحد من الحاجة إلى الاستيراد.

ثروات الطاقة ودعم الخزينة

وبيّن الدكتور الأشتر أن استعادة السيطرة على حقول النفط والغاز في الجزيرة السورية تكتسب أهمية بالغة، كونها تشكل رافداً رئيسياً للخزينة العامة ومصدراً حيوياً لتأمين المشتقات النفطية اللازمة لتشغيل القطاعات الإنتاجية والخدمية، فضلاً عن دورها في دعم العملة الوطنية وتحريك عجلة الصناعة.

كما لفت الخبير الاقتصادي إلى أن سد الفرات يمثل شرياناً أساسياً للحياة الاقتصادية في سوريا، إذ يروي مئات آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية في محافظات الرقة ودير الزور والحسكة، إضافة إلى دوره المحوري في توليد الطاقة الكهربائية ودعم عودة المنشآت الصناعية إلى العمل.

آفاق التعافي الاقتصادي

وأكد الدكتور الأشتر أن استعادة الدولة لهذه الموارد تفتح الباب أمام مرحلة جديدة من التعافي الاقتصادي، عبر إعادة تشغيل المنشآت الزراعية والصناعية، وخلق فرص عمل واسعة، وتحسين مستوى الدخل، وتعزيز الأمن الغذائي، وتقليص الاعتماد على الخارج، علماً أن إدارة الموارد الطبيعية يجب أن تتم ضمن رؤية وطنية تقوم على الاستثمار الرشيد، وحماية الثروات، وإعادة تأهيل البنى التحتية الزراعية والصناعية، بما يضمن إعادة دوران عجلة الاقتصاد الوطني وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

العـدد 27 | السـنة الثانية | الأربعاء 20 كانـون الثاني 2026 م
الحرية

سـوريا تسـترجع 80٪ من حـوامل الطاقـة..

خبير: توفير فاتورة المستوردات وتخفيض التكاليف

الحرية – مركزان الخليل

الحديث عن أهمية عودة الجزيرة السورية، ومواردها الى سيادة الدولة له شجونه الخاصة، التي تحاكي قوة اقتصادية لطالما كانت الداعم الأكبر للاقتصاد الوطني، بما فيها من موارد متنوعة نفطية وزراعية وغيرها.

من هنا يرى الخبير الاقتصادي الدكتور فادي عياش في حديثه لـ"الحرية"، أن الطاقة هي عصب الاقتصاد، وهي مكوّن أساسي في تحقيق الأمن القومي من خلال الأمن الطاقوي، وهذا عامل رئيس في تعزيز السيادة الوطنية، كما أنها عامل حاسم في استقرار وتوازن سعر الصرف وهي من السلع الأساسية على المستوى الاجتماعي والخدمي.

ومن المهم جداً الحديث عن حوامل الطاقة والتي كانت تشكل ضغطاً كبيراً على الاقتصاد الوطني من حيث تكاليف تأمينها، وتأمين الاستقرار في العرض، وهذا انعكس سلباً على التكاليف والأسعار، والقدرة التصديرية للمنتجات السورية ما أثر بشكل كبير على موارد الخزينة، حيث كنا نستورد 90% على الأقل من احتياجاتنا من حوامل الطاقة.

الإنجاز الأكبر للدولة

ويرى "عياش" من هنا يمكن التأكيد على أهمية الإنجاز الكبير للدولة السورية، في تحرير المنطقة الشرقية، واستعادة حقول الطاقة، حيث تشكل منطقة شرق الفرات 25% من مساحة سوريا، وتحتضن 88% من احتياطيات النفط وبإنتاج 92% من مجمل الخام المنتج، 30% من الغاز، 60% من القمح (قرابة 4 ملايين طن سنوياً)، و64% من المياه عبر نهر الفرات، ما يجعلها تسهم في 30% من الإنتاج الزراعي الوطني من المحاصيل الاستراتيجية ولا سيما القمح والقطن والثروة الحيوانية.

تأمين احتياجات الطاقة

فيما يتعلق تحديداً بقطاع الطاقة، فإن استعادة حقول الطاقة وبعد إعادة تأهيلها والتأكد من جاهزيتها وتقدير حجم الضرر والاستنزاف الذي لحق بها، ستكون قادرة حسب إحصاءات غير رسمية لتأمين قرابة 80% من احتياجاتنا من حوامل الطاقة.

وهـذا سيؤدي إلـى توفير كبير في فـاتـورة الاستيراد وتخفيف الضغط على القطع الأجنبي وزيادة الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية وإنتاج الكهرباء.

تأثير على التكاليف والأسعار

والأمـر الـذي يشكل الحالة الأهـم في رأي "عياش" أن عودة الجزيرة السورية وآبار النفط، سيؤدي إلى تأمين حوامل الطاقة بأسعار تنافسية للإنتاج الوطني، بكل أشكاله الصناعي والزراعي والخدمي، ما يسهم في تخفيض التكاليف وتوازن الأسعار، وزيـادة القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق المحلية، وزيادة قدرتها التصديرية، وبالتالي استقرار أكبر في سعر الصرف ما ينعكس إيجاباً على مستويات الطلب المحلي وزيادة القدرة الشرائية للمواطن، وتحسن المستوى العام للخدمات الأساسية وكذلك تحسن مستوى المعيشة.

إعادة تأهيل حقول الطاقة

مؤكداً على أن هذه النتائج المتوقعة ليست سريعة أو آنية، فإعادة تأهيل حقول الطاقة وصيانتها وإعادة جاهزيتها وإعادة تأهيل خطوط النقل يحتاج إلى وقت وتمويل كبير، واستثمارات فنية وتخصصية دولية، وفي العموم أصبح لدينا أمل واقعي في الانطلاق نحو مستقبل أفضل في سوريا الموحدة، وقدرة واقعية أكبر على تحقيق التعافي والانطلاق نحو إعادة الإعمار والتنمية.

اسـتعادة حقـول النفـط..

تساهم في تمويل التعافي الاقتصادي وتخفف الضغوط المعيشية

الحرية – رفاه نيوف

يشكل تحرير الجزيرة السورية واستعادة الحقول النفطية ولا سيما في محافظتي دير الزور والرقة، مصدر فرح كبيراً لدى جميع السوريين، وبشرى خير للقادم من الأيام.

الخبير الاقتصادي والاستشاري الإداري الدكتور عبد الرحمن يؤكد لـ "الحرية" أن عودة آبار النفط للدولة السورية يطوي 15 عاماً من خروج أهم مورد اقتصادي عن سيطرة الدولة، وهذا يماثل من حيث نتائجه أثر العقوبات الاقتصادية وقانون قيصر، اللذين كانا مفروضين على سوريا إبان النظام السابق.

أهمية اقتصادية وسيادية

ويؤكد تيشوري أن استعادة الحقول لها أهمية اقتصادية وسيادية مستقلة، والتي تعزز سيادة الدولة السورية وتعزز قوتها وتدعم الاقتصاد، وكذلك ستساهم في تمويل التعافي الاقتصادي والوطني وستخفف الضغوط المعيشية، وإنتاج الطاقة الكهربائية بشكل كبير، وتعزز السيطرة على الموارد الاستراتيجية السورية وبالتالي التقليل من الاعتماد على الاستيراد، ما سيحسن القوة الشرائية لليرة السورية والعملة السورية الجديدة.

وبالتالي تعزيز التصدير السوري، والنمو الاقتصادي الذي ينعكس إيجاباً على جميع السوريين، وهذا حق لهم حيث حرمهم تنظيم قسد الانفصالي من هذه الموارد وأخذها لنفسه وكانت حالة شاذة وغير طبيعية في الواقع السوري.

حيث أنه من المعروف أن الإنتاج السوري من النفط كان يصل يومياً ما بين 500 ألف إلى 600 ألف برميل، كان يستهلك حوالي النصف والباقي يذهب للتصدير، وبالتالي كان لدينا مورد هام جداً للقطع الأجنبي، وكانت سوريا لا تستورد النفط و المشتقات النفطية والغاز.

تقييم الواقع

ويرى تيشوري أنه من المبكر الحديث عن تحقيق إنتاج جوهري وسريع في الاقتصاد السوري، لأن هذا يحتاج لعدة أسابيع وقد يستغرق من شهرين إلى ثلاثة أشهر، حيث ستبدأ الورش الفنية لتقييم واقع الآبار من قبل الشركة السورية للنفط ولكل المواقع، حيث أن بعض الآبار تعرضت لاستثمار جائر، ولقواعد الإنتاج غير الصحيحة.

تحسين الواقع المعيشي

ويدعو تيشوري الى ضرورة تأمين حقول النفط وحمايتها حتى لا يتم العبث بها من جديد ووضع خطة محكمة من أجل تطوير الإنتاج وحماية الآبار، مبيناً أن ما يهم المواطن اليوم انعكاس هذا التحرير على الحالة المعيشية له، حيث يعاني أكثر من ٩٠ ٪ من السكان من الفقر، وكلنا ثقة بأن استعادة الحقول سيساهم في تحسين الحالة الاقتصادية للمواطن ويدعم الصناعة والنقل والزراعة من خلال عودة زراعة القمح والقطن، هذين المحصولين الاستراتيجيين، وكذلك سنشهد انخفاضاً تدريجياً للأسعار مع انتعاش الإنتاج المحلي، وزيادة الدخل الوطني ورفع الرواتب والأجور، والعمل على هذه الملفات دفعة واحدة.

وكذلك تصريح كل من وزير الخارجية ووزير الإعلام ووزير الطاقة، وأن هذا ينعكس إيجاباً على السوريين ومستوى المعيشة وعودة الألق لسوريا.

رافعـة تدعـم الاقتصـاد الوطني..

السيطرة على حقول النفط والغاز تسهم في استقرار الليرة السورية واحتواء التضخم

الحرية – ميليا اسبر

أوضح الخبير الاقتصادي والاستشاري في التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات مهند الزنبركجي أن استعادة حقول النفط والغاز والثروات في منطقة شرقي الفرات سوف يسهم في دعم استقرار الليرة السورية وكذلك القدرة الشرائية للمواطن السوري من خلال خفض أسعار الطاقة وتكاليف النقل.

وأكد الزنبركجي في حديثه لـ"الحرية" أن استعادة سوريا لحقول النفط والغاز، وكذلك الأراضي الزراعية في مناطق شرق الفرات لن يسهم فقط في احتواء التضخم بل في خفضه بشكل كبير، وذلك من خلال عودة إنتاج الموارد الطبيعية التي ستعمل كرافعة اقتصادية تدعم الاقتصاد الوطني، في تقديرات أولية قد يصل فيها إنتاج النفط إلى 300 ألف برميل يومياً، ويعود القطن إلى مستويات 100 ألف طن سنوياً، بينما يمكن أن يزيد إنتاج القمح إلى 2 مليون طن سنوياً.

احتواء التضخم

وأضاف الزنبركجي: إن احتواء التضخم هو من أهم الأولويات والتحديات في الوقت ذاته، إضافة إلى تحفيز الاستثمار الخارجي والداخلي على حد سواء.

وضرورة تعزيز التعليم المهني نظراً للحاجة الماسة لهذه التخصصات وتوفر آلاف فرص العمل لها في مرحلة إعادة الاعمار، مشدداً على أهمية إصلاح القطاع المصرفي وإصـدار التشريعات اللازمـة بما يخـدم الاستثمارات والمستثمرين، وكذلك دعم الصناعات المحلية الصغيرة والمتوسطة لأنها تُوجد استقلالية مالية للمستثمر الصغير وتنمية مستدامة.

وفي سياق متصل، بين الزنبركجي أن اقتصاد سوريا كان قد تراجع بسبب الحرب الطويلة على مدى 14 عاماً، والذي أدى إلى تآكل القدرة الشرائية للمواطن السوري وارتفاع نسبة الفقر، إضافة إلى الورثة الثقيلة من ملفات الفساد الهائلة زمن النظام البائد، إلا أن الحكومة الحالية تحاول جاهدة وبمتابعة الهيئة العليا للرقابة والتفتيش العمل على متابعتها وملاحقة جميع ملفات الفساد السابقة لتحصيل الأموال المنهوبة.

بانتظار تأسيس محاكم اقتصادية

وتحدث الزنبركجي عن ضرورة طرح خريطة متكاملة من الاستثمارات المتاحة في كل القطاعات حسب حاجة البلد للاستثمار في كل قطاع، بالإضافة إلى ضرورة تأسيس محاكم اقتصادية مستقلة يديرها قضاة مختصون في القانون الدولي، تستطيع فصل المنازعات التجارية في فترات وجيزة لا تتعدى السنة، لافتاً إلى ضـرورة التركيز على نشر الإفصاحات المالية والنقدية، جميع البيانات والإحصائيات ذات الصلة من البنك المركزي، لأنها تشكل نقاط الارتكاز في التخطيط لإنشاء أي استثمار يعتمد عليه كل مستثمر جديد أجنبي أو محلي، لافتاً إلى ضرورة وجود جهة اقتصادية تتمثل في مجلس اقتصادى أعلى يديره نخبة من الاقتصاديين ذات الكفاءة والخبرة في التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات.

خطة استقطاب المدخرين

وبيّن الخبير الاقتصادي والاستشاري أهمية استقطاب المدخرين من الشعب السوري في الداخل والخارج الذين يملكون مدخرات بسيطة نسبياً تتراوح بين الـ 3000 دولار إلى 15000 دولار، ولكنها تشكل في مجموعها تمويلاً ضخماً جـداً للاقتصاد لا يضاهيه أي تمويل آخر حالياً، مؤكداً أن هذه الفئة تطمح بشدة الى تنويع مصدر دخلها الوحيد الذي يمكن أن يكون راتباً شهرياً، راتباً تقاعدياً، إيراداً من مشروع تجاري صغير أو متوسط، ولكنها ترغب في استثمار آمن نسبياً دون مخاطرة كبيرة وعبر قنوات موثوقة.

إجراءات بناء اقتصاد سليم

وحسب الزنبركجي هناك بعض الإجـراءات والخطط الهامة التي ينبغي اتباعها لبناء اقتصاد قوي ومتكامل ولاسيما بعد استعادة الموارد الطبيعية في المنطقة الشرقية والتي تعد السلة الغذائية الأولى للبلاد أهمها تأسيس شركات قابضة ذات مساهمة عامة بذات هيكلية آلية ورواتـب الشركات القابضة العالمية وتتماشى مع رؤية الدولة في توجهها نحو اقتصاد السوق الحر، إضافة إلى تأسيس صناديق ومحافظ استثمارية تخضع لقوانين صارمة ورقابة مشددة، ويديرها خبراء في إدارة المحافظ الاستثمارية المتنوعة بين النفط، المعادن بأنواعها، الأسهم والعقارات، وأيضاً ضـرورة إعـادة هيكلة سوق الأوراق المالية، مؤكداً أهمية وجود تسهيلات وإعفاءات ضريبية للمستثمرين السوريين من المغتربين والمقيمين، إضافة إلى استقطاب الاقتصاديين السوريين العباقرة وتشكيل خلية أزمة اقتصادية تعمل على مدة 7/24 دون توقف

توجيه الاستثمارات

وشدد الزنبركجي على توجيه الاستثمارات بما يتناسب مع حاجة البلد ويحقق أرباحاً عالية للمستثمر في الوقت ذاتـه، علماً قد يكون بعض هذه الاستثمارات بالشراكة بين الدولة والمستثمر، كتخصيص أراض في غرب حمص للاستثمار في مشاريع الطاقة الريحية، أو أراض في تدمر لتأسيس مشاريع استثمارية في الطاقة الشمسية، أو مناطق مخصصة في الساحل السوري لتأسيس مشاريع استثمارية في الطاقة الكهرومائية البحرية.

مؤكداً أهمية تشجيع الاستثمار في التكنولوجيا الزراعية والطبية، وأيضاً تخصيص مناطق جديدة نوعية للاستثمارات السياحية والفندقية، إضافة إلى إعفاءات جمركية على المـستـوردات والمـواد الخـام والآليـات والمعدات الخاصة بعملية الإنتاج.

وختم الزنبركجي حديثه بالقول إنه في حال تطبيق هذه الأمور يمكن أن نصل إلى اقتصاد سليم ومعافى أهمها استقرار سعر العملة السورية الجديدة الذي يعتبر حجر الـزاويـة في استقرار الأسـواق لأن التذبذب القوي والمستمر في سعر الليرة السورية أمام العملات الأجنبية يؤثر بشكل كبير في تسعير المواد الاستهلاكية ما ينعكس سلباً على الأسـواق وعلى القدرة الشرائية للمواطنين.

سوريا تستعيد مواردها الاستراتيجية.. والتعويل على «الإدارة الرشيدة»

الحرية- ثناء عليان

تمثل عودة المناطق المحررة، ولاسيما الجزيرة السورية إلى سيطرة الدولة خطوة مهمة في استعادة الموارد الاستراتيجية، لكنها تبقى غير كافية ما لم تُستكمل بإدارة اقتصادية مختلفة وفعّالة حسب ما أكـد الخبير الاقتصادي شـادي أحمد لـ"الحرية".

ويـرى أحـمـد أن الـعـبـرة ليست في استعادة الموارد بحد ذاتها، بل في كيفية إدارتـها وانعكاسها المباشر على حياة السوريين.

فاستعادة حقل العمر، أكبر حقل نفطي في سوريا، يفترض أن تـؤدي إلى تحسن توافر الطاقة وخفض تكاليف إنتاج الكهرباء والنقل والصناعة، بما يفتح المجال لمراجعة أسعار حوامل ومشتقات الطاقة من الكهرباء والوقود على المواطن .

وينطبق الأمر ذاته -حسب أحمد - على حقل كونيكو للغاز، الذي يجب أن تنعكس إعادة تشغيله بكفاءة على زيادة التغذية الكهربائية وتقليص الكلف التشغيلية.

زراعـيًـا، تـشـكّـل الـجـزيـرة الـسـوريـة (الحسكة، الـرقـة، وأجـزاء من ديـر الزور) الخزان الرئيسي لإنتاج القمح، وعودة إدارتها إلى الدولة يجب أن تدعم الأمن الغذائي وتخفف كلفة إنتاج الخبز، أو على الأقل توقف مسار ارتفاع أسعاره.

وأكد أحمد أن التحدي الحقيقي يتمثل في إحـداث قطيعة مع نموذج النهب والاستئثار السابق، والانتقال إلـى إدارة رشيدة تقوم على الشفافية وتعظيم القيمة المضافة وربـط الموارد بالتنمية الوطنية.

وفي هذا السياق يأمل الخبير الاقتصادي أحمد أن تكون إدارة الثروات الطبيعية في المنطقة الشرقية أكثر كفاءة وعدالة مما نشهده اليوم في إدارة الموارد الاقتصادية في مناطق أخرى من سوريا، بحيث تترجم استعادة الموارد إلى انخفاض في الأسعار وتحسن في الخدمات ودعـم حقيقي للإنتاج، لا إلى إعادة إنتاج اختلالات قائمة.

العـدد 27 | السـنة الثانية | الأربعاء 20 كانـون الثاني 2026 م

الحرية

النفط السوري يعود للواجهة ..

هـل يكـون قـاطـرة التعافـي الاقتصـادي؟

الحرية – منال الشرع

فـي منعطف تاريخـي حاسـم، ومع استعادة الدولة السورية سيطرتها على حقول النفط والغاز، تتجه الأنظار إلى هذه الثروة الوطنية باعتبارها قاطرة النمو القادرة على انتشال الاقتصاد من سنوات التحدي، لا تمثل هذه العودة مجرد مكسب مادي، بل هي حجر الزاوية في مسار التعافي وإعادة الإعمار، حيث يُعد النفط الركيزة الأساسية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

دفع عجلة الإنتاج الزراعي والصناعي

الخبير الاقتصادي عبد الرحمن قرنفلة يوضح الأبـعـاد المتعددة لـهـذه الـعـودة وتأثيراتها الإيجابية على مختلف القطاعات الحيوية في البلاد، مشيراً إلى أن عودة حقول النفط إلى الدولة السورية تشكل دافعاً كبيراً نحو زيـادة الإنتاج الزراعي والصناعي، ويرجع ذلك إلى أن توفر إمـدادات الطاقة بأسعار معقولة سيؤدي مباشرة إلى خفض تكاليف الإنتاج في كلا القطاعين، ما يعزز من قدرتهما على تلبية احتياجات السوق المحلية، ومن المعروف أن قطاع الكهرباء هو العصب الأساسي للتنمية الصناعية.

تنشيط سوق العمل ودعم قطاع النقل

ويشير قرنفلة، إلـى أن هـذا الانتعاش في القطاعين الصناعي والزراعي سيخلق بالضرورة فرص عمل جديدة في مجالات متعددة، ما يساهم في معالجة مشكلة البطالة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.

إلى جانب ذلك، فإن توفر الوقود بأسعار مدعومة سيدعم تطوير قطاع النقل بكافة أنواعه، من النقل العام إلى الشحن التجاري، ما يسهل حركة البضائع والأفراد ويعزز من كفاءة الدورة الاقتصادية في البلاد.

تعزيز الخزينة والعملة الوطنية

من جهة ثانية، يضيف قرنفلة أن النفط يدعم خزينة الدولة بكم كبير من القطع الأجنبي، هـذه الإيـرادات الحيوية ستعزز مكانة وقيمة الليرة السورية، ما يساهم فـي اسـتـقـرار سعر الـصـرف وكـبـح جماح التضخم الذي أثقل كاهل المواطنين. إن استعادة الدولة لمواردها النفطية ستمكّن مصرف سوريا المركزي من استعادة دوره الطبيعي في إدارة السياسة النقدية ودعم الاقتصاد.

تحسين الواقع المعيشي والخدمات

ويرى قرنفلة، أن إيـرادات النفط تسمح للحكومة بتحسين الـواقـع المعيشي للمواطنين بشكل مباشر، ويمكن تحقيق ذلك من خلال رفع مستوى رواتب العاملين في القطاع العام، وزيادة مستوى الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين مثل الصحة والتعليم.

كما أن خفض تكاليف إنـتـاج الطاقة الكهربائية لـن يدعم الصناعة فحسب، بـل سينعكس إيجاباً على المواطن من خـلال تقليل فـواتـيـر الاسـتـهـلاك، وتوفير طاقة كهربائية مستقرة وموثوقة للمنازل والمؤسسات، وهو ما يمثل مطلباً أساسياً لتحسين جودة الحياة اليومية.

النفط.. أرقام ومؤشرات استراتيجية

ونـوه قرنفلة بـأن النفط يلعب دوراً اسـتـراتـيـجـيـاً فـي التنمية الاقـتـصـادية والاجـتـمـاعـيـة، وفـي تحقيق الاسـتـقـرار الـسـيـاسـي الـعـالـمـي، حـيـث يشكل المصدر الرئيسي للطاقة ووقـود النقل عالميًا، ومـادة خام أساسية في صناعة البتروكيماويات (بلاستيك، أسمدة، مبيدات حشرية، أقمشة) ومنتجات يومية (أدوية، مستحضرات تجميل)، ويساهم في توفير الإيـرادات وتمويل المخططات التنموية للدول المنتجة.

ويبلغ إجمالي النفط المنتج في سوريا خلال الربع الأول للعام 2010 ما مقداره 34.404 مليون برميل (من النفط الخفيف والثقيل والمكثفات)، وقد بلغ أعلى مستوى على الإطلاق قدره 624.14 ألف برميل/يوم في كانون ثاني عام 2002 وأدنى مستوى قياسي قدره 15 ألف برميل/يوم في كانون ثاني عام 2022.

أهم حقول النفط والغاز في سوريا

وبين قرنفلة أن حقول النفط تنتشر في المحافظات الشرقية، وأبرزها:

محافظة ديـر الـزور والـتـي تضم أكبر الحقول النفطية في سوريا، ومنها حقل العمر ويقع على بعد 15 كيلومتراً شرق بلدة البصيرة، وكان تحت سيطرة قسد منذ عام 2017، وحقل التنك الذي يعد من أكبر الحقول بعد حقل العمر ويقع في بادية الشعيطات، وحقول أخرى: الـورد، التيم، الجفرة، وكونيكو.

أما حقول النفط الموجودة في الحسكة فـهـي حـقـل رمـيـلان مـن أقـــدم وأهـــم احتياطيات النفط، اكتشف في الستينيات وكان ينتج نحو 200 ألف برميل يومياً في فترة من الفترات، ويقدر الخبراء عدد آباره بنحو 1322 بئراً، بالإضافة إلى 25 بئراً للغاز في حقول السويدية القريبة.

احتياطيات وإنتاج واستهلاك سوريا النفطي

تقدر الاحتياطيات المؤكدة بعام 2025 نحو 2.5 مليار برميل، ما يضع سوريا في المرتبة 32 عالمياً،هذه الكمية يمكن أن تكفي الاسـتـهـلاك المحلي لمدة تقارب 55 عاماً بالمعدلات الحالية، في حين قدر الاستهلاك عـام 2024 بحوالي 123,817 برميلاً يومياً، محتلة المرتبة 71 عالمياً، وبلغ الإنتاج عام 2024 نحو 60,365 برميلاً يومياً، ما يضعها في المرتبة 58 عالمياً.

استعادة حقول النفط.. تنعش القطاع الزراعـي وتحـدّ مـن خسـائـر المزارعين

الحرية – منال الشرع

يمثل القطاع الزراعي حجر الزاوية في الاقتصاد السوري وأساس الأمن الغذائي للملايين، وقد واجه هذا القطاع الحيوي تحديات جسيمة في السنوات الأخيرة، كان من أبـرزهـا ارتـفـاع تكاليف مستلزمات الإنـتـاج، وعلى رأسها المحروقات اليوم، ومع عودة آبار النفط بالمنطقة الشرقية، تتجه الأنظار نحو الانعكاسات الإيجابية التي قد تحملها هذه الخطوة، والتي يُنتظر أن تضخ دماء جديدة في شرايين الزراعة السورية.

تأثير مباشر على تكاليف الإنتاج الزراعي

الخبير الـزراعـي والتنموي أكـرم عفيف يـرى أن عودة حقول النفط لسيطرة الدولة سيكون لها تأثير إيجابي ومهم على القطاع الزراعي، إذ ستتوفر المحروقات بأسعار منخفضة، وهذا أمر طبيعي ومتوقع، ولاسيما أن القطاع الزراعي في بنيته الحالية يعتمد بشكل كبير وشبه كلي على الوقود الأحفوري لتشغيل الآلات والمعدات المختلفة، من الجرارات والحصادات إلى مضخات المياه، ومن المأمول أن ينعكس هذا الأمر إيجابًا وبشكل واسع على قطاع الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في جميع أنحاء سوريا، من السهول الخصبة إلى المناطق الجبلية، ما يعزز قدرة المزارعين على الاستمرار والإنتاج.

دعم الثروة الحيوانية وحمايتها

ويشير عفيف إلـى أنّ الأثـر الإيجابي لا يقتصر على الـزراعـة النباتية فحسب، بل يمتد ليشمل قطاع الثروة الحيوانية الذي يُعد مصدر دخل أساسيًا للكثير من الأسر الريفية، ففي الوقت الحالي، يواجه الكثير من مربي الماشية صعوبة بالغة في توفير التدفئة اللازمة لأبقارهم وأغنامهم لحمايتها من الأمراض التي يسببها البرد القارس في فصل الشتاء، فعدم القدرة على التدفئة يؤدي إلى نفوق المواشي أو إصابتها بأمراض تضعف إنتاجيتها وتزيد من الأعباء المالية على المربين، وفي حال توافر الوقود بأسعار مناسبة، سيتمكنون من تدفئة الأماكن المخصصة لتلك المواشي، ما يضمن سلامة مواشيهم ويحافظ على استقرار هذا القطاع الحيوي.

ضمان استمرارية عمليات الري والزراعة

ويضيف عفيف أنه في الوقت نفسه، سيؤدي توفر الوقود بأسعار معقولة إلى تشغيل محطات الضخ والري بكفاءة أكبر واستمرارية مضمونة، اذ تعتمد مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية على الري الاصطناعي الذي يتطلب تشغيل مضخات تستهلك كميات كبيرة من الديزل، ومع ارتفاع أسعار المحروقات، أصبح الري عبئًا ماليًا ثقيلًا، ما دفع بعض المزارعين إلى تقليص المساحات المزروعة أو التخلي عن زراعتهم بالكامل.

حين يصبح السكن اختباراً للتعافي لا للقدرة الشرائية..

التمويل العقاري في سوريا ليس قضية مصرفية بحتة

الحرية- رشا عيسى

لا يُـقـاس الـسـكـن فـي سـوريـا بعدد الشقق المشيّدة، بل بقدرة الأسـرة على امـتـلاك بيت دون أن يتحول الحلم إلى عبء مالي مستحيل، وبين اقتصاد يلتقط أنفاسه ومواطن يفتش عن أمـان طويل الأجـل، يبرز التمويل العقاري كأحد أكثر الملفات تعقيداً، حيث تتداخل إعادة الإعمار مع العدالة الاجتماعية والاستقرار النقدي، في معادلة لا تحتمل الحلول السريعة ولا الوصفات الجاهزة.

وبينما تتعالى الأصـوات المطالبة بـحـلـول سـريـعـة لأزمـــة الـسـكـن، تبرز التحذيرات من اختزال التمويل العقاري في كونه ملفاً مصرفياً تقنياً، بينما في جوهره قضية تنموية مركّبة تتقاطع فيها السياسة النقدية، والدخل، والثقة، وإعادة الإعمار.

أبعد من مسألة مصرفية

وأكـد الخبير الاقـتـصـادي الـدكـتـور المهندس سـامـر الـرحـال لـ"الـحـريـة" أن التمويل الـعـقـاري فـي سـوريـا لا يمكن التعامل معه كقضية مصرفية بحتة، بل هو ركيزة أساسية للتعافي الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، وأشـار إلى أن هذا القطاع يُعد من المفاتيح الرئيسية لإعادة الإعمار والبناء، لكنه في الوقت ذاته من أكثر القطاعات حساسية في اقتصاد خارج من حرب طويلة الأمد، وفي ظل محدودية الموارد المتاحة.

غياب التمويل طويل الأجل

وأوضح الرحال أن المشكلة الجوهرية في قطاع التمويل العقاري تبدأ من غياب التمويل طويل الأجل، حيث تتركز القروض الحالية على آجال قصيرة وبفوائد مرتفعة لا تتناسب مـع الـدخـل الحقيقي للأسر السورية، مضيفاً: إن التضخم العقاري بات غير مرتبط بالقيمة الحقيقية للعقار، الذي تحوّل إلى مخزن للقيمة في ظل ضعف الليرة، ما أدى إلى فجوة واسعة بين أسعار العقارات والقدرة الشرائية للمواطنين.

أزمة ثقة وتشوهات هيكلية

وأشـــار الـرحـال إلـى أن ضـعـف الثقة بالمصارف، نتيجة تجارب سابقة غير موفقة، فاقم من تعقيد المشهد، إلى جانب الخلل الذي أصاب السجل العقاري خلال السنوات السابقة، من دمار للوثائق ونزاعات ملكية، ووجود عقارات غير ممسوحة أو منظمة، كما لفت إلى أن الطابع النقدي للاقتصاد الفردي وصعوبة تقييم الدخل الحقيقي، إلى جانب التهرب الضريبي، كلها عوامل تعيق أي نموذج تمويلي تقليدي.

خيار غير واقعي

وبيّن الرحال أن استنساخ نماذج التمويل العقاري الغربية غير ممكن في الحالة السورية الراهنة، في ظل غياب استقرار سعر الصرف، وعـدم ثبات الدخل، وغياب أدوات التحوط، إضافة إلى محدودية رأس المال المصرفي القابل للتوظيف في هذا القطاع.

حل سوري مرحلي ومتدرج

وأكـد الرحال أن الحل يجب أن يكون سورياً ومرحلياً، يبدأ بإعادة هيكلة قطاع التمويل العقاري، مع الفصل الواضح بين العقار كحاجة سكنية والعقار كوعاء ادخار، واقترح إنشاء مسارين متوازيين: الأول، تمويل سكني اجتماعي مدعوم حكومياً موجه للأسر الشابة. والثاني، تمويل استثماري عقاري سوقي غير مدعوم، واعتبر أن هذا الفصل ضروري للحد من المضاربة وضبط الأسعار.

مؤسسة وطنية وسندات سكنية

وأضـاف الدكتور الرحال: من الضروري إنشاء مؤسسة وطنية للتمويل العقاري تتولى إعـادة تمويل الـقـروض، وتجميع المخاطر، وإصدار أدوات دين طويلة الأجل على شكل سندات سكنية، بتمويل أولي من الـدولـة، ومساهمات من المغتربين، وشراكات مع منظمات دولية غير سياسية.

من شراء العقار إلى تمويل البناء التدريجي

وأشار الخبير الرحال إلى أهمية التحول في هذه المرحلة من قروض شراء جاهزة إلى تمويل بناء تدريجي، يتم فيه تمويل المشروع على مـراحـل مرتبطة بالإنجاز (الأسـاسـات، الهيكل، الإكـسـاء)، بما يقلل المخاطر على المصارف ويربط التمويل بالدخل الفعلي لا الاسمي.

أدوات تمويل بديلة وضبط ذكي للسوق

وشـــدد الـرحـال عـلـى ضـــرورة مـراعـاة الخصوصية السورية عبر تطوير أدوات تمويل بديلة، مثل التمويل التشاركي بين المصرف والمطوّر والمستفيد، وإصـدار صكوك أو سـنـدات إعـادة إعـمـار موجهة للمغتربين بعوائد واقعية غير مضاربية. كما دعا إلى ضبط السوق العقارية دون خنقها، من خلال فرض ضرائب على العقارات غير المشغولة، وإطـلاق تسجيل عقاري إلكتروني موحد، وتحفيز العرض عبر تسهيلات للمطورين الجادين بنظام حق الانتفاع.

الدولة شريك وليس ممولاً وحيداً

وأكد الدكتور الرحال أن ضخامة كلفة إعـادة الإعـمـار لا تعني أن تتحمل الدولة عبء التمويل العقاري وحدها، بل يتطلب الأمر هندسة مالية ذكية لتوزيع المخاطر، عبر ضمانات جزئية من الدولة، ومشاركة القطاع الخاص، وجذب مدخرات السوريين في الخارج بدل الاعتماد على الخزينة العامة.

خطوات حكومية

وأشار إلى وجود جهود حكومية أولية لإعادة هيكلة السوق العقارية، وتصريحات عن نظام تمويل عقاري جديد، إضافة إلى إعادة تفعيل هيئة الإشـراف على التمويل العقاري بموجب قانون التمويل العقاري رقـم /٣٩/ لعام ٢٠٠٩، وتحديث مجلس إدارتها، إلا أن هذه الخطوات لا تزال بحاجة إلى بنية مؤسساتية قوية وضمانات تنفيذ واضحة.

حلول انتقالية بانتظار الاستقرار

أوضح الرحال أن التمويل العقاري في سوريا لن يستعيد فعاليته الحقيقية إلا مع تحسن ملموس في الاستقرار الاقتصادي، وضبط التضخم، وإعادة بناء الثقة القانونية والمؤسسية وحـتـى ذلـك الحين، تبقى الحلول الانتقالية كالإسكان التعاوني والتمويل الـتـشـاركـي، بـدعـم دولـي غير مسيّس، الخيار الأكثر واقعية.

دراسة الجدوى ليست خياراً بل أداة حيوية تتيح للمستثمر اتخاذ قرارات صحيحة

الحرية – هناء غانم

لا يمكن أن يختلف اثنان على أن دراسـة الجدوى الاقتصادية ليست مجرد أرقـام ومؤشرات أو معدلات مالية، بل هي خريطة طريق حقيقية تقود المشروع نحو النجاح. في ظل التغيرات الاقتصادية والتحولات المتسارعة في سوريا اليوم، أصبحت دراسة الجدوى أداة لا غنى عنها لكل رائد أعمال أو مستثمر يسعى لفهم فرص السوق، وتقييم المخاطر، وضمان استدامة مشروعه، فهي تمكّنه من اتخاذ قرارات صحيحة، وتخصيص الموارد بشكل أمثل، وتحقيق أقصى قيمة ممكنة للاستثمار، لتصبح بذلك حجر الأساس لأي مشروع ناجح في الاقتصاد السوري الجديد

وفق ما أكده لـ"الحرية" الدكتور عامر خربوطلي، مبيناً أن لحظة إطلاق المشروع الاستثماري وتخصيص رأس المال للآليات والمعدات ونفقات التأسيس ورأس المال العامل، هـي أهـم مرحلة للمستثمر، لأنها تعكس استعداد المستثمر لتحمل المخاطر والالتزام بعدم استهلاك هذا المال مباشرة، لتحويله إلى استثمار مجدٍ يحقق عوائد أكبر على المدى الطويل.

وأشـار خربوطلي إلـى أن المستثمر لا يثق بالأرباح المستقبلية إلا بعد إرجاعها إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل الخصم، وهي الطريقة التي تمكن من مقارنة المبلغ الأولي للاستثمار مع الأرباح المستقبلية المخصومة، لتقييم مدى جدوى المشروع.

وأوضـح د. خربوطلي أن معدل الخصم في السوق السورية اليوم يتراوح بين 22 و25%، وهو معدل مرتفع نسبياً، ما يشكل تحدياً للاستثمارات طويلة الأجل، لكنه في الوقت نفسه يوضح حدود المخاطر والعائد المقبول الذي يجب على أي مشروع الاستثمار فيه.

وأضـاف أن دراسـة الجدوى الاقتصادية تعتمد على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بدقة، وتحليل صافي القيمة الحالية، ومعدل العائد الداخلي IRR، لتصبح كل الأرقـام والأرقـام المرجعية مرتبطة بالواقع الاقتصادي الفعلي، بما يضمن اتخاذ قرارات استثمارية صائبة.

واختتم الخبير الاقـتـصـادي تصريحه بالقول: في الاقتصاد السوري الجديد، دراسة الجدوى ليست خياراً، بل أداة حيوية تتيح للمستثمر اتخاذ القرارات الصحيحة، حماية رأس ماله، وضمان نجاح مشروعه بشكل مستدام.

«الخبرات السورية» رأس مال مهدور..

أكاديمي يدعو إلى إعادة إحياء البيروقراطية الإدارية «الإيجابية»

الحرية – مركزان الخليل

من خلال نظرة متأنية إلى الواقع السوري، نجد أنه مازال لدينا الكثير من المشكلات المتعلقة بالجوانب الإدارية والإنتاجية والفنية، لكن أخطرها ما يتعلق بالكفاءات والخبرات السورية، وحالات الإقصاء التي تعرضت لها خلال السنوات الماضية، علماً أن هذه الخبرات أثمرت في بلدان مختلفة، هاجرت إليها لأسباب أيضاً مختلفة، منها طلب الحماية والأمان، الأمر الذي شكل حالة ضعف في طبيعة الاستثمار المحلي، والحياة الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة.

أسئلة مازالت تثير الجدل

هذا يثير مجموعة أسئلة مازالت تثير الجدل فرضت نفسها على الواقع الحالي، منها على سبيل المثال: كيفية الاستثمار في العنصر البشري، لتطوير الحالة الاقتصادية العامة في سوريا؟ وما هي وسائل تطوير هذا الجانب، وانعكاسها بصورة مباشرة على أداء الإدارة المتنوعة في سوريا، وخاصة أن هناك تراجعاً ومعاناة كبيرة في المجال الإداري والاقتصادي؟.

والأهم ما هي الآليات المناسبة، لإعادة توزيع المسؤوليات، وتكامل الأدوار الوظيفية، لضمان توافق العمل مع هوية المرحلة الجديدة..؟

خسارة الكوادر البشرية

الخبير الاقتصادي الدكتور شفيق عربش يقدم رأياً لـ"الحرية" يقارب الواقع إلى حد كبير، حيث أكد خلال رده، أن سوريا خسرت خلال الفترات الماضية قسماً كبيراً من

كوادرها البشرية، وتجمدت عمليات التدريب والتأهيل، ومواكبة مستجدات العصر، خلال السنوات الماضية، وهذا ليس بالأمر السهل على أي دولة في العالم مهما كانت، فكيف هو الحال لسوريا التي عانت كثيرة من تداعيات ظروف أزمات متلاحقة، أدت إلى نزوح الكثير من خبراتها، والتي أدت بدورها إلى خلل كبير في ميزان القوى العاملة، والهرم السكاني في سوريا.

ضرورة حيوية

وأضاف "عربش": نعيش في مجتمع بدأ يأخذ طريقه باتجاه المجتمع الحر، لذلك الاستثمار في العنصر البشري، أمر ضروري وحيوي، وهذا يتطلب دورات تدريبية مكثفة، للعاملين في القطاعات المختلفة، كل بحسب مجاله.

البيروقراطية الإيجابية

من هنا نجد أننا بحاجة إلى إعادة إحياء البيروقراطية الإدارية بالمعنى الإيجابي لها، والقصد هنا: ليس البيروقراطية التي كنا نعيشها، والتي تقوم على تعقيد الأمور" وإنما على مجموعة كبيرة من العاملين الذين يدركون ويعرفون، آلية سير الأضابير والإجراءات اليومية، واتخاذ القرار بالشكل الصحيح، أي مجموعة ما تسمى عالمياً بـ"التكنوقراط"، وهذا الأمر لابد أن يسير باتجاهين: الأول جانب سريع يستهدف العاملين الذين مازالوا على رأس عملهم، والثاني: أن يكون على المدى المتوسط والبعيد، والقاضي بإعادة النظر بالمناهج التعليمية كلها، وخاصة أن مناهجنا التعليمية مازالت تعاني من تقادمها البعيد.

نحتاج مراجعة للقوانين

وفي حقيقة الأمر الإدارة في سوريا، تعاني الكثير من الفساد، الأمر الذي أدى إلى تباطؤ الحكومة في إطلاق الإصلاحات اللازمة على كافة المستويات، ونحن بحاجة الآن إلى إعادة النظر بمعظم القوانين لاسيما القانون العاملين الأساسي رقم "50" وقانون العمل رقم "17" للعام 2008.

وبحاجة أيضاً على مستوى الإدارة العامة إلى توصيف وظيفي دقيق، وأن ننتهي من حالة الترفيع الاتوماتيكي وتقادم الزمن على العاملين، مع وجوب تفاوت الرواتب والأجور حسب الكفاءات والخبرات، ووضع معايير للترقية مبنية على اجتهاد العامل في تطوير ذاته.

التنافس الإيجابي

أما على المستوى الاقتصادي، يجب إعادة النظر في هذه الآلية، وعدم التعامل مع الجميع بأنهم متساوون في كل شيء، لابد من وجود المنافسة، والتنافس الإيجابي بين الموظفين والعاملين، للحصول على الترقية، وعلى المواقع الإدارية وغيرها.

خلاصة القول

الاستثمار في الكفاءات والخبرات البشرية في سورية يتطلب إعادة بناء القدرات البشرية، وتوفير دورات تدريبية مكثفة، وإعادة النظر في القوانين واللوائح، وتطبيق البيروقراطية الإيجابية، وتوفير المنافسة والتنافس الإيجابي بين الموظفين، النجاح في هذه الخطوات يتطلب التعاون بين الحكومة والجهات الأخرى، وتوفير الدعم والتوعية اللازمة، وتعاون الفعاليات الاقتصادية، وتوعية المواطن بأهداف هذه الخطوة.

بين إرث الماضي وبوادر التعافي..

رفع العقوبات أهم نهضة إيجابية للاقتصاد السوري

الحرية – سناء عبد الرحمن

يقف الاقتصاد السوري اليوم عند مفترق طرق حاسم، تتجاذبه أعباء الماضي الثقيلة ومحاولات حثيثة لاستشراف المستقبل، في ظل مؤشرات أولية لتحسن نقدي ومالي واقتصادي، تقابلها تحديات هيكلية عميقة تعيق أي تعافٍ مستدام.

المدرس بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا الدكتور وجد رفيق الصائغ يؤكد لـ"الحرية" أن الاقتصاد السوري يمكن وصفه اليوم بأنه «اقتصاد قدماه في الماضي ورأسه يطل على نافذة المستقبل»، مشيراً إلى أن البلاد شهدت تحولات اقتصادية متباينة، تمثلت في سياسات نقدية ومالية أولية، ومحاولات إصلاح، إلى جانب إطلاق عملة جديدة مطلع عام 2026 بهدف استقرار السوق النقدية، إلا أن تطبيق هذه الإصلاحات اصطدم بتحديات بنيوية اقتصادية ومؤسساتية.

إصلاحات تصطدم بجدار بنيوي

ويؤكد الصائغ أن الإصلاحات المعلنة اصطدمت بتحديات هيكلية عميقة انعكست سلباً على الوضع الاقتصادي، في ظل بنية اقتصادية منهكة وغير مهيأة لاستيعاب التحول المطلوب، ويعزو الصائغ جانباً كبيراً من الأزمة إلى تركة الماضي، ولا سيما عزل الاقتصاد السوري عن الاقتصاد العالمي، وخاصة القطاع المصرفي، ما أدى إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية ونضوبها، وانهيار الصناعات والاستثمار الخاص، وصولاً إلى توقف شبه كامل لعجلة الاقتصاد.

ويشير إلى أن الهياكل الاقتصادية القديمة والبيروقراطية الواسعة وبنية الدولة المنهكة، إلى جانب هيمنة القطاع العام على الناتج الصناعي والخدمات الأساسية، حدّت من القدرة التنموية للدولة، وجعلت الاقتصاد أقل مرونة في مواجهة الصدمات.

استقرار غير مضمون

ويشرح الصائغ أن انهيار الليرة وارتفاع الأسعار مشكلات ورثتها البلاد، أديا إلى تآكل القوة الشرائية للمواطنين، لافتاً إلى أن سعر الصرف شهد تقلبات حادة، إذ وصل إلى نحو 15,000 ليرة للدولار قبل أن يتحسن حالياً إلى ما بين 11,500 و12,000 ليرة.

كما يلفت إلى أن احتياطي النقد الأجنبي لدى مصرف سورية المركزي، والمقدّر بنحو 200 مليون دولار، يقيّد قدرة الدولة على إدارة سعر الصرف ودعم الاستيراد.

| تفاصيل أكثر على الموقع

دمشق تعود إلى خريطة التحول الطاقي العالمي من بوابة«IRENA»

الحرية – رشا عيسى

تتحول الطاقة تدريجياً لتصبح لغة سياسية واقـتـصـاديـة جـديـدة فـي عالم باتت فيه الطاقة عنواناً للسيادة ومؤشراً على موقع الـدول في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، فالدول التي تعجز عن تأمين طاقتها المستدامة، تعجز لاحقاً عن حماية نموها واستقلال قرارها.

من هذا المنطلق يمكن قراءة الحضور السوري في أعمال الجمعية العامة للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) وفي "أسبوع الاستدامة في أبوظبي" كإشارة مبكرة إلى محاولة إعادة إدراج ملف الطاقة ضمن معادلة السيادة والتنمية معاً.

ويشير الباحث والاسـتـشـاري في إدارة التحول الدكتور ياسين العلي في حديث لـ"الحرية" إلى أن التحول الطاقي العالمي لم يعد مساراً بيئياً منفصلاً، بل أصبح جزءاً من إعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي، حيث تُعاد صياغة علاقات الإنتاج والاستثمار والتمويل على أساس الاستدامة والمعرفة.

قراءة تتجاوز البروتوكول

ووفـق تحليل الـدكـتـور الـعـلـي، فـإن مشاركة سوريا في أعمال "IRENA" لا يمكن فصلها عن سياق أوسع يتعلّق بمحاولات إعـادة التموضع داخـل المنظومة الدولية بعد سنوات من الانكفاء القسري.

فالدول الخارجة من الأزمات، كما يوضح، تحتاج إلـى بـوابـات مؤسسية "منخفضة السياسة وعالية التقنية" لإعـادة الاندماج، والطاقة المتجددة تشكّل اليوم واحدة من أكثر هذه البوابات فاعلية.

ويضيف إن تزامن المشاركة مع "أسبوع الاستدامة في أبوظبي" يضاعف من قيمتها، لأنه يفتح قنوات غير مباشرة مع الفاعلين الحقيقيين في اقتصاد الطاقة و صناديق الاستثمار، والمؤسسات التمويلية، والشركات التكنولوجية، وليس فقط الحكومات.

بنية ناعمة لإدارة التحول

يرى الدكتور العلي أن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة تمثل أنموذجاً جديداً للحوكمة الدولية، يقوم على المعرفة والأدوات التحليلية لا على الإلزام السياسي، فالدول المنضوية تحت مظلتها لا تُدار من خلال قـرارات فوقية، بل عبر بيانات ونماذج وسيناريوهات تتيح لكل دولة صياغة مسارها الخاص.

ومن هذا المنظور، فإن اقتراب سوريا من العضوية الكاملة لا يعني فقط الحصول على دعـم فني، بـل الـدخـول فـي فضاء عالمي لتبادل المعرفة وبناء السياسات على أساس المقارنة والتجربة.

الفجوة ليست في الموارد

يؤكد الدكتور العلي أن النقاش حول الطاقة المتجددة في سوريا غالباً ما يُختزل فـي سـؤال الـمـوارد، بينما تكمن الفجوة الحقيقية فـي أدوات التخطيط والإدارة فالتنوع المناخي والجغرافي يمنح البلاد إمـكـانـات كبيرة فـي الـطـاقـة الشمسية والرياح، إلا أن غياب الرؤية طويلة الأمد حال دون تحويل هـذه الإمـكـانـات إلـى نظام طاقي متماسك.

ويشير إلى أن الانخراط مع "IRENA" يتيح الانتقال من منطق المشاريع المتفرقة إلى منطق "الهندسة الطاقية الوطنية"، حيث تُبنى الشبكات والمـزيـج الطاقي والاستثمارات وفق نماذج علمية لا اجتهادات ظرفية.

رافعة اقتصادية واجتماعية

وبحسب قـراءة الـدكـتـور العلي، فإن القيمة الحقيقية للطاقة المتجددة لا تكمن فقط فـي إنـتـاج الكهرباء، بـل في أثرها المتشعب على الاقتصاد والتنمية، فالتحول الطاقي يمكن أن يخفف الضغط على المالية العامة، ويعيد توزيع النشاط الاقتصادي نحو الأرياف والمناطق الطرفية، ويدعم قطاعات الزراعة والصناعة الصغيرة.

من التفاعل إلى الشراكة

يشير الـدكـتـور العلي إلـى أن اقـتـراب دمشق من استكمال متطلبات العضوية الكاملة في "IRENA" يشكّل نقطة تحوّل مؤسسية، لأنها تنقل الـبـلاد مـن موقع المتلقي أو المراقب إلى موقع الشريك في صياغة سياسات التحول الطاقي. ويضيف إن هـذا الـتـحـول يفتح الـبـاب أمـام دعم فني أعمق، وتسهيل الوصول إلى التمويل المناخي، وبناء قـدرات وطنية قـادرة على إدارة مشاريع كبيرة ومعقدة.

مدخل لإعادة تعريف الدولة التنموية

يـرى الدكتور العلي أن ملف الطاقة المتجددة لا ينبغي التعامل معه كقطاع مستقل، بل كمدخل لإعادة تعريف الدولة التنموية نفسها، فالدولة التي تنجح في إدارة تحولها الطاقي، تنجح في إعادة بناء اقتصادها، وتعزيز سيادتها، وتثبيت موقعها في عالم يتغير بسرعة.

وفي عالم لم تعد فيه الطاقة خياراً أخلاقياً أو بيئياً فقط، تصبح القدرة على إدارة التحول الطاقي شرطاً من شـروط البقاء والمنافسة، ومن هنا، فإن الرهان الحقيقي لا يكمن في الحضور الدولي بحد ذاته، بل في القدرة على ترجمة هذا الحضور إلى سياسات ومشاريع ملموسة تصنع اقتصاد الغد.

غياب التمويل متناهي الصغر فجوة تهدد التعافي الاقتصادي

الحرية – فادية مجد

تتسع فجوة التمويل في سوريا مع تفاقم الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، ما يجعل الوصول إلى مصادر دعم صغيرة أو متوسطة أمـراً بالغ الصعوبة بالنسبة لشريحة واسعة من السكان، وتكشف هـذه الفجوة عن تحديات حقيقية تواجه الأفراد الراغبين في تأسيس مشاريع أو الحفاظ على مصادر دخلهم، في ظل تراجع القنوات التقليدية للتمويل وضعف البدائل المتاحة.

وفي هذا السياق أفاد الخبير الاقتصادي إيهاب اسمندر أن برامج التمويل متناهي الصغر، كانت قبل عام 2011 شرياناً حقيقياً لدعم الفئات الهشة وذوي الدخل المحدود في سوريا، ولاسيما النساء المعيلات وأصحاب المشاريع المنزلية الصغيرة، وأوضح أن هذه البرامج كانت تعمل عبر مسارين متكاملين: مؤسسات مالية رسمية وجمعيات خيرية مرخصة، إلـى جانب شبكات تمويل مجتمعية تقليدية تعتمد على الثقة ورأس المال الاجتماعي.

تراجع أدوات الدعم

وبيّن اسمندر أنّ هذا النظام، الذي كان يشكل إحدى أهم أدوات التمكين الاقتصادي، تعرض خلال السنوات الماضية لانهيار واسع نتيجة الحرب وتدهور الاقتصاد، ما أدى إلى فجوة تمويلية كبيرة انعكست مباشرة على حياة ملايين السوريين، وعمّقت أزمات الفقر والبطالة وقلّصت فرص العمل والإنتاج.

مؤشرات الفجوة التمويلية

وفيما يخص حجم الفجوة أوضح أنّ نسبة الفقر في سوريا تُقدر بنحو 90%، ومع استبعاد الفئات غير المؤهلة للتمويل يصبح حجم السوق الفعلي للتمويل متناهي الصغر بحدود 4.2 ملايين شخص، ورغم هذا الرقم الكبير، لا يتجاوز عدد المستفيدين حالياً نحو 100 ألف شخص فقط، أي ما يقارب 2.3% من السوق المحتمل، ما يعني أن أكثر من 4 ملايين شخص خارج دائرة التمويل، وأن سد الفجوة يتطلب تمويلاً يقارب ملياري دولار.

أسباب الفجوة وآثارها

وأشار اسمندر إلى أن أسباب الفجوة متعددة، أبرزها تراجع قـدرة المؤسسات والجمعيات المختصة على تقديم التمويل بسبب ضعف مواردها، وتقلص الدعم الخارجي، إضافة إلى التضخم الجامح الذي أفقد القروض قيمتها، والتشظي الاجتماعي الـذي أضعف منظومة الضمانات التقليدية القائمة على الثقة، ما دفع الجهات الممولة لطلب ضمانات عقارية لا تتوفر لدى معظم المستهدفين، كما أن الـظـروف المعيشية الصعبة دفعت السوريين إلى توجيه مدخراتهم نحو الاحتياجات الأساسية، بدلاً من الاستثمار، ما جفف مصادر التمويل المحلي ، وأفقد السوق قدرته على تدوير رأس المال.

شروط سد الفجوة

وختم اسمندر مـؤكـداً أنّ فجوة التمويل ليست مجرد نقص في السيولة، بل هي انهيار لآلية كانت تمنح المجتمع قدرة على التكيف والصمود، موضحاً أن معالجة هذه الفجوة تتطلب نماذج تمويل مرنة بالشراكة مع المنظمات المحلية القاعدية، وبضمانات بسيطة تراعي الواقع الحالي، معتبراً أنّ أي عملية إعادة إعمار اقتصادي لن تنجح من دون إعادة بناء شبكة التمويل الصغيرة التي تعدّ شرطاً أساسياً لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

العـدد 27 | السـنة الثانية | الأربعاء 20 كانـون الثاني 2026 م

يؤثر على الشفافية ويسمح بغسيل الأموال..

غياب الفوترة يعطل الاندماج في النظام المصرفي العالمي

الحرية – إلهام عثمان

بينما تنصهر الاقتصادات العالمية في بوتقة الرقمنة والشفافية المالية، لا تزال معاملاتنا اليومية تحتفظ بمساحات معتمة، حيث تغيب أبسط أدوات التوثيق والإثبات في مجتمعنا، فكيف يمكن لمجتمع أن يحارب الفساد المالي ويحمي حقوق أفـراده، إذا كان الإيصال الرسمي – ذلك الدليل البسيط على التسليم والتسلم- يعد رفاهية أو إجراءً ثانوياً؟

ظاهرة الإيصالات المفقودة تجتاح معاملات شركات الخدمات الأساسية ومكاتب الصرافة، تكشف عن الخطر الخفي الـذي يمثله غياب هـذه الوثيقة البسيطة فـي وجـه الاقتصاد الوطني والأمن المالي.. فهل من حل؟

إذ حـذر الخبير الاقتصادي محمد بكر من تفاقم ظاهرة امتناع بعض شركات الخدمات الأساسية وشركات الصرافة في سـوريا عـن إصـدار إيـصالات دفـع أو قبض موقّعة ومُختومة للمواطنين، مُشيراً إلى أن هذه الممارسة تُشكّل ثُغرة نظامية خطيرة تهدّد الأمن المالي الوطني وتُعطّل آليات الرقابة. وأكّـد بكر، في حديث لـ "الحرية"، أن غياب الوثيقة الإثباتية يُعقّد النزاعات القانونية ويُتيح مجالاً للاختلاسات، كما يُسهّل عمليات غسل الأموال القادمة من أنشطة غير مشروعة.

مخاطر مالية وقانونية

كما أوضح بكر أن انتشار هذه الظاهرة يخـلّـف تـبـعـات بـالـغـة عـلـى الـمُـتـعـامـل والمؤسسة مـعـاً، مبيناً أنـه مـن الناحية القانونية، قد يؤدي غياب الإيصال إلى افتقاد أيّ دليل لإثبات عملية الدفع أو القبض في حال حصول نزاع.

أمّا مالياً، فإن عدم وجود وثيقة رسمية مُرفقة بالسجلات المحاسبية يُهيّئ بيئة خصبة للاختلاس والتلاعب في المدفوعات والمقبوضات.

يعيق الانفتاح

ولـفـت بكر إلـى أن مشكلة التعامل النقدي غير الموثّق تُعدّ أحد العوامل المؤثرة في التقييم الدولي للقطاع المصرفي، وأن استمرار هذه الممارسة يُعيق الانفتاح المالي على الأسواق العالمية.

ممر سري لغسل الأموال

وحول مدى تعامل التشريعات الحالية مع هذه الفجوة، وخاصة قوانين مكافحة غسل الأموال، كان حديث بكر واضحاً، فحذّر من أن عمليات صرف العملات الأجنبية من دون إيـصالات رسمية تُعتبر "ممراً سرياً" لتسهيل غسل أموال مُحصّلة من أنشطة إجرامية كتجارة المـخـدرات، لتبدو لاحقاً كأموال مشروعة.

وهنا أكّد بكر ضرورة التشديد في عملية استبدال العملة القديمة، عبر إلزامية التوثيق بإيصالات رسمية وبـصـورة هوية وبصمة العميل للمبالغ الكبيرة، محذراً من خطورة استخدام صور هويات لصرف مبالغ نيابة عن آخرين.

آليات رقابية غير كافية

وعـن فاعلية آلـيـات مـراقـبـة شركات الـصـرافـة الحالية، رأى بكر أنـهـا قاصرة. فالتركيز الحالي على جمع صورة الهوية فقط لا يحقّق الغاية المرجوة، بينما يظلّ الإيصال الرسمي الذي يوثّق قيمة المعاملة وملكيتها غائباً في أحيان كثيرة.

ولعلّ الحلّ العملي، بحسب بكر، يكمن في إلـزام هذه الشركات بإصدار إيصالات مُـحَـرّرة بـدقّـة، يحتفظ العميل بنسخة، وتُحفظ أصلها في سجلات الشركة، مع إرسال نسخة إلى المصرف المركزي للرقابة، كحدّ أدنى لتحقيق الشفافية.

تأثير سلبي

وحـول سـؤالـه عـمـا إذا كـانـت هـذه الممارسات تؤثر في جهود الرقابة المالية الشاملة، أجاب بكر: "بالتأكيد". فوجود هذه الثغرات لا يُعطّل الرقابة المحلية فحسب، بل يضعف الموقف التفاوضي للجهاز المصرفي ويُصعّب عملية الاندماج مع الأنظمة المالية العالمية، مـا يسمح بـتـسـرّب الأمـوال غير القانونية عبر قنوات غير خاضعة للمساءلة.

التحدّي الرقمي

وفي ظلّ التحول العالمي، يبرز سؤال ملحّ: لم لا يتم إلزام جميع الجهات بنظام إلكتروني موحّد لإصدار إيصالات معتمدة؟

أجاب بكر بأن الفكرة هي الحلّ الأمثل، لكن التنفيذ يـواجـه عقبات، فمعوّقات تقنية واقـتـصـاديـة كالبنية التحتية غير الجاهزة والعقوبات الدولية ونقص التمويل تُعقّد المهمة. إضافة إلى ذلك، لا يزال جزء كبير من التعاملات نقدياً وخـارج القنوات المصرفية الرسمية.

خلل بارز

وختم بكر: إن ظـاهـرة غياب الإيصال الرسمي ليست إهمالاً إدارياً عابراً، بل هي علامة على خلل هيكلي في إطار الحوكمة المالية، وحذر من أنه مع تصاعد تعقيدات الجريمة المالية عالمياً، يصبح تطوير البنية الرقمية وفرض آليات توثيق شفافة مسألة أمن قومي، وشرطاً لا غنى عنه لبناء ثقة تُعيد ربط الاقتصاد الوطني بشرايين التمويل العالمي.

شروط نجاح إعادة الإعمار في سوريا.. بين خيار التنمية ومخاطر الفشل

الحرية – نهلة أبو تك

لم تعد إعادة الإعمار في سوريا ملفاً تقنياً مؤجلاً أو عنواناً سياسياً فضفاضاً، بل تحوّلت إلى استحقاق اقتصادي مصيري يضع البلاد أمـام خيارين لا ثالث لهما ، فإما تنمية حقيقية تعيد بناء الاقتصاد الوطني على أسس إنتاجية مستدامة، أو فشل يعيد إنتاج الأزمات المعيشية بصيغ أشد قسوة.

فبعد سنوات طويلة من الاستنزاف، لـم يعد الـسـؤال الـمـطـروح متى تبدأ إعادة الإعمار، بل كيف تُدار؟ وبأي منطق اقتصادي؟ ولصالح أي نموذج تنموي؟ وهي أسئلة لم تعد تحتمل الإجابات العامة أو الحلول المؤقتة.

إعادة الإعمار مشروع اقتصادي لا ورشة ترميم

الخطأ الجوهري الـذي يهدد مسار إعـادة الإعـمـار فـي سـوريـا يتمثل في اختزالها بترميم الأبنية والبنى التحتية، في حين أن جوهر الإعـمـار الحقيقي هو إعادة بناء الاقتصاد الوطني بكامل حلقاته الإنتاجية، من الطاقة والزراعة إلى الصناعة والنقل، وصـولاً إلى سوق العمل والخدمات.

فبناء مدن بلا اقتصاد منتج، أو إطلاق مشاريع بلا تشغيل فعلي، لا يعني إعماراً، بل نقل للأزمة من شكلها العسكري إلى شكلها المعيشي، مع ما يحمله ذلك من تضخم، وبطالة، وتآكل مستمر في القدرة الشرائية.

ومـن هـنـا، يصبح الـسـؤال الحاسم من يقود إعـادة الإعـمـار؟ وهـل ستكون الـشـركـات الوطنية فـي قلب العملية الاقـتـصـاديـة، أم مجرد منفذ هامشي في مشاريع كبرى لا ينعكس أثرها على الداخل؟

الشركات السورية في قلب معادلة الإعمار

فـي هـذا الـسـيـاق، يـؤكـد الصناعي والخبير الاقتصادي إبراهيم الطيب أن نجاح إعادة الإعمار مرتبط بشكل مباشر بتمكين الشركات السورية ومنحها دور الشريك الأسـاسـي فـي العملية الاقـتـصـاديـة، لا الاكتفاء بدورها كمقاول ثانوي.

ويـرى الطيب أن إعـادة الإعـمـار تمثل فرصة تاريخية لإعـادة الاعتبار للصناعة الوطنية، شريطة أن تُدار بمنطق إنتاجي تنموي، لا بمنطق استهلاكي أو ريعي، محذراً من أن تجاهل هذا البعد سيحوّل الإعمار إلى عبء اقتصادي بدل أن يكون رافعة للنمو.

تحرير الجزيرة... نقطة تحوّل في القدرة التنافسية

ويشير الطيب إلى أن تحرير الجزيرة الـسـوريـة واسـتـعـادة الـدولـة السيطرة على مواردها شكّل تحوّلاً اقتصادياً بالغ الأهمية، إذ أعاد فتح شريان حيوي أمام الصناعة الوطنية، سـواء من حيث توفر مصادر الطاقة، والمواد الأولية، أو تحسين الربط اللوجستي بين المناطق.

ويضيف إن عـودة هـذه الـمـوارد إلى الدورة الاقتصادية الوطنية لا تعني فقط تعزيز الإيـرادات العامة، بل خفض كلفة الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية للشركات السورية، بعد سنوات من العمل في بيئة غير متوازنة، ما يؤهلها اليوم للمشاركة الفعلية في مشاريع إعادة الإعمار.

شراكة إستراتيجية سورية- سعودية في قطاع الطاقة المتجددة

الحرية – هناء غانم

التصنيف السعودي لسوريا كمحطة استثمارية محتملة في قطاع الطاقة يعكس خطوة إستراتيجية حاسمة، تفتح الباب أمام إعادة إعمار قطاع الطاقة في سوريا، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها الشبكة الكهربائية المحلية. استثمارات "أكوا باور" ستسهم في توفير الطاقة النظيفة، وتوفير آلاف الوظائف، ودعم الاقتصاد السوري في مرحلة إعادة البناء"، هكذا وصف الخبير والمستشار الاقتصادي، د. زياد عربش، في حديثه للحرية توجه شركة "أكوا باور" السعودية نحو السوق السوري.

كما سلط الضوء على أهمية الفرص الاستثمارية التي قد تنجم عن التوسع السعودي في سوريا، خاصة في قطاع الطاقة المتجددة. استثمارات شركة "أكـوا بـاور" في سوريا ليست مجرد مشاريع تجارية عابرة، بل تشكل جزءاً من رؤية إستراتيجية تهدف إلى دمج الطاقة النظيفة مع جهود إعادة الإعمار، وتوفير حلول مستدامة تدعم الاقتصاد المحلي وتعزز من استقرار البلاد.

استثمارات أكوا باور في سوريا.. خطوة استراتيجية لإعادة الإعمار

وعن البُعد الجيوسياسي لهذه الاستثمارات أوضح عربش، أنها لا تقتصر على إعـادة إعمار قطاع الطاقة في سوريا فحسب، بل تمثل أيضاً جزءاً من إستراتيجية سعودية واسعة لتعزيز النفوذ الاقتصادي في المنطقة، حيث تتجه "أكوا باور" إلى تنفيذ مشاريع طاقة متجددة في سوريا تصل إلى ٢,٥ غيغاواط، تشمل مشاريع طاقة شمسية ورياح، إضافة إلى تحديث الشبكة الكهربائية المحلية، وهو ما سيسهم بشكل كبير في توفير طاقة نظيفة ومستدامة لدعم عمليات إعادة الإعمار.

ويتوقع أن تساهم هـذه الاستثمارات في زيـادة إنتاج الطاقة، ما يساعد في تقليل الاعتماد على الـواردات وتعزيز الاستقلالية الطاقوية في سوريا.

استثمارات"أكوا باور"خطوة لدعم إعادة الإعمار والتنمية

كما أن مشاريع الطاقة المتجددة من شأنها أن تخلق آلاف الفرص الوظيفية، من بينها نحو ٢٠٠٠ وظيفة مباشرة، وهو ما يسهم في تحسين الوضع الاقتصادي بشكل عام.

البُعد الجيوسياسي للاستثمار السعودي في سوريا

الاستثمار السعودي في قطاع الطاقة السوري يحمل أبعاداً جيوسياسية واضحة، فبالإضافة إلى الفوائد الاقتصادية المتوقعة، تُعد هذه الاستثمارات خطوة نحو تعزيز النفوذ السعودي في سوريا، خاصة بعد تحرير "الجزيرة السورية"، المنطقة الغنية بالنفط في الشمال الشرقي، هذا النفوذ يعزز من قدرة السعودية على دعم الحكومة الانتقالية في سوريا من خلال تعزيز استقرارها الاقتصادي والسياسي.

استثمار في المستقبل المستدام

وأشار عربش إلى أن مشروع "أكوا باور" في سوريا يعدّ خطوة إستراتيجية تسهم في تعزيز الاستدامة الطاقوية وإعادة الإعمار مع رؤية مستقبلية تعكس اهتمام الشركة بالتوسع في أسواق الطاقة المتجددة، تظل سوريا واحدة مـن أهـم الـوجـهـات التي يمكن أن تسهم فيها هذه المشاريع في بناء اقتصاد مستدام وتحقيق الاستقرار على المدى البعيد.

وعن شروط دخول "أكوا باور" إلى السوق السورية، كان الرئيس التنفيذي لشركة "أكـوا بـاور"، ماركو أرسيللي، قد أكد في تصريحات سابقة أن الاهتمام بالاستثمار في سوريا حقيقي ويعكس توجهًا طويل الأمد. فقد أوضح أن الطاقة والمياه تشكلان الأساس لأي نهوض اقتصادي، وهو ما يتطلب استثمارات كبيرة في البنية التحتية، لاسيما في مرحلة إعادة الإعمار الحالية. ولكن، يشير أرسيللي إلى أن هذه الاستثمارات تتوقف على شرط أساسي وهو توافر "إطار استثماري آمن وقابل للتمويل"، يضمن استدامة المشاريع على المدى الطويل، وهو ما يعكس حرص الشركة على تنفيذ مشاريع قوية وفعالة تسهم في تحقيق الفائدة الاقتصادية لأطراف المشروع كافة.

التوسع العابر للقارات: أكوا باور تفتح أسواقاً جديدة

لا تقتصر اهتمامات أكوا باور على السوق السورية فقط، بل تمتد أيضًا إلى أسواق إستراتيجية أخرى حول العالم. حيث تمكنت الشركة من إدخال ٩غيغاواط من الطاقة المتجددة إلى الخدمة في عام واحد فقط.

توفير البيئة المناسبة لعودة رؤوس الأموال المهاجرة أولوية وطنية للمساهمة في إعادة الإعمار

الحرية– سامي عيسى

أحاديث كثيرة عبّر أصحابها عن ضرورة الاهتمام بعودة رؤوس الأمـوال السورية المهاجرة، والتي يستفيد منها العالم الخارجي، ويخسر فيها اقتصادنا الوطني، مصادر دخل تشكل القوة الأكبر الداعمة لإعادة الإعمار التي تسعى الدولة السورية لتنفيذها على مستوى الاقتصاد والبنى التحتية والخدمية وغيرها .

تهيئة بيئة عمل مشجعة

هـذا الأمـر يمكن تحقيقه فـي رأي الخبير الاقتصادي "محمد الحلاق" من خـلال تهيئة بيئة عمل مشجعة لهذه الاستثمارات، تسمح لها بنقل التكنولوجيا المتطورة، والكفاءات العلمية، التي تستثمر في هذه البيئة، وتشجعها على نقلها، ووضعها في خدمة العملية الإنتاجية التي تؤمن فرص الاستثمار، والريعية الاقتصادية المطلوبة.

لكن الأمـر الـذي نعول عليه جميعاً "حكومة وشـعـب وفـعـالـيـات أهلية واقتصادية" هو عـودة الأمـوال السورية المهاجرة، والخبرة والعقول العلمية، والـكـفـاءات الـتـي سـاهـمـت فـي نمو اقتصادات بلدان مختلفة، ولكن هذا لن يتم في رأي "الحلاق" إلا بتوفير البيئة المشجعة الـتـي تعتبر العنصر الأهـم المساهم في زيادة سرعة دوران عجلة الإنتاج، وما يرافقها من منعكسات إيجابية على أرض الواقع.

عودة الفكر المنتج

لكن نحن اليوم لا نريد فقط عودة رأس المال، بل نريدها مع عـودة الفكر المنتج، فالصناعيون الـسـوريـون الذين استثمروا خارج البلاد، ونجحوا في أعمالهم بإمكانهم الـعـودة، ومـمـارسـة نفس أعمالهم وتحقيق النجاحات المطلوبة.

وبالتالي ما يحدث اليوم من اهتمام عالي المستوى من تغيير للحالة الاقتصادية الراهنة يؤكد جدية الحكومة السورية في تأمين البيئة التي نراها مشجعة لعودة رؤوس الأمـوال السورية المهاجرة، والتي ساهمت ببناء امبراطوريات اقتصادية، من الأولى أن يكون ذلك على الأرض السورية، ومساهمتها بصورة مباشرة ببناء اقتصاد وطني، قادر على البقاء ضمن الاقتصادات العالمية الكبرى.

إعادة الإعمار

هذا لن يتم إلا بالدخول من باب إعادة الإعمار، لما خربته السنوات الماضية من بنية تحتية وخدمية، على مبدأ "من باب الأولى بأموالنا" للاستفادة منها في تحقيق رفاهية الشعب واستقرار الـدولـة، وهذا بدوره يحتاج إلى تغيير العقلية التي تدير قوة العمل، حيث يرى "الحلاق" كل ذلك يمكن تحقيقه من خلال تغيير العقلية التي تدير قوة العمل وقبلها الاستثماري،

لاسيما لجهة الإدارة الشفافة والنظيفة، ومعالجة مواقع الخلل والفساد، وهذا لن يتوافر إلا من خلال عقلية خاصة تتمتع بالكفاءة العالية، وتغيير مكونات العلاقة الإنتاجية، التي تحتاج للتعديل في معظم مكوناتها منها على سبيل المثال تعديل قانون العمل، من خلال الخبرات المتوافرة، لأنها الأكثر معرفة ودراية في المواد، التي تحتاج للتعديل.

تحسين مستويات الدخل

لكن المشكلة الأهـم التي تعترض الجميع وفقاً لما ذكـره الحلاق، تكمن في تدني مستويات الدخل، فإذا لم يتم تحسين هـذا المستوى، وتعزيز القدرة الشرائية وتحقيق فائض منها، ومراعاة الخبرات والكفاءات الوطنية، التي رفضت مغادرة البلاد خلال سنوات الحرب الماضية، والاستفادة منها في تحريك قوة العمل الوطنية، نجد من الصعوبة بمكان تحقيق العوائد الاقتصادية المطلوبة، التي تحاكي في أهميتها مستوى التغيير الذي يتم على كافة الأصعدة الداخلي منها والخارجي.

وبـالـتـالـي عـودة الأمـــوال المهاجرة للمساهمة في أعمال التنمية والإعمار في سوريا تتطلب تهيئة بيئة عمل مشجعة، وتغيير العقلية التي تدير قوة العمل، وتوفير البيئة المشجعة لـعـودة رؤوس الأمـوال السورية المهاجرة، وتحقيق نتائج إيجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

بلا مجاملات

الخير النـازل والضرر الصاعـد..!

عمران محفوض

جـادت السـمـاء بخيرها بعد طـول انتظار وتعاقب سـنـوات الجفاف، فتفجرت الينابيع، وفـاضـت الأنـهـار، وتحسنت مناسيب السدود مبشرة بموسم زراعي قادم، أقل ما يمكن أن يُقال عنه أنه وفير كماً ونوعاً.

ورغم أن الأمطار الهاطلة كانت كافية لدرجة أن كمياتها بلغت نصف المعدل السنوي في معظم المحافظات، إلا أننا تعاملنا معها كنقمة لا كنعمة، كأي مورد طبيعي آخر؛ فبدأنا بسرد أخبار الأضـرار الناتجة عن السيول والفيضانات، من غمر للمزروعات المكشوفة، وتدمير للبيوت البلاستيكية؛ وانهيار للتربة والصخور؛ وقطع للطرقات، وكأن المطر لم يجلب للناس إلا المصائب والخراب، بينما في باطن أقوالنا دائماً ما نقرن هطل المطر بالخير، ونصلي ليلاً نهاراً لأن يكون غزيراً.. فلماذا نتجاهل ظاهرياً منافع الأمطار؟.

باختصار لأننا لا نتعامل مع الهطل المطري كمنافع لاحقة تفيد في ري المزروعات والأشجار المثمرة خلال فصل الصيف، وما يوازي ذلك من فائدة على الثروة الحيوانية، بل ندرك سلفاً أن معظم المياه النازلة من السماء تسلك الأودية المنحدرة إلى الأنـهـار والبحر دون أن تصادف في طريقها سداً أو سدة تتجمع بداخله لحين الحاجة إليها، وهذا الهدر المائي يضعنا جميعاً في حالة من الاستغراب متسائلين عن أسباب هـذه السلبية.. هـل بسبب غـيـاب السياسات المائية، أو ضعف الإمكانيات الفنية والمادية لتنفيذ مشروعات تجميع مياه المطر، وجرها إلى الأراضي الزراعية وقت الحاجة..

الحصول على إجابات شافية لتلك الأسئلة يبدو غير ممكن حالياً مع استمرار رؤيـة مياه الينابيع والأنهار تذهب إلى البحر بلا عودة، ووسط عجز تام عن فعل أي شيء أمام جفاف متكرر يلتهم المحاصيل قبل نموها أو نضوج ثمارها، ويضع المزارعين تحت عـبء خـسـارة موسم زراعي كانوا قد زرعوا مع غراسه آمال أسرهم في تحسين أحوالهم المعيشية، ومعها تسديد ثمن مستلزمات زراعة ذلك الموسم.

وفي السياق ذاتـه، لابـدّ من الإشـارة إلى أن هذه أمطار الخير، وما رافقها من أخبار سلبية هناك من يريد مضاعفة خسائر المزارعين عبر استصدار قـرارات فتح أبـواب استيراد الخضروات والفواكه على مصراعيها تحت ذرائـع ارتفاع أسعارها في الأسواق المحلية، وقلة العرض من بعض الأصناف، وتوفيرها لجميع المستهلكين بأسعار مناسبة.. إلخ، بينما الغاية الأساسية من وراء صـدور هـذه الـقـرارات تحقيق الربح لبعض المستوردين، ومضاعفة أضـرار المزارعين، علماً أن المنطق الاقتصادي يفرض على إدارة صندوق الكوارث دفع التعويضات للمزارعين المتضررين، من أجل تشجيعهم على المضي قدماً بالعملية الإنتاجية، وبذل المزيد من الجهد للحفاظ على ما تبقى من المحصول، وهذا ما يحصل في معظم دول العالم، أما أن نبادر إلى الاستيراد تاركين المـزارع يغرق مع محصوله في مستنقعات المياه والديون وعدم مدّ يد العون إليه؛ فإن ذلك يجعل الخسائر الفردية والوطنية مضاعفة؛ وربما ينقل البلاد إلى حالة دائمة من الاستيراد لا تحمد عقباها، وعند ذلـك لن تنفع مبالغ التعويض مهما كبر مقدارها، ولا يفيد دعم الإنتاج الزراعي مهما علت مبالغه، وتالياً نخسر همة الفلاحين على الزراعة، وتضعف إمكانات تحقيق الاكتفاء الذاتي، ونصبح كغيرنا من الـدول الواقفة في طابور استجداء الغير لمقاربة الأهداف التنموية طلباً لتحقيق الأمنين المائي والغذائي.

وزارة الطاقة تبرم اتفاقيتين لتعزيز استثمار الفوسفات وتسويقه

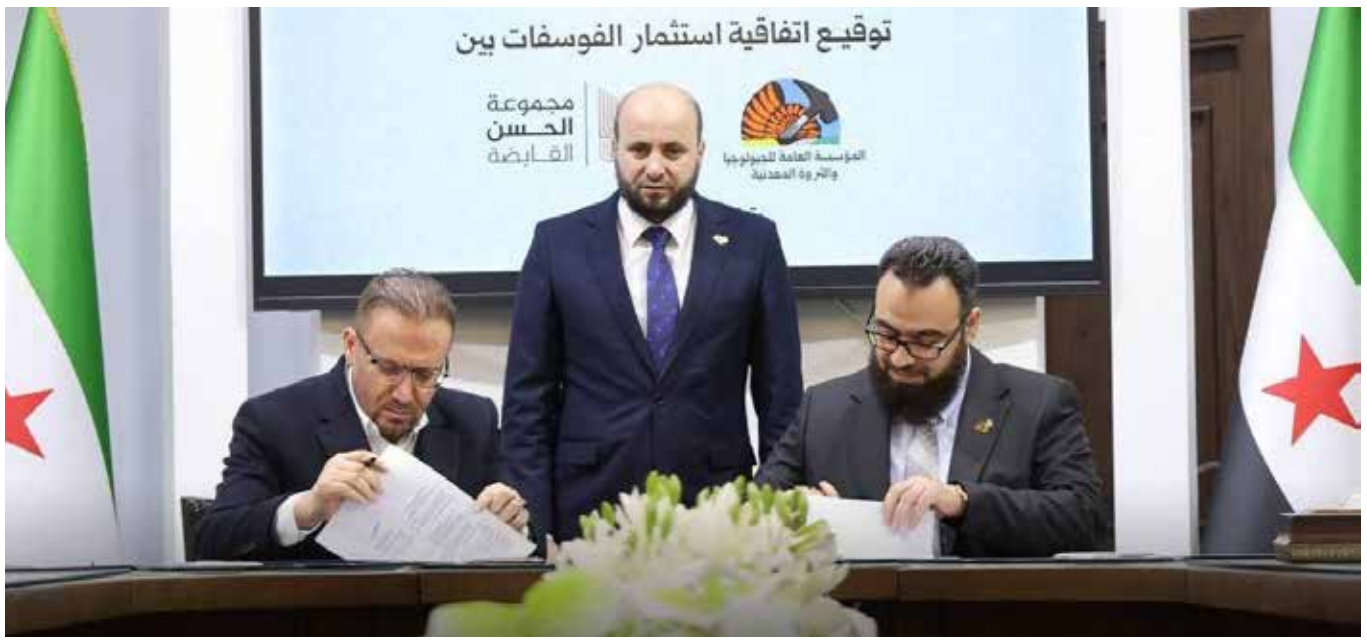

الحرية- زهير المحمد

أبرمت وزارة الطاقة اليوم، اتفاقيتين في مجال استثمار الفوسفات وتسويقه بحضور وزير الطاقة المهندس محمد البشير من خلال المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية ممثلة بمديرها العام سراج الحريري ، ويهدف توقيع الاتفاقيتين إلى رفع كفاءة الإنتاج وتعزيز حضور قطاع الفوسفات في الأسواق الخارجية.

وتتضمن الاتفاقية الأولى، الموقعة مع شركة "شرقية للتجارة والمقاولات" استثمار مليون طن من الفوسفات من أرض المنجم، وتشمل أعمال الاستكشاف والإنتاج والتصدير.

أما الاتفاقية الثانية، الموقعة مع شركة "الحسن القابضة" فتقضي ببيع مليون طن من الفوسفات من خلال النقل البري، إضافة إلى مليون ونصف المليون طن من خلال النقل البحري؛ بما يسهم في توسيع منافذ التسويق ورفع العائدات.

هـذه الخطوة تأتي ضمن خطة الـوزارة لتعزيز دور قطاع الفوسفات بوصفه أحد الموارد الإستراتيجية الداعمة للاقتصاد الوطني، وتطوير آليات الاستثمار واستخراج الفوسفات.

«تربية حلب» تطلق خطة عاجلة لإعادة تأهيل مدارس دير حافر ومسكنة

الحرية – جهاد اصطيف

أجرى مدير التربية والتعليم في حلب أنـس قاسم جولة تفقدية موسعة علـى منطقتي ديـر حـافـر ومسكنة بريف حلب الشرقي، للاطلاع على واقع الـمـدارس والمجمعات التربوية التي كانت تحت سيطرة " قسد "، والوقوف على الاحتياجات الفعلية لإعادتها إلى الخدمة في أسرع وقت ممكن.

والتقى مدير التربية الكوادر الإدارية والتعليمية واستمع إلى شرح مفصل حول أبرز الصعوبات التي تواجه العملية التعليمية، ولا سيما نقص التجهيزات وخـروج عـدد من الأبنية المدرسية عن الـخـدمـة، إضـافـة إلـى وجـود مـدارس كانت تستخدم سابقاً كنقاط عسكرية لتنظيم " قسد "، ما فاقم حجم الأضرار فيها.

ووجه القاسم دائرة الأبنية المدرسية في حلب إلى تشكيل لجان مختصة لمتابعة وتقييم حجم الأضـرار بشكل دقيق، ووضع خطط إسعافية لإعادة تأهيل الأبنية المتضررة وإدخالها في الخدمة بأقرب وقت.

وأكـد مدير التربية والتعليم بحلب في تصريح لصحيفة "الحرية" أن المديرية تولي ملف إعادة افتتاح المدارس أولوية قصوى، مشيراً إلى أن عدداً من المدارس لا يزال خارج الجاهزية ويحتاج إلى تدخلات إنشائية وخدمية عاجلة.

مـن جانبه أوضـح الموجه التربوي جمعة الجمعة أن زيـارة مدير التربية إلى مجمع دير حافر جـاءت استكمالاً للجهود الرامية إلى إعادة تفعيل الواقع التعليمي بعد تحرير المنطقة، مبيناً أن المديرية وعدت بتقديم الدعم الكامل للمجمعات التربوية وتجهيز عدد من الـمـدارس كـمـراكـز امتحانية للعام الـقـادم، إضـافـة إلـى رفـد الـطـلاب مع بداية الفصل الثاني بالكتب والوسائل التعليمية الـلازمـة لضمان انطلاقة دراسية مستقرة.

وفـي إطـار الـجـهـود الحكومية لإعادة تأهيل المؤسسات التعليمية في المناطق المحررة حديثاً، انطلقت أعمال صيانة وتأهيل عشر مـدارس في حيي الأشرفية والشيخ مقصود بمدينة حلب.

وتنفذ هذه الأعمال على مرحلتين متكاملتين، تتضمن الأولى إعادة إعمار الأجزاء المتضررة لضمان سلامة المباني، واستبدال النوافذ المكسورة، والقيام بـأعـمـال الـطـلاء الـداخـلـي والـخـارجـي، وإصلاح الشبكات الكهربائية والصحية.

أمـا المرحلة الثانية فتركز على تزويد المدارس بالاحتياجات التعليمية الأساسية من أثـاث مدرسي وسبورات ومقاعد وتجهيزات كهربائية،بما يسهم في توفير بيئة تعليمية آمنة ومتكاملة قادرة على استقبال الطلاب وتحفيزهم على التعلم.

ويرى تربويون أن الإسراع في إعادة فتح المدارس في دير حافر ومسكنة وبقية مناطق ريف حلب الشرقي سيترك آثاراً إيجابية مباشرة على العملية التعليمية، إذ سيحد من التسرب المدرسي ويعيد آلاف التلاميذ إلى مقاعد الدراسة.

وتؤكد مديرية التربية أن نجاح هذه الخطة سيشكل خطوة أساسية نحو تعافي القطاع التعليمي في حلب، وإعـادة الحياة الطبيعية إلى المناطق التي عانت لسنوات من التهميش والدمار، بما يمهد لمرحلة جديدة يكون فيها التعليم ركيزة لإعادة البناء والتنمية.

نقيب صيادلة سوريا: نسعى الى رفع الراتب التقاعدي وهامش الربح لتحسين معيشة المنتسبين

الحرية – رنا الحمدان

عقد مجلس نقابة صيادلة طرطوس لقاءً حوارياً بحضور نقيب صيادلة سوريا الدكتور إبراهيم الإسماعيل ظهر اليوم والذي يعقد لأول مرة خارج المركز بدمشق، في خطوة تهدف إلى تعزيز التواصل المباشر مع الصيادلة في المحافظات، بحضور وفد من النقابة المركزية ضم الدكاترة مصطفى موسى نائب نقيب صيادلة سوريا، ومحمود القصاص أمين السر، وهيثم العلي مشرف الساحل، إلى جانب مشاركة نقيبي صيادلة دمشق وريف دمشق.

اللقاء شكل مساحة حوار مفتوحة عكست حرص النقابة على تطوير مهنة الصيدلة والدفاع عن حقوق الصيادلة، حيث قدم الدكتور الإسماعيل عرضاً شاملاً لأبرز المبادرات والإنجازات التي نفذتها النقابة المركزية، مؤكداً العمل على رفع شأن المهنة، وتوجيه التعليم الصيدلاني نحو التخصص، وتحديث القوانين الناظمة بما يتناسب مع متطلبات المرحلة الحالية.

وأشار الإسماعيل إلى أن طموح النقابة يتمثل في رفع راتب التقاعد للصيدلي ليصل إلى 300 دولار، موضحاً أن هذا الهدف يحتاج إلى وقت وجهود متراكمة، بالتوازي مع تعزيز موارد صناديق النقابة، لافتاً إلى أن الراتب التقاعدي ارتفع من 200- 500 ألف ليرة نتيجة الجهود المبذولة، كما ارتفعت التغطية ضمن صندوق التكافل الصحي، لتصل التغطية داخل المشفى إلى 6.5 ملايين ليرة سورية بعد أن كانت 3.5 ملايين ، إضافة إلى 25 مليون ليرة لعمليات القلب المفتوح، و10 ملايين للشبكات والقثاطر القلبية، و20 مليون ليرة للبدائل الصناعية، و600 ألف ليرة للتحاليل والأشعة ، حيث تم رفع رسم التكافل الصحي من 50 _150 ألف ليرة.

وفيما يخص الوضع المعيشي للصيادلة، أكد نقيب الصيادلة أن العمل جارٍ لرفع هامش الربح ليصل إلى ما بين 30 و35%، مع السعي لتحديد الأجر العلمي للصيدلي، لافتاً إلى أن مكافأة نهاية الخدمة وتعويض الوفاة وصلا إلى 5 ملايين ليرة سورية.

من جهتهم، طرح الصيادلة جملة من المداخلات ركزت على ضرورة ضبط أعداد الخريجين الجدد، ورفع المستوى المهني، وتأمين فرص عمل حقيقية، إضافة إلى المطالبة بتخفيض رسوم الانتساب والرسوم الأولية، وفرض عقوبات رادعة بحق المتصيدلين.

كما أبدوا اعتراضهم على ارتفاع ضريبة الدخل، وعدّوها عبئاً يفوق قدرة العديد من الصيادلة، وطالب المشاركون بوضع تسعيرة واضحة للمواد الأولية المستخدمة في تحضير المركبات داخل الصيدليات، واعتماد وصفات طبية مطبوعة وواضحة تتضمن الاسم الكيميائي للمركب، مع عدم الإلزام بشركة دوائية محددة، إضافة لعدم ترقين قيد الصيدلي مادام يدفع الرسوم بشكل دوري لما لذلك من دور في الحد من ظاهرة تأجير الشهادات.

واختتم اللقاء بالتأكيد على أهمية استمرار هذه اللقاءات الحوارية في المحافظات، باعتبارها خطوة أساسية لمناقشة التحديات الراهنة والمستقبلية، وتعزيز الشراكة بين النقابة المركزية والصيادلة بما يخدم المهنة ويحفظ حقوق منتسبيها.

غرفة صناعة حلب تناقش تفعيل لجنة مدينة " الشيخ نجار الصناعية"

الحرية – حسن العجيلي

ناقشت لجنة المدينة الصناعية "الشيخ نجار" في غرفة صناعة حلب جملة من الأفكار والرؤى المتعلقة بإعادة تشكيل لجنة المدينة الصناعية ، بما ينسجم مع متطلبات المرحلة الراهنة والتحديات التي تواجه الصناعيين.

وخلال الاجتماع الذي ترأسه رئيس غرفة صناعة حلب عماد طه القاسم وحضره عدد من أعضاء مجلس الإدارة ، تم التأكيد على توسيع اللجنة عبر ضم عدد أكبر من الصناعيين الفاعلين وأصحاب الخبرة، بما يساهم في تعزيز حضورها الميداني، ويمنحها قدرة أكبر على الحركة والتواصل المباشر مع الصناعيين ، ونقل همومهم واحتياجاتهم بشكل واقعي وفعّال.

وركز المجتمعون على الدور الحيوي الذي تؤديه المدينة الصناعية في الشيخ نجار باعتبارها الركيزة الأساسية للنشاط الصناعي في محافظة حلب، ومحركاً رئيسياً للاقتصاد المحلي لما تضمّه من منشآت صناعية في مختلف القطاعات الإنتاجية.

وأكد الصناعيون المشاركون على أن النهوض بالمدينة الصناعية، يتطلب تفعيل دور اللجنة بشكل حقيقي، لتكون قادرة على متابعة القضايا الخدمية والفنية والإدارية التي تؤثر بشكل مباشر على سير العملية الإنتاجية.

وشدد رئيس غرفة صناعة حلب عماد طه القاسم على الأهمية الكبيرة التي تضطلع بها اللجان الصناعية والمناطقية والقطاعية، نظراً لكونها حلقة الوصل المباشرة بين الصناعيين وغرفة الصناعة من جهة، وبين الجهات الحكومية والخدمية من جهة أخرى، مؤكداً على أن هذه اللجان تقع على عاتقها مسؤولية أساسية تتمثل في التعبير الصادق والدقيق عن واقع المناطق الصناعية، ونقل احتياجات الصناعيين وتحدياتهم بشكل موضوعي، بما يسهم في إيجاد الحلول المناسبة لها.

كما دعا القاسم إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين اللجنة الصناعية وكافة الجهات المعنية، والعمل بروح الفريق الواحد بما يضمن تلبية احتياجات الصناعيين وتذليل العقبات التي تواجههم، لافتاً إلى أن غرفة صناعة حلب تولي اهتماماً خاصاً بالمدينة الصناعية في الشيخ نجار نظراً لدورها المحوري في عملية التعافي الاقتصادي وإعادة دوران عجلة الإنتاج.

جامعة حلب جاهزة للتعامل مع تحديات الطلاب بسبب الظروف الاستثنائية

الحرية – جهاد اصطيف

أكدت جامعة حلب حرصها التام على توفير بيئة تعليمية مرنة وآمنة، بما يضمن للطلاب حقوقهم الأكاديمية دون تأثر بسبب التغيرات الميدانية، في ظل الظروف الاستثنائية التي تشهدها محافظات حلب والرقة ودير الزور وتداعياتها على حركة الطلاب.

وفي تصريح لرئيس الجامعة الدكتور محمد أسامة رعدون لصحيفة "الحرية" أوضح أن جامعة حلب تدرك تماماً التحديات التي قد تواجه بعض الطلاب، سواء من حيث صعوبة الحضور إلى الحرم الجامعي أو التقدم للامتحانات في المواعيد المحددة.

وأضاف رعدون أن الجامعة بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبتوجيهات الدكتور مروان الحلبي وزير التعليم العالي، ومع محافظ حلب المهندس عزام الغريب، تضع سلامة الطلاب في مقدمة أولوياتها.

وأشار رعدون إلى أن الجامعة ستحرص على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان حفظ حقوق الطلاب الامتحانية، والتعامل مع الوضع الراهن بأقصى درجات المرونة بما يتوافق مع الأنظمة النافذة، ويحقق العدالة وتكافؤ الفرص بين جميع الطلبة.

كما أكد أن إدارة الجامعة تتابع التطورات المستمرة، وأن الإجراءات المناسبة سيتم اتخاذها في الوقت المناسب لضمان مصلحة الطلاب.

واختتم رئيس جامعة حلب تصريحه بالتأكيد على أن الجامعة كانت وستظل داعمة لطلابها في مختلف الظروف، وتعتبرهم محور العملية التعليمية وهدفها الأساسي.

الحرية
العـدد 27 | السـنة الثانية | الأربعاء 20 كانـون الثاني 2026 م

تمديد العطلة الانتصافية حتى نهاية الشهر الجاري

الحرية - دينا عبد

أصدر وزير التربية والتعليم د. محمد عبد الرحمن تركو قراراً بتمديد العطلة الانتصافية للعام الدراسي الحالي في جميع المدارس العامة والخاصة التابعة لوزارة التربية والتعليم حتى غاية 2026/1/31 ضمناً.

وذلك بسبب الظروف الجوية السائدة في عدد من المحافظات.

وكلف القرار مديري التربية والتعليم في المحافظات باتخاذ ما يلزم من إجراءات تنظيمية وإدارية لضمان حسن تنفيذ هذا القرار وبما يحقق الجاهزية الكاملة لانطلاقة الفصل الدراسي في موعده الجديد.

وبذلك حدد القرار بدء الفصل الدراسي الثاني صباح يوم الأحد في الاول من شهر شباط لعام 2026.

تحديات القطاع الزراعي في سوريا.. بين ارتفاع التكاليف وغياب الدعم

الحرية- منال الشرع

يواجه القطاع الزراعي في سوريا تحديات جسيمة تهدد استقراره وقدرته على تلبية الاحتياجات الأساسية، حيث يقف المزارعون اليوم أمام عقبات متزايدة تتعلق بارتفاع تكاليف الإنتاج وغياب آليات الدعم الفعّال، إن النهوض بهذا القطاع الحيوي لم يعد رفاهية، بل ضرورة ملحة تتطلب دراسة معمقة وحلولاً جذرية تضمن استمرارية العملية الإنتاجية وتحقق الأمن الغذائي، وتعيد للمزارع ثقته بأرضه وقدرته على تحقيق الربح.

الخبير التنموي والزراعي مؤسس "مبادرة المشاريع الأسرية في سوريا" أكرم عفيف أكد بحديثه لـ"الحرية"، أن موضوع زيادة أسعار تكاليف الإنتاج الزراعي وتكاليف العملية الإنتاجية هو موضوع معقد فعلاً، واليوم نحن أمام ظاهرة حيث لا يقدر الناس على زراعة أراضيهم، وهم غير ضامنين لأرباحهم، وإذا ما توافر لدينا منتج، فحتى تسويقه يمثل مشكلة، لأنه لا يوجد في الوقت الحالي عقد اجتماعي مع الدولة، ولا توجد مؤسسات للتدخل الإيجابي تتدخل لصالح الفلاحين طبعاً، كانت هذه المؤسسات موجودة قديماً، ولكن بالاسم فقط، وقد لعبت دوراً أفضل بكثير مما هي عليه الآن.

ويضيف عفيف قائلاً: "اليوم، نحن نحتاج إلى حلول، فالموضوع ليس موضوع المحروقات فقط، بل هو موضوع تمويل العملية الإنتاجية بالكامل، على سبيل المثال، قد يحتاج دونم الزراعات الصيفية إلى ما يقارب أربعة أو خمسة ملايين ليرة سورية، ومن يمتلك عشرة دونمات سيحتاج إلى خمسين مليوناً، فمن أين له أن يأتي بهذا المبلغ؟

ويشير عفيف إلى أن فكرة القرض الحسن كانت جيدة، ويأمل أن تتم متابعتها بحيث تُعطى قروض للفلاحين لإتمام العملية الإنتاجية، ولكنه يتساءل حول هذا القرض، على سبيل المثال، فيما إذا كان سيغطي تكلفة البذار؟ هل يغطي تكلفة السماد؟ ومن الذي يغطي إيجار الآليات، وتكاليف الحراثة، وقيمة المازوت للمحروقات ومحركات الضخ وغيرها؟ وعن قيمة الأسمدة خلال العملية الإنتاجية وأجور الحصاد؟

ويختتم عفيف حديثه بالقول: "إن الأمر لا يؤثر كثيراً إذا بقي سعر المازوت منخفضاً؛ فهذا لا يؤثر بشكل كبير على العملية الإنتاجية بمفردها، نحن نريد تمويلاً للعملية الإنتاجية بأكملها، نحن نريد منتجاً يكون منافساً بالسعر والجودة، وبذلك يمكن أن يكون مربحاً للفلاح.

إنفلونزا موسمية وليست وباء..

الصحة: لا وفيات بفيروس H3N2

الحرية – إلهام عثمان

وسط تداول شائعات مقلقة، أكدت وزارة الصحة السورية رسمياً أن فيروس الإنفلونزا من النمط (H3N2) المتفشي حالياً في البلاد هو مرض موسمي عابر وليس وباءً، وذلك وفقاً لتصريحات مسؤوليها.

حيث كشف الدكتور ياسر الفروح، مدير مديرية الأمراض السارية وغير السارية في وزارة الصحة، في حوار مع "الحرية"، عن تفاصيل الوضع الوبائي الحالي، مجيباً على تساؤلات الرأي العام حول طبيعة هذا الفيروس والإحصائيات الخاصة به، هل هو وباء أم مرض موسمي؟

رد الدكتور الفروح: "نعم هناك ازدياد في أعداد الاصابات من الأمراض التنفسية الحادة في سوريا، مقارنة بالسنوات السابقة، ولكن هذا يعتبر مرضاً موسمياً وليس وباءً، ويعزى ذلك لعدة عوامل منها ظهور نمط فرعي جديد من فيروس الإنفلونزا، حيث إن من طبيعة هذا الفيروس التحور الموسمي".

وأضاف فروح: من بين الأسباب أيضاً حركة السفر النشطة من وإلى سوريا مع دول العالم، والتي ازدادت بشكل كبير بعد التحرير. تساهم هذه العوامل في دخول سلالات فيروسية قد لا يملك السكان في سوريا المناعة الكافية لها.. ما يتسبب بظهور أعراض شديدة عند المصابين وهو ما نلاحظه حالياً، حيث يعاني المصابون من حمى شديدة، صداع، تعب عام وآلام مفصلية، تستمر لعدة أيام".

لا ... إحصاءات

وأوضح فروح أن الإنفلونزا تتسبب بـ 5 ملايين وفاة عالمياً، بشكل سنوي.. مؤكداً أن حدوث وفيات مرتبطة بالإصابة بالإنفلونزا موجود أيضاً في سوريا، لكن بسبب غياب نظام لرصد الوفيات وتصنيفها في سوريا، لا يوجد إحصائيات دقيقة عن الأمر".

سبل المواجهة

وحول سبل المواجهة، شدد قطرميز على أن السلوك الوقائي اليومي هو حجر الزاوية، باتباع إجراءات أساسية للحد من الانتشار، أهمها: الالتزام بالنظافة الشخصية وغسل اليدين بانتظام، ارتداء الكمامة في الأماكن المزدحمة والمغلقة، وعزل المصابين في المنزل وعدم إرسال الأطفال المرضى إلى المدارس، مع ضرورة التهوية الجيدة للأماكن المغلقة.

لافتاً لضرورة التوجه الفوري للطبيب في حال ظهور أعراض خطيرة مثل ضيق التنفس، ألم الصدر، أو استمرار الحمى الشديدة لأكثر من ثلاثة أيام.

التأمينات الاجتماعية حماية للعامل وصاحب العمل

الحرية-ميمونة العلي

حث مدير فرع حمص للتأمينات الاجتماعية طه عوض صناعيي حمص على أهمية تسجيل العمال بالتأمينات الاجتماعية لحفظ حق العامل وصاحب العمل معاً، في حين رأى العديد من الصناعيين الذين حضروا اللقاء التشاوري الذي عقد مع رئيس غرفة تجارة حمص أيمن رسلان، ورئيس غرفة وصناعة حمص نصوح فاخوري وجوب الاستعجال بإصدار قانون تأمينات جديد يتماشى مع التغييرات المتسارعة في سوق العمل.

وفي تصريح لصحيفة (الحرية) بين مدير التأمينات الاجتماعية والعمل طه العوض أن الهدف من اللقاء التشاوري ضمان تسجيل كافة العمال بالتأمينات الاجتماعية لأنه إجراء إلزامي للعامل ولصاحب العمل معاً بموجب قانون التأمينات المعمول به حالياً والمرتقب تغييره في الفترة المقبلة بعد انعقاد جلسات مجلس الشعب.

وصرّح معاون مدير التأمينات الاجتماعية والعمل أدهم مشهور أنّ أهم تعديلات قانون التأمينات المرتقب صدورها هو أتمتة العمل والدفع الإلكتروني وتبسيط إجراءات الانفكاك، وأنه من مصلحة الأطراف كلها تسجيل العامل منذ اليوم الأول تجنباً لأي إشكالات في حال وقوع أي حادث أو إصابة، مؤكداً عدم إلزام رب العمل بتسجيل العمال المياومين.

بدوره رئيس غرفة صناعة حمص نصوح بارودي بيّن ضرورة إعادة دراسة نِسب المبالغ التأمينية، ولا بدّ من التشبيك بين المعنيين الثلاثة بملف التأمينات؛ (رب العمل والعامل ومديرية التأمينات) وأن تكون الجولات التفتيشية الحالية إرشادية ريثما تصدر قوانين حديثة تلبي المرحلة الجديدة.

إغلاق 40 معملاً لصهر الرصاص في حي الشيخ سعيد بمدينة حلب

الحرية – حسن العجيلي

أغلقت الضابطة المركزية في مجلس مدينة حلب عشرات المعامل المخالفة لصهر الرصاص في منطقة الشيخ سعيد، وذلك بعد سلسلة من الإنذارات والإجراءات القانونية التي لم يلتزم بها أصحاب تلك المنشآت.

وأوضح رئيس الضابطة المركزية في مجلس مدينة حلب علي مرة في تصريح لصحيفة " الحرية " أن عدد المعامل التي تم إغلاقها بلغ 40 معملاً، وذلك بعد تنظيم ضبوط رسمية بحقها نتيجة استمرارها في العمل بشكل مخالف للقوانين والأنظمة النافذة، ولا سيما تلك المتعلقة بالاشتراطات البيئية والصحية، مؤكداً أن هذه المعامل كانت قد تلقت إنذارات متعددة في فترات سابقة، إلا أنها لم تلتزم بتصحيح أوضاعها أو معالجة المخالفات المسجلة بحقها.

وأشار مرة إلى أن بعض أصحاب المعامل تجاوزوا القوانين بشكل واضح، من خلال قيامهم بفك التشميع المفروض على منشآتهم دون الحصول على الموافقات القانونية اللازمة، في مخالفة صريحة للتعليمات والقرارات الصادرة عن مجلس المدينة والجهات الرقابية المختصة، مضيفاً أن هذا السلوك يعكس استخفافاً بالقوانين وبسلامة المواطنين، الأمر الذي استدعى اتخاذ إجراءات أكثر صرامة.

وأكد رئيس الضابطة أن عمليات الإغلاق تم تنفيذها وفق الأصول القانونية وأن الضبوط المنظمة بحق المخالفين ستحال إلى الجهات القضائية المختصة لاستكمال الإجراءات اللازمة ومحاسبة المتورطين وفق القوانين النافذة، مشدداً على أن الضابطة المركزية في مجلس مدينة حلب لن تتهاون مع أي منشأة تستمر في العمل بشكل غير قانوني أو تشكل خطراً على الصحة العامة والبيئة.

وأكد مرة أن هذه الحملة تأتي في إطار خطة شاملة تهدف إلى الحد من الأضرار البيئية والصحية التي تسببها معامل صهر الرصاص، والتي تعد من أكثر الصناعات تلويثاً للبيئة، لما تنتجه من انبعاثات ومواد سامة تؤثر بشكل مباشر على صحة المواطنين ولا سيما في المناطق السكنية القريبة من المعامل، منوهاً باستمرار الجولات الرقابية الدورية والمفاجئة على جميع المنشآت الصناعية ضمن المدينة واتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة بحق أي منشأة مخالفة، داعياً أصحاب المعامل إلى الالتزام بالأنظمة والتعليمات المعمول بها، والعمل على تصحيح أوضاعهم بما يضمن سلامة المجتمع والبيئة على حد سواء.

وكان مجلس المدينة قد تلقى شكاوى متكررة من أهالي الشيخ سعيد بسبب الروائح الكريهة والانبعاثات الضارة الناتجة عن هذه المعامل، إضافة إلى المخاطر الصحية المحتملة خاصة على الأطفال وكبار السن.

نافذة للمحرر

كفانا تعديات

وليد الزعبي

لم يعد مقبولاً استمرار التعديات الحاصلة على البنى التحتية في كثير من القطاعات، لما تلحقه من ضرر بمكوناتها إذ يؤدي لتدني مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

يأتي في البداية التعديات الحاصلة على المنظومة الكهربائية، حيث لا يزال لدى ضعاف النفوس مراكز تحويل خاصة لتغذية الآبار الزراعية من دون تراخيص، وذلك على حساب التيار الذاهب لمحطات ضخ مياه الشرب، بشكل يتسبب بفاقد كبير وأعطال متكررة وضعف التيار وتضرر المحطات وحدوث مشكلات على صعيد تأمين مياه الشرب للسكان.

كذلك تكاد لا تنفك التعديات على خطوط دفع مياه الشرب إلا خلال هطل الأمطار في فصل الشتاء، حيث يتم طوال أشهر الصيف الاستجرار غير المشروع لكميات كبيرة من مياه الشرب لمصلحة ري المزارع وبنسب تصل إلى الثلث أو أكثر، ما يتسبب بضائقة مائية للأهالي.

والأكثر إيلاماً عدم التوقف عن حفر الآبار العشوائية المخالفة والتي لم يسلم منها حرم المصادر المائية حتى أصبحت تعد بالآلاف، الأمر الذي يستنزف المخزون الجوفي ويفاقم أزمة المياه. ولا تخفى أعمال تشييد أبنية ضمن حرم الأودية التي تمر في العديد من المدن والبلدات على الرغم من أنها تعد ملكاً عاماً لا يجوز التعدي عليه، وهناك احتمال لتعرض تلك المباني لخطر الغمر وتضرر السكان في السنوات المطيرة، كما يتسبب وجودها في إرباك أعمال تعزيل المجاري والمسيلات التي تتم بين الحين والآخر لتفادي أي اختناقات قد تحدث وتيسير وصول المياه عبرها إلى السدود حيث يتم تخزينها.

والظاهر للعيان في مختلف المدن والبلدات مخالفات البناء التي تتعدى على بعض الطرقات لحدود قضم ثلثها أو حتى نصفها، ما يشوه التنظيم العمراني ويربك الحركة المرورية، يضاف لها كثرة مخالفات تحويل الوجائب إلى محال تجارية تضر بالجوار السكني.

كفانا تعديات، لقد حان وقت التحلي بالوعي للتوقف عن الإضرار ببنانا التحتية التي تُخدمنا جميعاً، وإن بقي البعض على تماديهم فالردع لا شك قادم وخاصة أن الجهات صاحبة الاختصاص بدأت تأخذ دورها الفاعل، وحينها لن تنفع أي أعذار.

من العشوائية إلى التنظيم..

المدينة الصناعية في حماة قيد الإنشاء بجهود جماعية

الحرية ـ رحاب الإبراهيم

يدأب صناعيو مدينة حماة بالتعاون مع الجهات المسؤولة، على إنشاء مدينة صناعية تجمع على أرضها جميع الصناعات المنتشرة بشكل عشوائي في مناطق مختلفة، على نحو يسهم في تطوير واقع الصناعة وتحسين إنتاجية المعامل واستثمار ميزة أن حماة مدينة زراعية، بحيث تصنع هذه الموارد الغنية وتحولها إلى قيمة صناعية مضاعفة، تنعكس بالفائدة على الصناعيين والفلاحين والمستهلك بذات الوقت عند تصنيع المنتجات بنوعية جيدة وسعر مقبول.

"الحرية" تواصلت مع المؤسسات المعنية بتأسيس المدينة الصناعية بحماة وخاصة بعد عقد اجتماع في محافظة حماة لاختيار أرض مناسبة بحضور جميع الجهات ذات الشأن من القطاع العام والخاص لتحقيق هذا الهدف، والاعلان عن بدء إنشاء مدينة صناعية كما تستحق مدينة حماة، وهنا يؤكد حسين حموية مندوب وزارة الاقتصاد والصناعة في محافظة حماة، أن هذه الخطوة مهمة جداً وتنتظرها محافظة حماة وصناعيوها منذ عقود، فهذا المشروع الهام يشكل نقل نوعية وليس مجرد توسعة روتينية، إذ يحوّل الصناعة من وضع "العشوائي" والجهود الفردية المبعثرة إلى وضع "الاستراتيجية الشاملة" وإنهاء حالة التشتت، ما يعني تحولاً كبيراً من "الصناعي المقاوم للعقبات" إلى "الصناعي المنطلق للإنتاج".

مشروع حيوي

وحول دور غرفة صناعة حماة في المساهمة بتسريع إقامة هذه المدينة التي تعد خطوة هامة في تعزيز التنمية الاقتصادية أكد حموية أن دور الغرفة في هذا المشروع دور حيوي ومهم ويكمن إيجازه بثلاث وظائف رئيسية تتمثل بوظيفة الممثل للصوت الصناعي، فالغرفة هي الصوت المعبر عن تطلعات ومصالح مئات الصناعيين، فدورها ليس مجرد داعم شكلي فقط، وإنما يعبر عن إجماع القطاع الصناعي على دعم هذه الخطوة، إضافة إلى وظيفتها التنسيقية، فهي بمثابة الجسر الفعال بين الجهات الحكومية "المحافظة، الوزارات المعنية"، وبين الصناعيين، عبر نقل طلباتهم ومشاكلهم إلى الجهة صاحبة العلاقة، كما أنها تعد مراقباً ومتابعاً للمصلحة الصناعية، حيث تتابع كل مراحل التخطيط والتصميم لضمان أن تخدم المخططات الحاجات الحقيقية والمستقبلية للصناعات القائمة والناشئة وتسعى لأن تكون المدينة مصممة لتتسع للصناعات التقليدية القوية في حماة وللصناعات الحديثة والتقنية.

رؤية واضحة

وفيما يخص التسهيلات المطلوبة لتشجيع الصناعيين على نقل معاملتهم ومنشآتهم إلى المدينة الصناعية حال الانتهاء من المخططات التنظيمية، بين مندوب وزارة الاقتصاد والصناعة في محافظة حماة، أن الغرفة تعمل بالفعل على بلورة رؤية واضحة في هذا الشأن، بالحوار مع بقية الأطراف بخصوص حزمة من التسهيلات المطلوبة يمكن تصنيفها إلى تسهيلات تنظيمية وقانونية أبرزها إجراءات سريعة وموحدة ومركزة لترخيص المنشآت داخل المدينة عبر "نافذة واحدة" تختصر الوقت والجهد، وضمانات لاستقرار المرافق الخدمية، كالكهرباء والمياه الصناعية لفترات طويلة تسمح بالتخطيط المستقبلي.

ومن التسهيلات أيضاً حسب حموية تسهيلات لوجستية وتخطيطية، فمن خلال المرونة في التصميم ستسمح المخططات بمساحة قابلة للتوسع وتلبي احتياجات أنواع مختلفة من الصناعات، وتوفير خدمات مساندة مركزية داخل المدينة الصناعية كـ"ورش صيانة، مركز تدريب مهني، مجمعات لوجستية للتخزين والنقل"، ما يخفض تكاليف التشغيل، إضافة إلى ربط المدينة الصناعية بطرق رئيسية وتأمين وسائل نقل عامة للعمال بطريقة فعالة.

تجمعات صناعية

ولفت حموية إلى وجود دراسة أخرى لدراسة التجمعات الصناعية ومنح أصحاب المنشآت الصناعية ضمنها تراخيص دائمة بدلاً من المؤقتة، ما يعني أن قسماً منها سيحتاج إلى هذه المدينة الصناعية للتوسع، على أن

الحرية
العـدد 27 | السـنة الثانية | الأربعاء 20 كانون الثاني 2026 م

بتقديرات إنتاج تصل إلى 24 ألف طن..

موسم البطاطا الخريفية في درعا شارف على نهايته

الحرية- عمار الصبح

شارفت عمليات جني محصول البطاطا الخريفية في درعا على نهايتها، بعد موسم امتد قرابة الثلاثة أشهر، أسهمت فيها الكميات المنتجة، والتي تقدر بآلاف الأطنان، في توفير المادة في الأسواق وبأسعار مناسبة للمستهلك.

وأوضح رئيس دائرة التخطيط والتعاون الدولي في مديرية الزراعة المهندس حسن الأحمد في تصريح لـ"الحرية"، أن الكميات المنتجة من محصول البطاطا في عروته الخريفية تقدر بـ24 ألف طن، مشيراً إلى أن المساحة المخططة من المحصول بلغت 905 هكتاراً، فيما تجاوزها المزارعون لتبلغ المنفذة 1387 هكتاراً.

وبهذا يكون إنتاج المحافظة من البطاطا بعروتيه الرئيسية والخريفية هذا الموسم وصل إلى 86 ألف طن، إذ بلغ إنتاج العروة الرئيسية قرابة 63 ألف طن، على مساحة بلغت 1557 هكتاراً، بزيادة بلغت 407 هكتارات عن المساحات المخططة والبالغة 1150 هكتاراً.

أسواق متخمة وأسعار متدنية

وشهدت أسعار البطاطا خلال الموسم الحالي استقراراً ملحوظاً في الأسـواق، نتيجة الارتفاع الحاصل في إنتاج المادة، إذ تراوحت الأسعار بين 2000 و4000 ليرة حسب النوعية والحجم، وهي أسعار وصفها مزارعون بأنها كانت لمصلحة المستهلك ولكنها لم تنصفهم كمزارعين بالنظر إلى حجم التكاليف المرتفعة.

وأوضح مزارعون في درعا، أن الإنتاج الوفير هذا الموسم أدى إلى إغراق الأسواق بمادة البطاطا، ما تسبب في تراجع الأسعار إلى مستويات أقل من التكلفة.

وقال المزارع مؤمن العيسى، إن الأسعار هذا الموسم لم تكن مشجعة للمزارعين بالنظر إلى تكاليف الإنتاج المرتفعة، والتي ازدادت بشكل ملحوظ بسبب غلاء الأسمدة والأدوية وأجور النقل واليد العاملة.

وعزا المزارع سبب انخفاض الأسعار إلى كثرة المعروض من المادة في الأسـواق بما يفيض عن الحاجة، فضلاً عن وجـود صعوبات تسويقية، إذ تزامن إنتاج المحافظة من محصول العروة الخريفية مع إنتاج محافظات أخـرى ما تسبب في حدوث إغراق بالأسواق.

وبيّن العيسى أن أجور النقل المرتفعة، دفعت كثيرين إلى بيع إنتاجهم في أسواق المحافظة بأسعار مخفضة لتخفيف أجور النقل.

مخاوف من تراجع الإنتاج مستقبلاً

ويخشى مزارعون من أن تنعكس الأسعار المنخفضة التي سادت خلال الموسم، على واقع زراعة هذا المحصول الهام في موسمه المقبل، إذ يخشى البعض من إحجام البعض عن زراعة الموسم الرئيسي، والذي من المتوقع أن يبدأ مع نهاية آذار القادم، وذلك ما لم تنصفهم الأسعار حسب قولهم، أو أن يجري تقديم دعم لهم وفتح قنوات تصريف للمادة.

وأعرب مزارعون عن أملهم بتحسن الأسعار خلال الفترة القادمة مع انتهاء موسم الإنتاج، حيث تعد هذه الفترة حرجة لجهة تغطية حاجة السوق المحلية، فيما يجري التعويل على ما تم تخزينه في منشآت الخزن والتبريد الخاصة لسد جزء من النقص في الأسواق.

من جانبه دعا رئيس غرفة زراعة درعا أنيس المفعلاني في وقت سابق، إلى اتخاذ عدد من الإجراءات لدعم المزارعين وتحسين المحصول كتطبيق التقنيات الحديثة في زراعة البطاطا، ومنع استيرادها في ذروة الإنتاج، وإطلاق مشروع دعم للمزارعين من صناديق وزارة الزراعة.

ولفت المفعلاني إلى معاناة المزارعين في مجال شح المياه، وارتفاع مستلزمات الإنتاج واليد العاملة وأجور النقل، وضـرورة تنظيم أسـواق الهال ووضع آلية لتسويق المنتجات بأسعار تتناسب مع تكاليف الإنتاج، مشدداً على ضرورة طرح بذار البطاطا بأسعار منافسة تتوافق مع الأسعار في دول الجوار.

الالتزام بالمساحات المخططة

بدوره دعا الخبير الزراعي أحمد الكنعان المزارعين إلى الالتزام بالخطة الزراعية الموضوعة وعدم تجاوزها، إذ غالباً ما تتضاعف المساحات المزروعة فعلياً وهذا ما يؤدي بالتالي إلى تضاعفت الكميات المنتجة بشكل يزيد عن حاجة السوق.

وأشـار إلى أن الخطة الزراعية التي توضع عـادة سواء لمحصول البطاطا أو غيره من المحاصيل، تأخذ بالحسبان حاجة السوق المحلية وأيضاً احتياجات التصنيع والتصدير، وذلك بناء على الكميات المتوقع إنتاجها من هذه المساحات، مبيناً أن أي خلل في هذه المعادلة من شأنه أن يحدث إرباكاً في السوق وقد يسبب خسائر للمزارعين.

ويعد محصول البطاطا من المحاصيل الرئيسية في درعا، والتي تأتي في المرتبة الثانية بعد البندورة من حيث المساحات وكميات الإنتاج، ويشكل إنتاج المحافظة رافداً مهماً للأسواق وخصوصاً للسوق المركزي بدمشق، فضلاً عما تمتاز به البطاطا المنتجة من جودة وأيضاً من حجم وشكل الحبة المناسبين للمستهلك.

تردي واقع النظافة في دوير الشيخ سعد ..

البلدة : حريصـون على تحسـين مستوى الخدمـات

الحرية – مها يوسف

اشتكى عدد من المواطنين في بلدة دوير الشيخ سعد خلال الأيام الماضية من تراكم القمامة وتراجع مستوى النظافة العامة في عدد من الشوارع والأحياء، في ظل مخاوف متزايدة من انعكاسات صحية وبيئية قد تنجم عن استمرار هذا الواقع.

رئيس بلدة دويـر الشيخ سعد وليد شعبان وفي توضيح لـ"الحرية" أكد حرص البلدية على تحسين مستوى الخدمة رغم الإمكانات المحدودة حيث قال نشكر كل من ساهم في إيصال صوتنا، ونؤكد أننا نضم صوتنا إلى صوت المواطنين .

وبين أن قطاع دويـر الشيخ سعد يمتد على مساحة تقارب 8400 هكتار، ويضم كتلة سكانية تفوق 85 ألف نسمة، ما يشكل ضغطاً كبيراً على قطاع النظافة والخدمات.

وأشار إلى أن السبب الأساسي لتراجع مستوى النظافة يعود إلى النقص الكبير في الكوادر البشرية، حيث لا يعمل في هذا القطاع سوى سائقين اثنين وخمسة عمال نظافة فقط، لتغطية بلدة دويـر الشيخ سعد والقرى التابعة لها، وهي بسماقة وبيت سلطان وبطابا والقطلب. وأضاف أن جميع العمال تجاوزت أعمارهم الخمسين عاماً، ما يحدّ من قدرتهم الجسدية على العمل لأكثر من رحلتين يومياً لكل سائق، أي أربعة جرارات في اليوم كحد أقصى.

و قدم الآليات المستخدمة يشكل عاملاً أساسياً آخر في المشكلة، إذ تعود الجرارات إلى عام 1982، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على عدد ساعات العمل وكفاءته.

وأضاف أن عدم تصديق الموازنة حتى تاريخه انعكس سلباً على القدرة على إجراء الإصلاحات وتأمين مستلزمات العمل الـضـروريـة، فضلاً عـن أن تركيب أنظمة تحديد المواقع (GPS) على آليات النظافة حدّ من مرونة التحرك والتجاوب مع نقاط العمل المختلفة.

وفيما يتعلق بتراكم القمامة على الخط الرئيسي، أشار شعبان إلى أن جزءاً من المشكلة يعود إلى بعض السلوكيات الخاطئة لـدى المواطنين، موضحاً أن كثيرين يفضلون عدم ترك القمامة أمام منازلهم، ويقومون برميها من سياراتهم عند أقـرب تجمع للنفايات، بدليل وجود أحياء كاملة تخلو من أي أكياس قمامة.

وكشف شعبان أن السائقين العاملين حالياً يدرسون خيار التقدم باستقالاتهم نتيجة الضغط الكبير وعدم قدرتهم على مجاراة حجم العمل، محذراً من أن ذلك قد يؤدي إلى تفاقم الوضع بشكل أكبر.

وختم بالتأكيد على أن البلدية تواصل تنسيقها مع الجهات المعنية لتأمين سائقين إضافيين وضاغطة ثانية وآلية «بوبكات»، بما يسهم في تحسين مستوى الخدمة المقدمة للأهالي وتقديم الدعم اللازم لهم.

خطة خدمية شاملة لإعادة الحياة الطبيعية في منطقة دير حافر بريف حلب الشرقي

الحرية – حسن العجيلي

بـدأت محافظة حلب بتنفيذ خطة خدمية شاملة في منطقة ديـر حافر بريف حلب الشرقي تستهدف إعـادة تفعيل البنية الخدمية والإدارية بشكل تدريجي ومنظم، بما يلبي الاحتياجات الأساسية للمواطنين ويعيد مظاهر الحياة الطبيعية إلى المدينة بعد تحريرها من تنظيم قسد.

وشـهـدت المنطقة خـلال الأيـام المـاضيـة دخـول المؤسسات والمديريات الحكومية الخدمية، بالتوازي مع فتح الطرقات الرئيسية والفرعية وإزالة السواتر الترابية ورفع الأنقاض والمخلفات التي خلفتها الأعمال العسكرية، في خطوة أساسية لتسهيل حركة المواطنين والآليات وتهيئة الأرضية اللازمة لانطلاق العمل الخدمي والإداري بصورة منتظمة.

وتتضمن الخطة الخدمية تشغيل الفرن الآلي في المدينة بهدف تأمين مـادة الخبز للأهالي والتخفيف من الأعباء المعيشية إلـى جانب تنفيذ أعمال صيانة وإصـلاح لشبكة الكهرباء بما يسهم في تحسين استقرار التيار الكهربائي وضمان وصوله إلى أكبر عدد ممكن من الأحياء، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على الحياة اليومية للسكان وعودة الأنشطة الاقتصادية والخدمية.

وأكد نائب محافظ حلب فواز هلال في تصريح لصحيفة " الحرية " أن المحافظة تتابع بشكل يومي واقع الخدمات في مدينة دير حافر في إطار الجهود الحكومية الرامية إلى إعادة الاستقرار إلى المناطق المحررة وتهيئة الظروف المناسبة لعودة الأهالي، مشيراً إلى أنه تم إدخال جميع المؤسسات الخدمية الأساسية بما فيها الكهرباء والمياه والمخابز، وذلك لتلافي أي نقص محتمل وتعزيز مستوى الخدمات المقدمة للأهالي.

وبيّن هـلال أن المدينة بحاجة إلـى الكثير من الجهود الخدمية نتيجة الأضرار الكبيرة التي لحقت بها، لافتاً إلى أن العمل يجري وفق خطة متكاملة وبالتنسيق مع مختلف الجهات المعنية لخدمة المواطنين وتلبية احتياجاتهم الأساسية.

من جهتها أوضحت عضو المكتب التنفيذي لمحافظة حلب إيمان عمر الهاشم أن الفرق المختصة قامت بتقييم شامل للاحتياجات الخدمية في المدينة، شملت قطاعات الصحة والمخابز والكهرباء والمياه، وتـم رفـد المنطقة بالاحتياجات الإسعافية الضرورية، بما يضمن تقديم الحد الأدنـى من الخدمات بشكل فـوري، مضيفة أن المحافظة أرسلت قوافل من السيارات لإعادة الأهالي الذين نزحوا نتيجة الأعمال العسكرية، في خطوة تهدف إلى تشجيع العودة الآمنة والمنظمة للسكان إلى منازلهم.

وتعكس هذه الجهود حرص محافظة حلب على تسريع وتيرة التعافي الخدمي في منطقة دير حافر وتهيئة الظروف المناسبة لاستقرار الأهالي، بما يسهم في تعزيز الثقة ويدعم عودة الحياة الاجتماعية والاقتصادية تدريجياً، وسط تأكيدات رسمية باستمرار العمل وتوسيع نطاق الخدمات خلال المرحلة المقبلة.

الدوائر الخدمية بدير الزور تستنفر على الأرض بعد تحرير الجزيرة

الحرية – عثمان الخلف

مع بدء انتفاضة أهالي دير الـزور، وما تلاها من تحرير منطقة الجزيرة من سيطرة تنظيم "قسد"، عاشت دوائـر المحافظة الحكوميّة حالة استنفار شاملة لمتابعة أوضـاع الخدمات وحالة الدوائر الخدميّة الأساسيّة في مختلف قرى وبلدات الجزيرة المُحررة، في مواكبة مباشرة مع ميدان الأحـداث الـجـاريـة، والـتـي أنتجت تحريراً كاملاً للجزيرة الفراتيّة، التي عانت الإهمال والفوضى خلال أكثر من 5 أعوام .

استعدادات الجهات الخدميّة العامة كانت على أشدها، فمع بسط سيطرة الجيش العربي السوري واستتباب الأمن في مناطق الجزيرة الفراتية، باشر مجلس مدينة ديـر الـزور أعماله عند المدخل الشمالي للمدينة في حي حطلة، وأشار رئيس المجلس المهندس ماجد حطّاب في تصريح لـ" الحرّية" إلـى أن ورشـات البلدية قـامـت بـإزالـة الـسـواتـر الترابية والدشم وسواها من التحصينات التي كان تنظيم "قسد" رفعها عند المدخل المذكور، ومحيط الجسر الترابي، بهدف فتح الـطـرق وتسهيل حـركـة الأهـالـي والفرق الخدميّة داخـل الحي المذكور، كإجراء أولي لتسهيل عمل كل الجهات الخدميّة المعنيّة.

فيما تابعت الشركة العامة لكهرباء دير الزور أعمالها الميدانية في المناطق المحررة حديثاً؛ إذ أجـرى المدير العام للشركة المهندس ياسر العبدالله برفقة مديرَي التشغيل والدراسات، جولة تفقدية إلى المحطة الرئيسة في منطقة المعامل شمال شرق دير الزور، وذلك عقب استعادة السيطرة على المنطقة، حيث اطّلع الوفد على واقـع العمل في المحطة ومستوى الجاهزية الفنيّة والتشغيلية، وأكد العبدالله أن التغذية الكهربائية في المحافظة مستمرة بالاستقرار، وأن الفرق الفنية تواصل جهودها لتعزيز موثوقية الشبكة وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

من جانبه عقد المدير العام للمؤسسة العامة لمياه الشرب في ديرالزور المهندس أحمد الموسى، اجتماعاً طارئاً مع رؤساء الأقسام والمديريات ضمن كادر المؤسسة، لمناقشة واقـع محطات مـياه الشرب ومنشآت المؤسسة في مناطق الجزيرة بالمحافظة، وجرى خلال الاجتماع استعراض احتياجات هذه المناطق واتخاذ القرارات اللازمة لضمان سير العمل بشكل سلس، وتوجهت الورشات ذات الشأن إلى المنطقة لمتابعة الأعمال الميدانية والتحقق من جاهزية المحطات لضمان تقديم خدمة مياه شرب مستدامة للمواطنين.

وأكد رئيس دائرة التشغيل والصيانة فـي فـرع الشركة الـسـوريـة للاتصالات بـديـرالـزور المهندس أنـس الياسين أنه جرى تفقد مراكز الاتصالات في منطقة الـ 7 كـم ، شمالي المحافظة، لافتاً إلى أن وضع التجهيزات والشركات المُشغلة لخطوط الاتصالات "آرسل" مُطمئن، إضافةً لخدمة الإنترنت، وتتابع تقييم وضع مراكز الاتصالات في عموم المنطقة.

وبـالـتـوازي، وضمن جهود الاستجابة الإنـسـانـيـة، قـدّمـت مـديـريـة الـشـؤون الاجتماعية والعمل دعماً طبياً إسعافياً عاجلاً لأهالي حي الحسينية بالتعاون مع جمعية "تكاتف شبابي"، حسب مديرها مهند الحنيدي، حيث تم تسيير فريق طبي جوال لتقديم مكملات غذائية ومعاينات صحية، وصرف الأدوية والعلاجات اللازمة، موضحاً أن 760 شخصاً مـن مختلف الفئات استفادوا من هذا الدعم.

كما عقد مدير التربية والتعليم علي الصالح اجتماعاً مـع الـكـادريـن الإداري والـتـوجـيـهـي، جـرى خـلالـه بحث ووضـع خطة تعليمية تربوية للمناطق والقرى في الجزيرة السورية التي كانت تحت سيطرة " قسد" ، وجرت فيه مناقشة التحدّيات التي تواجه تنفيذ الخطة، حيث طُرحت أفكار ومقترحات عملية لتجاوز الصعوبات وتحسين الواقع التعليمي، بما يسهم في دعم العملية التعليمية والنهوض بها.

وكان محافظ دير الزور غسان السيد أحمد أجرى مع أعضاء المكتب التنفيذي ومديري الدوائر العامة زيارةً تفقد خلالها المنشآت والمرافق الخدمية في المناطق المحررة ، ومـن بينها مجبل الإسفلت، واطـلـع عـلـى مـدى جـاهـزيـة الأجـهـزة الأمنية، وواقع المعدات والآليات الخدمية المتوافرة .

الحرية
العـدد 27 | السـنة الثانية | الأربعاء 20 كانـون الثاني 2026 م

سوريا تصدر نوع واحد من الأسماك..

90٪ مـن الموجـود في الأسـواق مهـرب..!

الحرية– نورما الشيباني

تشهد أسعار السمك في طرطوس ارتفاعاً كبيراً خلال فصل الشتاء، وتتفاوت حسب النّوع والحجم والكمية المصطادة، وفي جولة لـ"الحرية" على سوق السّمك بطرطوس رصدت ارتفاعاً ملموساً، حيث سجل سعر كيلو الفريدي ما بين 70 – 75 ألف ليرة سورية للكيلو الواحد.

في حين بلغ سعر كيلو سمك البراق حـوالـي 110 آلاف ليرة للكيلو. وسمك العصيفري ما بين 60 – 65 ألف ليرة للكيلو. وتجاوز سعر سمك السّفرني 45 ألف ليرة سـوريـة، والقجاج 120 ألـف ليرة، واللقز الرملي 250 ألف ليرة، والقريدس 150 ألف ليرة والكاليماري 200 ألف ليرة، أما سمك السلطان إبراهيم 275 ألف ليرة.

وارتفع أيضاً سعر السمك الشعبي، حيث سجل سمك الـسّـردين 30 ألفاً والبوري 65 ألفاً، والسكمبري 35 ألفاً، فيما بلغ سعر البلميدة البيضة العريضة 45 ألفاً، والغبص 30 ألف ليرة.

وعـزا رئـيـس جمعية الـصـيـادين في طـرطـوس وسـام شـاحـوط فـي تصريح لـ "الحرية" تفاوت الأسعار وارتفاعها إلى وجود عوامل كثيرة وأهمها العرض والطّلب الذي يؤثر بشكل كبير في السّعر النّهائي، وسعر الصرف، إضافة إلى نوع السمك وحجمه، فالأنواع الأكبر حجماً أو النادرة تكون أغلى، كما أن صيد الأسماك في الشّتاء يكون قليلاً جـداً، وشبه معدوم والإنـتـاج يكون

خفيفاً، وذلك بسبب عوامل الطّقس من جهة والسبب الثاني أن الأسماك الموطنة والمستقرة في بحرنا يقل كثيراً في موسم الشّتاء، مثال نوع الأسماك التي نصطاد منها 10 كيلو في الصّيف كاللقس تنخفض الكميات المصطادة منها في الشّتاء إلى نصف كيلو.

العوامل الجوية

وتابع شاحوط: بالإمكان القول إنه في موسم الشتاء لا يحصل صياد السمك على 10٪ من مصروفه، وموسم الشّتاء يمتد إلى أربعة أشهر وبهذا يكون وضعه مأساوياً، حيث يعتبر مع المزارع من أقل الشّرائح دخلاً.

مبيناً أن حـدوث النّو (العاصفة) في الشّتاء يعيق موسم الصّيد إضافة إلى الـبـرد، والـهـواء الـشّـرقـي وبـذلـك تكون عملية الصّيد شبه معدومة، والتّجار هم المستفيدون.

صعوبات تواجه الصياد

ولفت شاحوط أنـه وحتى تاريخ اليوم لا يوجد مقر لجمعية صيادي السّمك في طرطوس، فالصّياد المنتمي للجمعية لا يملك مقراً يبيع أسماكه فيه، وهـذا ما يترك الصّيادين عرضة للاستغلال إن كان في "الكمسيون" الذي تعتبر نسبته مرتفعة جداً، إضافة إلى الوزن الزّائد مثال على كل عشرة كيلو يتم تحصيل أكثر من كيلو وزن، إضافة إلى ارتفاع سعر الطّعم، وكل هذا ينعكس على الوضع الاقتصادي الصياد.

كما بيّن شاحوط أن ارتفاع سعر السّمك المستوطن الذي يعيش ويتكاثر في بلادنا يعود سبب ارتفاعه إلى قلّته بسبب وسائل الصّيد الجائرة مثل الكمبريصة والديناميت والقفص وهي تعتبر وسائل إبادة للأسماك، حيث تمنع تربيته وتكاثره، وجميع هذه الأسباب تؤدي إلى تحليق سعر السمك.

أسماك مستوردة

وأشار شاحوط إلى أنه لا يوجد تصدير للأسماك، والنّوع الوحيد الذي يتم تصديره هو سمك التّونا الكبيرة في موسمها، وسعرها بالنسبة إلى دول الجوار لا يتجاوز 3٪، أي إن سعر سمكة التونا في أسواق السمك يبلغ 100 دولار فقط، بينما تباع في الخارج بحوالي 8000 دولار.

وأشـار شـاحـوط إلـى وجـود استيراد غير شرعي وما يقارب 90٪ من الأسماك تستورد من تركيا ولبنان، وغير معلوم مدى صلاحيتها وجودتها، مع غياب الرقابة، ونوه بأن السّمك المحلي يحتاج إلى الاهتمام، وتركه ليكبر ويتكاثر، فالسّمكة الواحدة تضع ملايين البيوض وإن عاش من هذه البيوض ٣٪ يصبح بحرنا من أغنى البحار مع امتلاك المرعى والشّط الممتاز للأسماك.

انتشار بيع المواد الغذائية مجهولة المصدر في أسواق طرطوس يثير المخاوف الصحية

الحرية – وداد محفوض

تنتشر في أسواق طرطوس ظاهرة بيع مواد غذائية، مثل الألبان والأجبان ومشتقات الحليب، بطرق مخالفة للمعايير الصحية المعتمدة، وعرضها عبر بسطات عشوائية أو سيارات جوالة، وأحياناً في بعض المحال التجارية، من دون رقابة كافية أو بيانات توضح مصدرها ومكوناتها.

وتُعرض المواد الغذائية في عبوات معدنية مكشوفة (تنك)، وبأنواع واسعة من مشتقات الحليب، بالإضافة إلى الدبس بأنواعه، والمربيات، والطحينة، والحـلاوة، فهذه الطريقة فـي الـعـرض تثير تـسـاؤلات جـادة حـول سلامة وصلاحية هذه المنتجات للاستهلاك البشري.

خلال جولة "الحرية" في أسواق طرطوس، عبّر عدد من المواطنين عن قلقهم من هذه الظاهرة، وذكر المواطن محمد عناني، أنه اشترى كيلوغراماً من "الجبنة المشللة" بسعر 40 ألـف ليرة (400 ليرة جديدة) من سيارة جوالة في سوق العريض.، ورغم تأكيد البائع على جودة المنتج وانخفاض سعره، كانت النتيجة مخيبة، إذ ذابـت الجبنة عند غسلها بالماء وكان طعمها مشبعاً بمادة النشاء، ما اعتبره دليلاً على وجود غش، وطالب عناني بتشديد الرقابة التموينية ومعاقبة المتلاعبين بصحة المواطنين.

من جانبها أكدت المواطنة علا إبراهيم أنها فضلت عدم شراء هذه المواد رغم انخفاض أسعارها، بسبب طريقة عرضها المكشوفة وعدم معرفة مصدرها، وشددت على أن صحة أسرتها لا يمكن المساومة عليها، مطالبة بتكثيف دوريات حماية المستهلك لضبط المخالفات في الأسواق.

في المقابل دافع البائع محمد الأحمد عن عمله، موضحاً أنه يجلب المواد الغذائية من معامل ألبان وأجبان "موثوقة" في محافظتي حلب وحماة بأسعار منافسة، وبيّن أن سعر الكيلوغرام ينخفض بنسب تتراوح بين 20 إلى 40%، مثل كيلو الجبنة البيضاء بـ 20 ألف ليرة (200 ليرة جديدة) وكيلو اللبنة بـ 15 ألف ليرة (150 ليرة جديدة). كما أنه يبيع الحلاوة الطحينة بـ 20 ألف ليرة (200 ليرة جديدة)، وغيرها من المواد،

مشيراً إلى أنّ جميعها ضمن المعايير الصحية، وتتم تغطية عبوات المواد بأكياس صحية للحد من التلوث.

رقابة وضبوط

في هذا السياق، أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في طرطوس واللاذقية، عبد الوهاب السفر، في تصريح لـ"الحرية"، أن الدوريات التموينية تتابع بشكل يومي الأسـواق بما فيها البسطات وسيارات البيع الجوالة، ويتم خلالها التدقيق في سلامة المواد المعروضة والتحقق من وجود بطاقات بيان تتضمن نوع المادة ومكوناتها وتاريخي الإنتاج والانتهاء.

وأشار السفر إلى أنه يتم التشديد على شروط الحفظ والعرض، والإلـزام بالإعلان عن الأسعار بالعملتين القديمة والجديدة، مبيناً أن أي مخالفة تتعلق بعدم وجود بطاقة بيان أو عرض المواد بشكل مكشوف تُقابل بتنظيم ضبط تمويني وإحالة المخالف إلى اللجنة القضائية المختصة.

وأضاف: إنّ المديرية تقوم بسحب عينات من المواد الغذائية أثناء الجولات التموينية، وإحالتها إلى المخبر المختص في المديرية لتحليلها والتأكد من مطابقتها للمواصفات، والكشف عن أي عمليات غش محتملة في مكوناتها.

وختم السفر بالتأكيد على أهمية تفعيل ثقافة الشكوى لدى المواطنين، والتعاون مع المديرية من خلال الإبلاغ خطياً أو هاتفياً عن أي تجاوزات أو مخالفات، لتقوم الدوريات بالتوجه مباشرة إلى موقع الشكوى للكشف والتأكد واتخاذ الإجـراءات اللازمة، بما يسهم في ضبط الأسـواق وحماية المصلحة العامة.

ما هو المطلوب ليستعيد القطاع الزراعي دوره الحيوي؟

الحرية- سراب علي

يُشكل التصنيع الزراعي في سوريا دوراً حيوياً في تعزيز الأمن الغذائي، والإسهام في الدخل القومي، وتوفير فرص العمل على نطاق واسع، ويأتي هذا الدور من غنى سوريا بالأراضي الزراعية وتنوع المحاصيل الإستراتيجية كالقمح والقطن والزيتون وغيرها، والتي كانت الأساس في تطور التصنيع الزراعي الذي شمل صناعات التحويل مثل التعليب والتجفيف، وإنتاج الزيوت والعصائر والمربيات، بالإضافة إلى صناعات مدخلات الإنتاج كالأسمدة والأعلاف.

وفي السنوات الأخيرة واجه هذا القطاع تراجعاً في أدائه، فما التحديات التي تواجه إعادة إحيائه، وما الجهود المطلوبة ليستعيد دوره الحيوي؟

امتصاص الفائض

هنا يشير الدكتور علي سلطانه الاختصاصي في الهندسة الغذائية، عضو الهيئة التدريسية – جامعة اللاذقية إلى أنّ التصنيع الزراعي لا يزال الحلقة المفقودة في رسم إستراتيجية متكاملة لتطوير الإنتاج الزراعي، إذ يعد التصنيع الزراعي أحد أهم الركائز الأساسية في استثمار القطاع الزراعي لأنه قادر على امتصاص فائض الإنتاج، وتقليل المخاطر التي يتعرض لها المزارعون، كمايسهم في استقرار وتحقيق الأمن الغذائي عن طريق خلق قيمة مضافة للمنتجات الزراعية ودفع عجلة الإنتاج وتنمية الصادرات، وتوفير فرص العمل في الأرياف ما يحد من الهجرة ويخلق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، فالتصنيع الزراعي هو الإستراتيجية المثلى لتكامل الصناعة مع الزراعة، وهو نافذة الأمل في إنقاذ القطاع الزراعي من واقعه الراهن.

ويشير سلطانة إلى أن ضعف الاهتمام و الدعم المقدم، أدى إلى تراجع هذا القطاع أمام المنافسة الخارجية للمنتجات الزراعية، بسبب ارتفاع تكاليف ومستلزمات الإنتاج، والبيروقرطية وتعقيد الإجراءات في منح تراخيص منشآت التصنيع الزراعية وضعف البنية التحتية والخدمات المقدمة، وانخفاض الجودة أحياناً بسبب قدم خطوط التصنيع وغياب الرقابة عن الأسواق وكذلك عدم توافر سياسات تسويقية لتصريف هذه المنتجات .

ويضيف الخبير الزراعي أن ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض القدرة الشرائية والوضع الاقتصادي العام ، كلها أدت إلى انتشار فوضى في التصنيع الزراعي المحلي و أثرت سلباً عليه, إذ لم يعد المنتج المحلي قادراً على المنافسة أمام المنتجات سيئة الجودة رخيصة الثمن، وكذلك على منافسة المنتجات الأجنبية التي تدخل إلى الأسواق السورية.

معالجة الاختناقات التسويقية

ويؤكد الخبير الزراعي أنّ التصنيع الزراعي هو أحد أهم الحلول لمعالجة الاختناقات التسويقية الناجمة عن تراكم الإنتاج في فترات معينة من (فواكه و خضراوات و زيت زيتون) ، لذلك من المهم وجود سياسات لدعم التصنيع الزراعي وتشجيعه وتقديم كافة التسهيلات، وضع تشريعات لحماية المنتج الوطني ، وفرض إجراءات صارمة على إدخال المنتجات الأجنبية، بالإضافة إلى تشجيع سياسة التصنيع التعاقدي بين المزارعين و المصنعين، وتشجيع التصدير عبر الإعفاءات الضريبية، وعقد الاتفاقيات مع الدول المختلفة بهدف فتح الأسواق الخارجية.

ويلفت سلطانه إلى أن تطوير الصناعات الزراعية والغذائية يحتاج إلى عدد من الإجراءات منها؛ وضع خريطة شاملة لإمكانات التصنيع الزراعي والعمل على إزالة المعوقات التي تواجه الإنتاج والتصنيع الزراعي بما يفتح المجال لمزيد من الاستثمارات في القطاع الزراعي والصناعات القائمة عليه، ويسهم في تحقيق أهداف التصنيع الزراعي و التنمية المستدامة، وكذلك العمل على تشجيع زراعة الأصناف التصنيعية من الحاصلات الزراعية، والاهتمام بممارسات الزراعة الجيدة والتصنيع الجيد من خلال تطبيق أنظمة الجودة الحديثة في الزراعة والتصنيع والتسويق والتصدير الخارجي.

جولة لإعادة تأهيل المراكز الزراعية في ريف حلب الشرقي ووضعها بالخدمة

الحرية – جهاد اصطيف

نفذ مديرو المؤسسات الزراعية في محافظة حلب جولة ميدانية شاملة إلى ريف حلب الشرقي، شملت عدداً من المراكز الزراعية والوحدات الإرشادية، وذلك لتقييم واقعها الفني والخدمي ودراسة إمكانية إعادة تأهيلها وتفعيلها، عقب خروج مليشيات " قسد " من المنطقة، في خطوة تهدف إلى إعادة تنشيط القطاع الزراعي وتعزيز صمود الفلاحين.

وهدفت الجولة إلى الوقوف بشكل مباشر على أوضاع المرافق الزراعية المتضررة، وتقدير حجم الأضرار التي لحقت بها خلال الفترة الماضية، إلى جانب دراسة الإمكانات المتاحة لإعادة تشغيلها ووضعها في خدمة الفلاحين في أسرع وقت ممكن، لما تشكله هذه المراكز من ركيزة أساسية لدعم العملية الإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائي.

وأكد مدير الزراعة في محافظة حلب، المهندس فراس محمد السعيد في تصريح لصحيفة "الحرية" أن كافة الجهات العاملة ضمن وزارة الزراعة شاركت في الجولة التي شملت جميع الدوائر الزراعية في المناطق المحررة حديثاً من عصابات " قسد ".

وبيّن أن الجولة نفذت بمشاركة البحوث الزراعية، ومكتب القطن، وبحوث القطن والأعلاف، إلى جانب الدوائر الزراعية الأخرى، حيث تم الاطلاع على الواقع الحالي لهذه الدوائر، وتقدير الأضرار التي تعرضت لها، ودراسة إمكانية إعادة تفعيلها من خلال كوادر فنية متخصصة تضم مسّاحين ومهندسين من مديرية زراعة حلب.

وتبرز أهمية هذه الجولة في كون المراكز الزراعية والوحدات الإرشادية تشكل حلقة الوصل المباشرة بين وزارة الزراعة والفلاحين، إذ تسهم في تقديم الخدمات الإرشادية، وتأمين مستلزمات الإنتاج، ومتابعة المحاصيل الإستراتيجية، وفي مقدمتها القمح والقطن والأعلاف.

كما أن إعادة تأهيل هذه المرافق من شأنها تحسين مستوى الإنتاج الزراعي، ودعم استقرار الأهالي، وتشجيعهم على العودة إلى أراضيهم واستثمارها.

من جانبه، أوضح مدير فرع المؤسسة العامة للأعلاف في حلب، محمد عبد العظيم الحاج عمر أن الجولة شملت مركز أعلاف دير حافر التابع للمؤسسة، حيث جرى تقييم الواقع الحالي للمركز، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة تفعيله ووضعه في خدمة أهالي المنطقة، لما لهذا المركز من دور محوري في دعم مربي الثروة الحيوانية وتأمين الأعلاف اللازمة بأسعار مناسبة.

بدورها، أكدت مديرة إدارة بحوث القطن الدكتورة جميلة عدنان درباس، أن الجولة التفقدية جاءت بعد تحرير المنطقة، بهدف الاطلاع على واقع المحطات البحثية الزراعية وما تحتويه من معدات وتجهيزات، واتخاذ ما يلزم للحفاظ عليها وإعادة تشغيلها، بما يسهم في دعم البحث العلمي الزراعي وتحسين الأصناف والمحاصيل.

بحث واقع المياه والصرف الصحي في حلب

الحرية – أنطوان بصمه جي

بحث وزير الطاقة المهندس محمد البشير، أثناء زيارته لمحافظة حلب واقع قطاعات المياه والصرف الصحي والكهرباء، وسبل تطوير الخدمات ومعالجة التحديات القائمة، وذلك في مبنى محافظة حلب.

وتمحور الاجتماع الذي عقد مع محافظ حلب عزام الغريب وأعضاء المكتب التنفيذي، وممثلي المديريات المعنية وضع محطتي البابيري ومسكنة، وإجراءات دعم تزويد مدينة حلب بالمياه، إضافة إلى بحث ربط سد تشرين بالشبكة المائية بهدف زيادة ساعات التغذية.

وأكد وزير الطاقة أولوية إيصال المياه إلى جميع المواطنين، موجّهاً بإعداد دراسة شاملة للقرى والأحياء التي تعاني ضعف التزويد، ووضع حلول عملية تضمن استقرار الإمداد.

كما جرى الاطلاع على أعمال مديرية الموارد المائية، ومراجعة منجزات مديريات الكهرباء والمياه والصرف الصحي خلال عام 2025، مع تحديد أولويات العمل للعام 2026.

وأكد محافظ حلب أن الصرف الصحي يُعدّ من أبرز التحديات الخدمية في المدينة، نتيجة تهالك الشبكات وقدمها، إضافة إلى الأضرار التي خلّفتها السيول والأمطار الأخيرة، مشيراً إلى انطلاق حملة «حلب ستّ الكل» بعد ترتيب الأولويات، وكان هذا القطاع في مقدّمتها.

وقدّم مديرو مديريات الصرف الصحي والكهرباء والري عرضاً موجزاً لواقع كلّ قطاع على حدة، تضمّن تقييماً لحالة الشبكات، واستعراضَ واقع تشغيل محطات الضخ، وبيانَ الاحتياجات الفنية اللازمة لمعالجة المشكلات القائمة.

كما جرى التأكيد على تنفيذ إجراءات إسعافية لمعالجة أعطال الصرف الصحي، ودراسة حفر وتأهيل آبار مياه صالحة للشرب، ودعمها بمنظومات طاقة شمسية، بما يعزّز استقرار الخدمات.

برامج الإرشاد النفسي في المدارس لدعم الأطفال وتعافيهم من الندوب والصدمات النفسية

الحرية – بشرى سمير

برزت بعد تحرير سوريا الحاجة لبرامج الدعم النفسي في المدارس كأساسٍ أساسي لتعزيز تعلم الأطفال وتعافيهم بعد ما عاشوه من عنف وقهر نتيجة ممارسات النظام البائد ورغم وجود بعض المبادرات لعمل ورشات عمل حول الرعاية والدعم النفسي للأطفال لا تعالج هذه المبادرات الندوب العاطفية والنفسية التي خلّفتها الحرب فحسب بل تُهيئ أيضًا بيئات آمنة وداعمة تُشجع على التعليم من خلال دمج موارد الصحة النفسية في النظام المدرسي يُمكّن المعلمون الطلاب من التغلب على الصدمات النفسية وتطوير قدرتهم على الصمود والانخراط بشكل أكثر شمولية في دراستهم.

يُنمّي الشعور بالانتماء

وبينت المرشدة النفسية سلوى الخطيب أن هذا النهج يُنمّي الشعور بالانتماء للمجتمع، ما يجعله ضروريًا لمستقبل شباب سوريا، ولفتت إلى أن برامج الدعم النفسي والاجتماعي المدرسية هي مبادرات مُهيكلة مُصممة لتلبية الاحتياجات العاطفية والنفسية للطلاب في البيئة التعليمية. تتضمن هذه البرامج عادةً مجموعة من الأنشطة، مثل الإرشاد النفسي والعلاج الجماعي وتمارين بناء المرونة، بهدف مساعدة الأطفال على التأقلم والتعافي من الصدمات والتوتر وبعد تحرير سوريا أصبحت هذه البرامج ضرورية نظرًا للتأثير الشامل للصراع، الذي عطّل الحياة الطبيعية وعرّض الأطفال للعنف والفقد والنزوح. وواجه العديد من الأطفال السوريين تحدياتٍ كبيرة في الصحة النفسية، بما في ذلكٍ القلق والاكتئاب واضطراب ما بعد الصدمة التي مازالت ترافقهم حتى اليوم وخاصة أولئك الذين مازالوا في الخيام أو في دول الاغتراب, وأشارت إلى أن برامج الدعم النفسي والاجتماعي في المدارس إضافة لكونها تُوفر هذه البرامج راحة عاطفيةٍ فورية فهي تعزز أيضًا الشعور بالاستقرار والأمان، ما يُمكّن الأطفال من التركيز على تعليمهم وتطورهم الشخصي بالإضافة إلى ذلك تُعزز هذه البرامج الروابط الاجتماعية بين الأقران وهو أمرٌ حيوي لإعادة بناء الروابط المجتمعية وتسهيل التعافي في مجتمعٍ مزقته الحرب

أثر برامج الدعم النفسي

وحول أثر برامج الدعم النفسي في المدارس على التحصيل الدراسي للأطفال بينت الخطيب أن برامج الدعم النفسي المدرسي تلعب دورًا محوريًا في تعزيز التحصيل الدراسي للأطفال، لا سيما في السياقات الصعبة كالمناطق المتضررة من الحرب . ومن خلال تلبية احتياجات الصحة النفسية للطلاب، تُهيئ هذه البرامج بيئة تعليمية داعمة تُعزز صحتهم النفسية ومرونتهم وتُشير الأبحاث إلى أنه عندما يتلقى الأطفال دعمًا نفسيًا واجتماعيًا كافيًا، يكونون أكثر انخراطًا وتحفيزًا، وأكثر استعدادًا للتغلب على التحديات الأكاديمية.

تعزيز الشعور بالعودة إلى الحياة الطبيعية

كما تساعد هذه البرامج على تقليل القلق والتوتر، ما يسمح للطلاب بالتركيز بشكل أفضل على دراستهم نوهت الخطيب بزيادة المشاركة للطلاب في النشاطات المدرسية ، ما يعزز تجارب التعلم ويسهم في تعزيز المرونة ويطور الطلاب استراتيجيات التكيف التي تمكنهم من التعامل مع التحديات الأكاديمية والشخصية و تعمل برامج الدعم على تعزيز التفاعلات الإيجابية بين الأقران والمعلمين، ما يخلق بيئة تعليمية تعاونية واستجابة للاحتياجات النفسية الهائلة للأطفال المتضررين من النزاع في سوريا طُبّقت عدة برامج دعم نفسي متنوعة في المدارس والمجتمعات المحلية تهدف إلى توفير موارد أساسية للصحة النفسية والعاطفية، ومساعدة الطلاب على التأقلم مع الصدمات النفسية، مع تعزيز شعورهم بالعودة إلى الحياة الطبيعية والأمان منها المساحات الصديقة للأطفال وهي بيئات آمنة حيث يمكن للأطفال المشاركة في الأنشطة الترفيهية والفنون والمناقشات الجماعية، ما يساعدهم على التعبير عن مشاعرهم وبناء الروابط الاجتماعية إضافة إلى خدمات الإرشاد المدرسي

ثقافة التفاهم والتعاطف

وختم الحمصي: البرامج النفسية لا تساعد في التعافي الفوري من التجارب المؤلمة فحسب، بل تُمهّد أيضًا الطريق لنمو عاطفي أكثر صحة، ما يُمكّن الأطفال من المضي قدمًا بأمل متجدد وثقة أكبر في قدرتهم على مواجهة تحديات الحياة وتُعدّ برامج الدعم النفسي في المدارس أساسية لتنشئة جيلٍ يتمتع بالمرونة النفسية والنجاح الأكاديمي. فمن خلال تلبية الاحتياجات العاطفية للطلاب، تُهيئ هذه البرامج بيئة تُمكّن الأطفال من النجاح رغم التحديات التي يواجهونها. فهي لا تُوفر آلياتٍ أساسية للتكيف وأنظمة دعم فحسب، بل تُعزز أيضًا ثقافة التفاهم والتعاطف داخل مجتمع المدرسة. فعندما يتعلم الطلاب كيفية التعامل مع مشاعرهم وبناء المرونة، يُصبحون أكثر استعدادًا للانخراط في تعليمهم والمساهمة بشكل إيجابي في مجتمعهم.

الحاجة ملحة لمراكز صحة نفسية..

عندما يتحول الاهتمام بالتعليم إلى عنف ضد الأطفال

الحرية– إلهام عثمان

في ظل حوادث متكررة تلفت الانتباه، تطفو على السطح قضية تأثير الضغوط الأكاديمية والعائلية على الصغار، حيث تشير بعض التقارير إلى أن الخوف من العقوبة قد يدفع ببعض النفوس الهشة نحو قرارات مأساوية، مثل هذه الأحداث تعيد فتح النقاش حول طبيعة التوقعات الملقاة على عاتق التلاميذ، وكيفية تعامل المحيطين مع نتائجهم الدراسية. كما تبرز أسئلة جوهرية حول أساليب التنشئة وحدود العقاب، وتأثير ذلك كله على البنية النفسية للطفل والتي قد تصل إلى درجة الانهيار في حالات متطرفة، إنها دعوة للتأمل في المناخ التربوي العام، والبحث عن سبل أكثر وعياً لحماية السلامة النفسية للأجيال الناشئة.

تراكمات نفسية وأخلاقية

تشير عبير محمد خبيرة أسرية عبر حوار مع "الحرية"، إلى أن المجتمع يمر بمرحلة استثنائية نتيجة سنوات الحرب الطويلة، التي ساءت خلالها الأوضاع المعيشية والنفسية للمواطنين.

وأن التراكمات التي يعيشها الناس، من خوف وقلق وفقدان للأمان، توجد بيئة خصبة لانتشار الأمراض النفسية، وتقلل من قدرة الأفراد على التحمل، ما قد يدفع ببعضهم، خاصة الأطفال والمراهقين، نحو حافة الهاوية".

آثار نفسية كارثية

كما تؤكد محمد أن العنف، سواءً في المنزل أو المدرسة، يترك ندوباً نفسية عميقة قد تستمر مدى الحياة، وأن الطفل يعيش تحت وطأة الخوف الدائم وانعدام الشعور بالأمان، فيتحول بيته من ملاذ إلى سجن، وهذا يؤدي إلى قلق مرضي، اكتئاب، انسحاب من المجتمع، وفقدان الشغف بكل شيء، كما يتسبب في انخفاض تقدير الذات، وقد يظهر على شكل اضطرابات سلوكية مثل العدوانية المفرطة أو العند.

مصدر رعب

كما أن المدرس قد يتحول من رمز للمعرفة إلى مصدر للرعب، فينشأ لدى الطفل خوف مرضي من المدرسة، ما يؤدي حتماً إلى تراجع التحصيل العلمي وفقدان الدافع للتعلم، كما يعاني الطفل من العزلة الاجتماعية وفقدان مهارات التواصل، وقد يصاب بـ القلق الاجتماعي أو اضطرابات في الشخصية كالخجل الشديد الذي يعوق تطوره.

الصحة النفسية ضرورة ملحة

وهنا تشدد محمد على أن هذه الحادثة يجب أن تكون جرس إنذار، والقضية ليست فقط في منع الضرب الجسدي، إنها ثورة على الأفكار المتخلفة التي تقيس قيمة الإنسان بعلامته الدراسية، وتكبّل شخصيته وتحطم ثقته بنفسه، وتضيف: نحن بحاجة إلى توعية مجتمعية شاملة تغير هذه الثقافة، وإلى قوانين رادعة تحمي الأطفال.

نقطة تحول

ويبقى السؤال الأهم: هل ستكون بعض الحوادث المأساوية نقطة تحول حقيقية نحو إيلاء الصحة النفسية من الجهات المعنية، خاصة للأطفال، الاهتمام الذي تستحقه كحق أساسي من حقوق الإنسان ولبنة أساسية في بناء مستقبل

عن وكالة الأنباء الأولى للعرب.. والشعر من الإعلانات التجارية إلى بطولات الفروسية

الحرية – علي الرّاعي

يُحكى كثيراً عن قصائد الأقدمين وأثرها في حياة الناس أقواماً وأفراداً؛ حكايات تكاد تُشبه قصص أبطال الملاحم حيناً، أو تنوس بعذوبتها كحكايا ألف ليلة وليلة حيناً آخر.. ولطالما كان الشعر ليس مجرد كلام موزون، بل كان وسيلة الاتصال الجماهيري، وسجلاً تاريخياً، وسلطة رابعة، ووسيلة إعلانية فاعلة قبل أن يعرف العالم هذه المفاهيم بقرون.

شواغل ديوان العرب

لقد خلدت القصائد في الزمن القديم قبائل أو شخصيات بفضائل أو قبائح مُعينة من خلال مديحٍ أو هجاء، وربما بيتٌ من الشعر كان يكفي لدق طبول حرب قد تستمر عقوداً طويلة، أو إبرام صلح ينهي دماءً سالت لسنين.. غير أن أطرف وأكثر الأدوار واقعية للشعر، هو ذلك الدور الذي لعبته القصيدة كوسيلة ترويج وإعلانات اقتصادية واجتماعية في زمن كان الشعر "ديوان العرب".. بل إن الكثيرين من المؤرخين يرون أن الشعر كان الأسبق ليكون أول حاملٍ للإعلان التجاري المنظم في التاريخ العربي، بل والعالمي ربما.

عن الصوت الأعلى

هذه الوظيفة – وكما تروي المدونة الشعرية العربية – لم تكن منفصلة عن طبيعة المجتمع العربي القديم.. ففي صحراء شاسعة، ومجتمعات قبلية مبعثرة، كان الشاعر هو الصوت الذي يقطع المسافات، يحملُ الأخبار، ويشكّل الآراء، ويصنع السمعات.. كان الشعر هو "التلفزيون" و"الإذاعة" و"الصحيفة" و"السوشيال ميديا" في آنٍ واحد، لم تكن قوة الإعلان تكمن فقط في بلاغة القصيدة، بل في كونها الوكالة الإعلامية شبه الوحيدة والفاعلة، وكان الشاعر النجم المؤثر، وكلمته هي "الترينـد" الذي لا يُرد.

عن الأعشى

ومما يُحكى بشيءٍ من التفصيل الدال عن (الأعشى)، الذي عُرف بـ"صناجة العرب" لجودة غنائه لشعره، كما صُنف في الطبقات الأولى لشعراء الجاهلية؛ أنه في أحد أسفاره الطويلة بحثاً عن الكسب والمدح، سمعت بقدومه امرأةٌ ذكية، لديها ست بنات عازبات لم يطرق بابهن أحد لشدة فقرهنّ وبساطة حالهن، فأقنعت زوجها، الذي كان متبرماً ومتردداً بسبب فقره، باستضافته رغم ثقل هذه الضيافة على ميزانيته المعدومة.. انتظره الرجل في الطريق ودعاه ليحل ضيفاً عنده، وقام بحلب شاته الوحيدة وذبحها فأطعمه وسقاه لثلاثة أيامٍ كاملة، في بادرة كرم نادرة في ظروف كهذه.. وكانت مكافأة هذا الكرم، رغم هول واقع الحال، قصيدة من الأعشى لم تكن مجرد شكر، بل كانت حملة إعلانية متكاملة، جعلت شباب القبيلة يتدافعون أمام خيمة الرجل لخطبة بناته، حيث صور القصيدة كأنها إعلان

عن "منتج" ثمين مخفي. يقول مطلعها:

"وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ غَرَّاءُ فَرْعَاءُ مَصْقُولٌ عَوَارِضُهَا تَمْشِي الهُوَيْنَى كَمَا يَمْشِي الوَجِي الوَحِلُ"

لقد حولت كلمات الأعشى البنات من عبءٍ إلى كنز، من خلال تصويرهن بصفات الجمال والوقار التي تثير الإعجاب.. هذه القصيدة هي نموذج صريح لما نسميه اليوم "التسويق بالتبعية" أو "الترويج بواسطة المشاهير".. فالشاعر، ببلاغته العالية، لم يبع منتجاً مادياً فحسب، بل باع صورةً، وحلماً، ومركزاً اجتماعياً.

عن ربيعة بن عامر

أما أشهر القصائد إعلاناً تجارياً على الإطلاق؛ فكانت قصيدة ربيعة بن عامر الملقب بالدرامي، التي قالها لترويج تجارة خُمر (جمع خمار) لتاجرٍ عراقي كان يبيعها لنساء بغداد.. القصة، كما تُروى، أن التاجر كان لديه كميات من الخمر السوداء لم تنفد مثل باقي الألوان، فاشتكى كسادها للدرامي، الذي كان قد اعتزل الشعر وتنسك ولزم المسجد.. وبعد مساوماتٍ وإلحاح من التاجر، وربما لحاجة في نفس الدرامي، وافق على المساعدة ولكن بشرط: أن يأتي بمغني يُلقي الشعر بدلاً منه، حفاظاً على مظهره المتنسك، وهكذا، انطلقت الأبيات تغني:

"قُلْ لِلَمِليحَةِ في الخِمَارِ الأَسْوَدِ مَاذَا فَعَلْتَ بِنَاسِكٍ مُتَعَبِّدِ قَدْ كَانَ شَمَّرَ لِلصَّلاةِ ثِيَابَهُ حَتَّى خَطَرْتِ لَهُ بِبَابِ المَسْجِدِ رُدِّي عَلَيْهِ صَلاتَهُ وَصِيَامَهُ لا تَقْتُلِيهِ بِحَقِّ دِينِ مُحَمَّدِ"

هنا، نرى براعة تسويقية فائقة.. فبدلاً من الترويج المباشر للمنتج، استخدم الشاعر قصة درامية، بلاغية، متكئة على قيم دينية واجتماعية.. لقد قُـدّم الخمار الأسـود ليس كقطعة قماش، بل كسلاح غواية مؤثر، قادر على تشتيت حتى أتقى الرجال.. والنتيجة كانت مذهلة: تحوّل الخمار الأسود بين عشية وضحاها إلى موضة نساء بغداد، وتم بيع الكميات كلها.. الطريف أن هذه القصيدة لاتزال تُغنى حتى اليوم، لكن لترويج أمور أخرى غير الخمر السود، وهو دليل على قوة البنية الشعرية والإيحائية التي تجاوزت الغرض المباشر لتصبح تراثاً قابلاً لإعادة الاستخدام في سياقات مختلفة.

عن حامل الشعر

وهنا أتصوّر أن ما يُظن أنه قوة الترويج والدعاية التي كان حاملها الشعر، لم يكن فقط لأهمية القول الشعري بحد ذاته، رغم بلاغته، بل لأنه كان أشبه بوكالة الأنباء شبه الوحيدة عند العرب.. فقد كان النظام الإعلامي الشامل في زمان لا صحف مطبوعة، ولا محطات بث، ولا منصات رقمية؛ كان الشاعر هو الناقل، والمحلل، والمعلق، والمعلن.. وكانت القصيدة هي الوسيلة التي تخترق القبائل وتنتشر في الأسـواق مثل "سوق عكاظ" الذي كان أشبه بمعرض دولي للإبداع والتجارة والعلاقات العامة.

كما كان الشعر يُروج للأفكار والقيم والأفراد.. فقصيدة المديح كانت تروّج لصورة الحاكم أو ذمّه، وثمة الكثير من القصص والحكايات عن ظاهرة "شعراء البلاط"، ما يضمن للحاكم ولاء القبائل ويدعم شرعيته.. فيما قصيدة الهجاء كانت تـروّج لصورة سلبية للخصم، قد تـؤدي إلى عزلته اجتماعياً وسقوطه سياسياً. حتى قصائد الفخر كانت تروّج "للماركة الشخصية" أو "الهوية القبلية"، ما يعزز مكانتها بين القبائل الأخرى.

عن ديوان العرب

في النهاية، تقدم لنا هذه النماذج إجابة عن سؤال جوهري: كيف كانت الثقافة تدير شؤون الحياة اليومية؟ لقد كان الشعر هو التقنية التي استخدمها العرب لإدارة اقـتـصـادهـم الصغير، وسمعتهم الاجتماعية، وحتى علاقاتهم السياسية.

إن النظر إلى القصيدة بهذا المنظور العملي لا ينتقص من قيمتها الجمالية، بل يثريها ويربطها بحياة الناس بشكلٍ أعمق، فقد كانت القصيدة "تفصيلاً يومياً" لا غنى عنه في نسيج الحياة العربية القديمة، تنسج من الكلمات حللاً للجمال، وأسلحة للصراع، ووسائل للكسب، وروابـط للجماعة.. وهي صفة تكشف عن براعة عربية قديمة في توظيف الإبداع لخدمة الحياة، وفي اندماجٍ نادر لم يحدث بين الجمالي والعملي.

«الديك الأسود».. قصة انتقام من التنمر بين الواقع والمبالغة

الحرية – أحمد محمود الباشا

تتنوع الموضوعات القصصية، ويحرص كل كاتب على تطوير أسلوبه الخاص ليتميز عن غيره، سواء في النمط أو المعالجة، ما يمنح أعماله طابعاً فريداً.

واليـوم نسلط الـضـوء على الكاتب والـقـاص أمين الـسـاطـي، الـذي قـدّم العديد مـن القصص الطويلة والقصيرة، منها الواقعي والمجتمعي، ومنها ما انطلق من عوالم الخيال والأوهـام التي قد تبتعد عن الواقع إلى حدّ الاستحالة، وفي عمله الجديد، يعود بنا الساطي إلى الواقع بقصة مستوحاة من المجتمع بعنوان «الديك الأسـود»، تدور القصة حول شاب يُدعى مأمون من إحدى قرى لبنان، وهو شخصية حقيقية حسب تأكيد الكاتب، كان مأمون يتعرّض للتنمر من زميله سهيل في المدرسة المختلطة، حيث كان يستهزئ به ويدفعه ويطلق عليه لقب «أبو بطيخة» بسبب هيئته، كما كان يثير حديثاً جارحاً حول ابنة خالته هيفاء دون مراعاة لمشاعره، هذا التنمر المتكرر دفع مأمون إلى البحث عن طريقة للانتقام.

وبعد مشاهدته فيلماً عن قتال الديوك، قرر شراء ديـك أسـود ضخم، ودربـه على الهجوم والـدفـاع عن النفس، بل وزوده بأدوات حادة خلف رجليه.

| تفاصيل أكثر على الموقع

عن أحزان الموسيقا ومعجزاتها الشافية!

جواد ديوب

يقول جبران خليل جبران: "أعطني الناي وغنّ؛ فالغنا سرّ الوجود/ وأنين الناي يبقى بعد أن يفنى الوجود/ أعطني الناي وغنّ وانسى داءً ودواء/ إنما الناسُ سطورٌ كُتِبتْ لكن بماء"!

كأن قوله هذا تأكيدٌ واضح على أن العشق المتأتّي من سماع "الصوتِ الحقيقي"، سماع جوهرِ الصوتِ في أنقى درجاته، إنما يكمل دائرة الرؤيا في أرواحنا؛ لدرجة توصلنا بالـ (ما فوق بشري)، بالـ(ما ورائيات)، صوتٌ يذيبنا عشقاً، ويُميتنا كمالاً!

ربما لهذا كانت العلاقة بين الموسيقى والأديان علاقةً وثيقةً وقديمة قِدم الإنسان الأول، وقِدم الحضارات الأولى، ولذلك نجد إحدى أهم المكتشفات الحضارية هي نصّ موسيقي سوري مدوّن على رقيم مسماري، من موقع أوغاريت/مدينة اللاذقية، منذ حوالي 1400 قبل الميلاد، وفيه تصاحبُ موسيقى "هارمونية" الشعرَ المكتوب خصيصاً لها، حيث تقول الترجمة التقريبية للنص، إنه "نشيدٌ للإله"، كتبه الموسيقي أمورابي، والنص هو:

"سوف آتي بالقرابين إلى العرض الإلهي، سوف أتوب عن خطاياي، أشعر بالارتياح بعد أن قدّمت أضحيتين، لقد أرضيتُ الآلهة، وسوف تكنّ لي الحب في قلبها(...) فلتصرْ النساءُ العاقراتُ خصيبات، ولتنجبنَ أطفالاً تهبنهنَّ للأب" (عن الملتقى الدولي الثاني للموسيقى الشرقية، دمشق 2011).

ارتباط الموسيقى بالأدعية والصلوات ومناشدات الآلهة يذكرني بقول بيتهوفن: "كل من يفهمون موسيقاي يرتفعون عن الدنيا(...) الموسيقى هي المدخل الروحي إلى نطاق المعرفة العليا، تلك التي تفهمُ الإنسانية، والإنسانية لا تفهمها، فكل خلقٍ فني هو شيء مستقل عن الفنان، وأقوى منه، فلا علاقة للعمل الفني بالإنسان، إلا أنه شاهدٌ على العناية الربانية بالإنسان."

وأفكر بمشهد نسمع فيه صوت النواح والندب، أفلا يوصلنا البكاءُ لحظتها بالمطلق، بالغيبيّ والكامن في أعماقنا كأنه الأبد؟

وربما من ذاك الحزن المغرق في قِدَمه، أتت موسيقى مثل "نينوى" محمولةً بشكل أساسي على نفخات نايات كأنها نهداتُ أرواحٍ تبكي مصيرَها، كأنها زفراتٌ لأجساد فانية.

وإن كان الألم تجربةً لاكتشاف معنى وجودنا، أليست الموسيقا، الحزينة على وجه التحديد، هي أيضاً تجربةً وجودية في اكتشاف ذواتنا؟ ألا تجعلنا الموسيقى نعيش ألمنا الخاص كأننا نكتشف زمناً خاصاً، قطعةً من عمر الكون وكأنها أبدية لانهائية مسكوبة في الأنغام؟

في فيلم (shine) للمثل جيفري رش (Geoffrey Rush) عن عازف البيانو الأسترالي المعجزة (ديفد هيلفغوت) والذي قاده شغفُه بالموسيقى إلى الجنون، في مشهد اندمجت فيه نبضات قلبه بنقرات أصابعه على مفاتيح البيانو كأنهما روحٌ واحدة، وجسدٌ واحد، في ذاك الفيلم يقول له والده العنيف: "أنت تعلم يا بني، إن الحياة قاسية، لكن الموسيقى ستكون صديقك الأبدي الذي لن يخذلك أبداً."

نعم، ربما يخذلنا الأصدقاء والأحبة وتخذلنا الأيام، لكن ستبقى لنا الموسيقى، نواحنا المغرق في قدمه كحزننا. وقد قالت لي والدتي يوماً: "مَنْ لم يتألم، لم يعرف الموسيقى على حقيقتها! لا أحد يعرف عمق الموسيقى إلا الحزين الذي يشبه غناؤه صوتاً قادماً من مغارات قديمة."

ليلة أندلسية في دار الأوبرا بدمشق

ختم أسطواني يكتب سيرة السلطة والطقس في أوغاريت

الحرية – باسمة اسماعيل

ليست كل الحكايات بحاجة إلى نصوص طويلة. في أوغاريت تكفي قطعة حجر بحجم الإصبع، لتفتح بوابة مدينة كاملة على مصراعيها. ختم أسطواني صغير، صامت في مادته، لكنه مكتظ بالمعاني، يختصر علاقة الملك بالمدينة، والإنسان بالكون، والسلطة بالرمز، ليغدو قراءة مكثفة لتاريخ نحت لا ليروى فقط، بل ليبقى.

أوضح مدير موقع أوغاريت الأثري في اللاذقية والباحث في التراث الدكتور غسان القيم، في حديثه لصحيفتنا "الحرية"، أن الختم الأسطواني المعروف بالرقم RS 4021 مصنوع من حجر الستياتيت القاسي، ذلك الحجر الذي اختارته أوغاريت ليحفظ الذاكرة أطول مما تفعل الكلمات.وأضاف: "على الرغم من أن ارتفاعه لا يتجاوز 2.2 سم، فإنه يحمل عالماً متكاملاً من الدلالات السياسية والطقسية والرمزية، مبيناً أن الختم مكتشف في مينة البيضا، الميناء الرئيسي لمملكة أوغاريت، خلال أعمال التنقيب في ثلاثينيات القرن الماضي، وهو محفوظ اليوم في متحف اللوفر تحت الرقم (15772 AO).

| تفاصيل أكثر على الموقع

ما زالت تحظى بحضور لافت بريف طرطوس

«اللوف» أكلة شعبية تراثية

| تفاصيل أكثر على الموقع

رحيل رجاء قوطرش

غياب صوت الفن الهادئ والحضور العميق

الحرية alhurriyah.sy
صحيفة إلكترونية تخصصية تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع | دمشق – كورنيش الميدان
المدير العام خالد الخلف | مدير التحرير يسرى المصري | أمينا التحرير أمين الدريوسي – باسم المحمد